الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية: الحقوق و العلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي

-دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات مغاربية.

إعـداد الطالبة :

-جلولي خيرة.

تحت إشراف الأستاذ:

- أ.بلحاج الهواري.

أعضاء لجنة المناقشة:

-أ . شاربي محمد .....رئيسا.

-أ. بلحاج الهواري.....مشرفا ومقررا.

-أ. بن زايد أمحمد .....عضوا مناقشا.

السنة الجامعية1435-1436 هـ/ 2015-2016م.

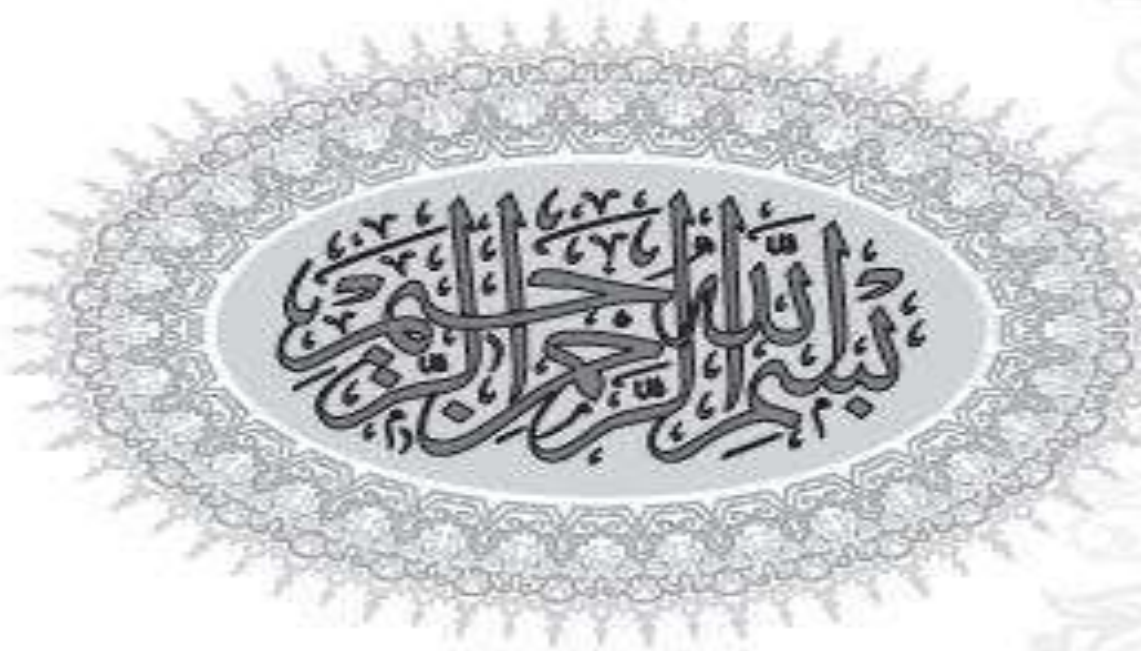
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

من أقوال علي بن أبي طالب كرم الله وجهه " المعروف غلّ لا يفكه إلا شكر أو مكافئة "

" من الفضل أن نعترف لأصحاب الفضل بالفضل " .

الشكر والحمد لله عز وجل لإتمام هذا العمل المتواضع .

والشكر والامتنان إلى أستاذنا الفاضل المؤطر "بلحاج الهواري " الذي مهد لنا السبيل خلال مشوار إعداد المذكرة من تقديمه للنصح والإرشاد .

كما نشكر جميع أساتذة معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية و على رأسهم الأستاذ :" بن زايد أحمد " رئيس قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .

كما نشكر كل موظفي الإدارة و المكتبة على المساعدات و التسهيلات التي قدمها لنا .

شكراً إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد و كل من ساعدنا طوال فترة الدراسة خاصة " عيساوي فاطمة " ،نتمنى أن نكون في مستوى ثقتكم.

كلمة الإهداء

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه أما بعد :

نهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين وجميع أفراد

العائلة .

خطـــة البحـــث

مقدمة .

الفصل الأول: ماهية السياسية الخارجية

المبحث الأول: تعريف السياسية الخارجية و أهدافها

المطلب الأول : تعريف السياسية الخارجية

المطلب الثاني : العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم

المطلب الثالث : أهداف السياسية الخارجية

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية

المطلب الأول : المتغيرات الداخلية

المطلب الثاني : العوامل الاجتماعية

المطلب الثالث : محددات البيئة الخارجية :

المبحث الثالث : النظريات المفسرة للسياسية الخارجية و أدوات تنفيذها .

المطلب الأول : النظريات المفسرة للسياسية الخارجية

المطلب الثاني : صنع السياسية الخارجية

المطلب الثالث : أدوات تنفيذ السياسية الخارجية

الفصل الثاني: السياسية الخارجية الأمريكية (تاريخها– محدداتها – أهدافها – اتجاهاتها)

المبحث الأول : التطور التاريخي و مؤسسات صنع السياسية الخارجية الأمريكية .

المطلب الأول : التطور التاريخي للسياسية الخارجية الأمريكية .

المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث : محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني : التوجهات الأمريكية اتجاه المنطقة العربية.

المطلب الأول : : بداية العلاقة العربية – الأمريكية

المطلب الثاني : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

المطلب الثالث : : السياسية الأمريكية في منطقة العربية بعد أحداث **11**سبتمبر**2001**

المبحث الثالث : المنطقة العربية في ولاية بوش الابن و اوباما

المطلب الأول : : المنطقة العربية في ولاية بوش الابن

المطلب الثاني : المنطقة العربية و إدارة الرئيس أوباما

المطلب الثالث : الإرهاب الدولي و مطلب الديمقراطية

الفصل الثالث : توجهات السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

المطلب الأول : مرحلة ما قبل الاستقلال **1962/1776**

المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية الجزائرية فترة **1962-1991**

المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية – الجزائرية فترة التعددية الحزبية

المبحث الثاني : السياسية الأمريكية في ظل المتغيرات الجديدة

المطلب الأول : الموقع الجيوبوليتكي للجزائر

المطلب الثاني : أحداث **11** سبتمبر و أثارها على العلاقات الأمريكية – الجزائرية

المطلب الثالث : التنافس الأمريكي – الفرنسي على المنطقة

المبحث الثالث : أهداف السياسية الخارجية الأمريكية في الجزائر

المطلب الأول : الأهداف السياسية

المطلب الثاني : الأهداف الإستراتجية و الأمنية

المطلب الثالث : الأهداف الاقتصادية

خاتمة.

قائمة المصادر والمراجع.

الفهرس.

مقدمـــــة :

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشأتها على فرض سيطرتها وإراداتها على دول العالم في كل المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدبلوماسية . فقد اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أسلوب استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع الوحدات الدولية و طوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ظلت السياسية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما :

الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية

الوسائل التدخلية الاقتصادية – السياسية

وإن الملاحظ للسياسية الخارجية الأمريكية ، يرى أن النخبة الحاكمة صاحبة القرار تتضارب في ما بينها حول تحديد المصالح الأمريكية الأساسية في النظام الدولي، فإنها نادرا ما تختلف عندما يتعلق الأمر بالمنطقة العربية. واجمالا فعلى مدار الخمسين سنة الماضية، منذ السبعينات بوجه خاص، كان هناك إجماع نسبي، في صفوف جهاز السياسية الخارجية ، على النقاط العريضة للمصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة العربية و تتضمن هذه المصالح ما يلي :

- تأمين حصول الولايات المتحدة الأمريكية على النفط العربي بسعر معقول .
- إبقاء الاتحاد السوفياتي بعيدا على الشرق الأوسط .
- المحافظة على أمن إسرائيل وتفوقها على جيرانها العرب .

لكن جاءت أحداث 11 سبتمبر ، التي أدت بالسياسية الخارجية الأمريكية إلى إعادة النظر الشاملة، تحاول فهم التهديدات الأمنية الجديدة و بالتالي التكيف معها من خلال فحص مختلف الترتيبات و الخيارات و التي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لتحديات المرحلة الجديدة

و من هذا المنطلق ولدراسة السياسية الخارجية الأمريكية بالتحديد اتجاه دولة لا بد من فهم ودراسة المكانة التي تكسبها هذه الدولة في إطار المحلي والإقليمي والدولي و التي منحها هذا التمييز و الاهتمام لدى صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يجعلنا نتساءل عن المنظور الذي تتعامل الإدارة الأمريكية من خلاله مع الجزائر خاصة وهي تولي اهتمام كبير لهذه الدولة .

ولتحليل هذا الموضوع اعتمدنا في دراستنا على النظريات المفسرة للسياسية الخارجية الأمريكية أبرزها :

1/ نظرية الواقعية

من أشهر المدافعين عن سياسية القوة العالم الأمريكي **هانس مورغانتو** الذي اعتبر في كتابه **السياسية بين الأمم** بأن السياسية الدولية هي صراع من أجل القوة ، و أن هناك علاقة بين القوة و التأثير .بمعنى أن القوة ، تعني في ما تعني السيطرة على قول وأعمال الآخرين ، أي أن للقوة صفة نفسية – سيكولوجية – كما يقول مورغانتو .[1]

فالولايات المتحدة الأمريكية توظف ركائز القوة انطلاقا من رؤية السياسية الأمريكية بأن القوة يجب أن تكون حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية و تحقيق مصالحها ، فلا زالت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بنظرية القوة ، فتسعى إلى تحقيق مصالحها في كثير من المناطق باستخدامها . ومن هنا كانت القوة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم السياسية الأمريكية .

فحرصت الولايات المتحدة على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى كامتداد لسياسية الحصار على روسيا ، وكذلك الأمر في منطقة الخليج العربي، كما سعت لإيجاد توازن قوى إقليمي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي لا يسمح بظهور أي قوى إقليمية في المنطقة العربية أو

---

[1] عدنان السيد حسين " نظرية العلاقات الدولية " (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع ، الطبعة الثالثة ،سنة 2010) ص 59

الشرق الأوسط بشكل عام سواء كانت تركيا أو إيران أو في منطقة آسيا أو في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز .

من ناحية أخرى فان انتهاء الحرب الباردة الذي عد دليلا على مصداقية تغير النظم كمدخل للعلاقات الدولية ، أثار مناظرات جديدة بين مؤيدي استخدام الولايات المتحدة لقوتها الفريدة لتحقيق أهداف أخلاقية من قبيل نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان و بين القائلين بالالتزام بتحقيق المصلحة القومية في ضوء الظروف المتغيرة في فترة ما بعد الحرب الباردة .

2/الواقعية الجديدة والهيمنة

يرى **جونميرشمير**، أن القوى العظمى تكافح من اجل اكتساب القوة على خصوصها و تتوق في أن تصبح مهيمنة . فان الهيمنة من وجهة نظره ، هي وجود دولة قوية تسيطر ، وجود دولة قوية تسيطر على كل الدول الأخرى في النظام، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديا أن تقاتل ضدها. [1]

فأكثر الأمثلة حداثة في هذا السياق، الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، إذ سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي و أصبحت ليست هناك مؤشرات على المدى القريب و المتوسط ظهور قوى أخرى مهيمنة .

3/ نظرية الأمن القومي :

تقوم نظرية الأمن القومي على دعم قوة الدولة بما يحافظ على سيادتها واستقلالها ويمكنها من المحافظة على كيانها القومي و سلامة أراضيها .

على الصعيد السياسي تسعى الدولة إلى زيادة نفوذها في المجاليين الإقليمي و الدولي فتعتمد سياسية خارجية نشطة و تجند لذلك جهازها الدبلوماسي .

---

[1] عامر مصباح **" نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى "** (القاهرة : دار الكتاب الحديث، السنة 2011)ص 66

تتبنى نظرية الأمن القومي أسلوبين لتحقيق الأمن : الأمن من خلال الصراع أو الأمن من خلال التعاون .[1]

يمكن ملاحظة أسلوب الرئيس الأمريكي جورج بوش في تحقيق الأمن من الصراع، هذا ما طرحه في خطابه الرئاسي عند التشديد على القوة الأمريكية، وعلى إقامة نظام الدفاع الصاروخي، و هذا ما اتضح أكثر مع الحملة الأمريكية على الإرهاب ، التي اتسعي نطاقها على مستوى العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الإشكالية :

لقد اتصفت السياسية الخارجية الأمريكية دوما بصفات أهمها الايمان بتحقيق المصلحة الأمريكية أولا على حساب الدول الأخرى معتمدة في ذلك على التفوق الأمريكي في جميع الأصعدة سواء السياسية ، الاقتصادية أو العسكرية . فمما تقدم يذهب بنا التساؤل الى طرح الإشكالية التالية :

ما هي أهداف السياسية الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية و من ضمنها الجزائر ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نحاول منها تحليل الموضوع .

1/ ما هي المحددات الرئيسية والمؤسسات المؤثرة في صنع السياسية الخارجية الأمريكية ؟

2/ ما هي أولويات السياسية الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية ؟

3/ ما هي أبعاد السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستدعي وضع جملة من الفرضيات و التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية و هي كالتالي :

---

[1] عدنان السيد حسين " **نظرية العلاقات الدولية** " (مرجع سبق ذكره) ص 96

1-انه لفهم السياسية الخارجية الأمريكية يتطلب فهم أعمق للمصادر المجتمعية والثقافية والحضارية والأمنية التي تأثر في صناعة القرار الأمريكي، حيث تشمل هذه الجهات مجموعة واسعة من القوى و المؤسسات ، والتي تسعى من ورا ء ذلك إلى تحقيق أهدافها .

2- إن ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة، تسعى لحماية النظام السياسي والاقتصادي العالمين القائمين من أجل التفوق والسيطرة وضع يدها على منابع النفط باعتبار المنطقة العربية ذات موقع جيو استراتجي وتزخر باحتياط من النفط حيث يبلغ 1/3 من مخزون النفط العالمي .

3- لقد نجحت الجزائر باعتبارها قوة إقليمية في المغرب العربي و افريقيا على محاربة ظاهرة الإرهاب فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالجزائر خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر و التي اعتبرت تهديد للأمن القومي الأمريكي .

منهج الدراسة :

ان المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة و إحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها و نظرا لاتساع مجال هذا البحث سواء من الناحية الزمنية لتطرقه لفترة طويلة أو من الناحية الجغرافية بتركيزه على سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة عرفت استقطاب و تجذبات بين مختلف القوى الكبرى . و من الناحية الموضوعية من خلال إدراج مختلف الأهداف و الاهتمامات من طرف الإدارات الأمريكية المتعاقبة . ولهذا فقد اعتمدنا في بحثنا هذا إلى توظيف و استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة .

لذا فقد كانت الحاجة إلى استخدام المناهج التالية :

المنهج التحليلي : فهو عملية تعريف وتقويم للأجزاء التي يتكون منها الكل ، و بتعبير آخر هو تقويم للأجزاء المكونة للموضوع قيد البحث كوسيلة للحصول على معرفة غنية و جديدة .

يشير هذا المنهج ، أن للدول نمطا من المصالح و الالتزامات، كذلك تقاليد الدولة من خلال دراسة تاريخها و جغرافيتها و أهداف الأمن القومي و حاجاته وبموجب هذا المنهج، يتم التركيز على عملية السياسية الخارجية و هذا يسهم في تحليلها .

وهذا يعني، أن المنهج التحليلي يقوم على ما تقف عليه من حقائق تخص تخطيط السياسية الخارجية و الأساليب الموضوعة لها لتحقيق أهدافها و تبرز أهمية هذه الطريقة في التحليلات التي تجريها للحقائق وفي الخلاصات والاستنتاجات التي تتوصل إليها .[1]

المنهج التاريخي : الذي تطرقنا من خلاله إلى أهم التطورات التي عرفتها السياسية الخارجية الأمريكية .

وقد استعمل المنهج المقارن في دعم الدراسة من خلال رصد أوجه التشابه و الاختلاف، العناصر المتحكمة في ذلك سواء على مستوى دراسة السياسية الخارجية الأمريكية في أهدافها العامة أو اتجاه المنطقة العربية .

كما تم الاستناد إلى منهج دراسة الحالة وذلك لرصد أهم التطورات الحاصلة في السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر .

أسباب اختيار الموضوع :

تتلخص أسباب اختيار الموضوع في مجموعة أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

1/ **الأسباب الذاتية** : أن التطورات الإقليمية و الدولية الحاصلة في المجتمع الدولي ، تجعل من الدارسة للعلاقات الدولية و المهتم بالعلاقات العربية – الأمريكية يولي اهتماما لهذه التغييرات و ما تفرزه من انعكاسات على الدول العربية والأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المنطقة بالذات، فقد شكل الاهتمام الشخصي بالسياسية الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و الاهتمام بالجزائر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر دفعتنا لدراسة

[1] احمد النعيمي " السياسية الخارجية " (عمان : دار زهران، سنة 2009) ص 125

و تحليل هذا الاهتمام بالمنطقة العربية بصفة عامة الجزائر بصفة خاصة وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة ومهيمنة على العالم و الجزائر و ما يكمن وراء هذه العلاقة .

2/ **الأسباب الموضوعية** : فمن أهم الأسباب التي دفعتنا إلى دراسة هذا الموضوع هو تحليل السياسية الخارجية الأمريكية منذ فترة الاستقلال إلى الحرب الباردة وصولا إلى هجمات 11 سبتمبر 2001 و التي تعتبر منعرجا حاسما في السياسية الدولية .

إضافة إلى اعتبار السياسية الخارجية الأمريكية هي المحرك للسياسية الدولية و المنظومة العالمية ككل .

أهمية الموضوع

1/ نظريا :

تحاول هذه الدراسة تقديم اطر نظرية تحيط بما يتعلق بالسياسية الخارجية للولايات المتحدة ابتداء من استقلال الولايات المتحدة الولايات المتحدة عن بريطانيا و الاعتراف الدولي بها كدولة مستقلة 1776، و تبلور سياستها من مرحلة إلى أخرى وصولا إلى تبني سياسية وقائية حفاظا عل أمنها ، بالإضافة إلى دراسة صنع القرار عبر الإدارات المتعاقبة و كذلك المؤسسات الفاعلة في صنع القرار .

علميا : هذه الدراسة تعكس واقع اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط منذ الحرب الباردة، حيث ركزت الولايات المتحدة على الجانب الاقتصادي و الأمني . كما تهتم هذه الدراسة بنقطة التحول في العلاقات الأمريكية الجزائرية بعد عودة الاستقرار السياسي و الأمني و الاقتصادي في الجزائر بعد تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة السلطة ، إذ تعتبر هجمات 11 سبتمبر منعرجا حاسما في العلاقات بين البلدين، بحيث كان واضحا تركيز الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما له علاقة بالجانب الأمني . ووجوب محاربة الإرهاب كظاهرة عالمية و ليس قطرية .

خطة البحث:

استعمال الأدبيات:

و ما أصبحت تثيره هذه السياسية من جدل و نقاش حول مختلف العوامل والمؤسسات المسؤولة عن صنعها و تنفيذها ن لذا فقد تطلب انجاز هذا العمل الاستناد إلى مراجع وأدبيات اهتمت بهذا الموضوع عموما وبالسياسية الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية و من ضمنها الجزائر .

وقد تم الاستناد إلى كتابات **أحمد النعيمي ، محمد سيد سليم، لويد جونسون ، عامر مصباح ، جوزيف فرنكل** أما السياسية الخارجية الأمريكية فقد اعتمدنا على كل من **عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السيد أمين شلبي، مايكل ميلشتاين،** أما بخصوص السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر تم الاستناد إلى كتابات كل **من مولود قاسم نايت بلقاسم، محمد ابراهيم بسيوني .**

الصعوبات :

إن كل بحث لا يخلو من صعوبات، نقص المراجع خاصة فيما يخص العلاقات الأمريكية الجزائرية .

تماشيا مع الإشكالية المطروحة والفرضيات المندرجة في إطارها، فقد انتظمت خطة الدراسة في خطة هيكلية تتألف من ثلاث(03) فصول وخاتمة، وكل فصل يتضمن ثلاثة(03) مباحث ويتفرع عن كل مبحث ثلاثة (03) مطالب .

الفصل الأول تم تخصيصه للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة وبناء على ذلك تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف السياسية الخارجية وعلاقاتها ببعض المفاهيم وكذا أهم أهدافها ، فحين تعرضنا في المبحث الثاني أهم الوسائل و الأجهزة القائمة على تنفيذ السياسية الخارجية ، أما المبحث الثاني فخصصنه إلى بعض النظريات العلمية المفسرة للسياسية الخارجية .

أما بخصوص الفصل الثاني و الذي يحتوي بدوره على ثلاثة مباحث ، و الذي تعرضنا من خلاله التطرق إلى السياسية الخارجية الأمريكية ، بحيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم التطورات التاريخية للسياسية الخارجية الأمريكية ، أما المبحث الثاني فقد تعرضنا من خلاله السياسية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية ، أما المبحث الثالث و الأخير حاولنا من خلاله الإشارة إلى السياسية الأمريكية المنتهجة في المنطقة العربية بعد أحداث 11 سبتمبر و ما أفرزته هذه الأخيرة من تأثيرات على الجهة العربية .

أما الفصل الثالث و الأخير فقد فهو الأخر يحتوي على ثلاثة مباحث والذي حاولنا من خلاله معالجة التوجهات الأمريكية اتجاه الجزائر، فتطرقنا في المبحث الأول إلى أهم المحطات التاريخية للعلاقات الأمريكية – الجزائرية، فحين المبحث الثاني أشارنا فيه السياسية الخارجية الأمريكية في ظل المتغيرات الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و التي كانت منعرجا حاسما في العلاقات الأمريكية – الجزائرية ، أما المبحث الثالث والأخير فقد احتوى على أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر .

الفصل الأول:

ماهية السياسية الخارجية

الفصل الأول: ماهية السياسية الخارجية

المبحث الأول :تعريف السياسية الخارجية وأهدافها

من المعروف على مستوى العلوم الاجتماعية بما في ذلك أدبيات العلاقات الدولية والسياسية الخارجية أن إعطاء تعريف لمفهوم معين يكون من ثنايا خصائصه المشتركة مما يعطي من- الناحية النظامية –اطار منهجيا ومعرفيا لرصد حدود الظاهرة، إلا أننا نصطدم بتعدد التعاريف باختلاف المفكرين واختلاف مرجعيتهم الفكرية حول الظاهرة الواحدة .

كما هو الحال بالنسبة للسياسية الخارجية الأمر الذي يعكس مدى تعقيدها وصعوبة التوصل الى مجموعة الأبعاد التي تندرج في اطارها والعلاقة بينها .

المطلب الأول: تعريف السياسية الخارجية

هناك العديد من التعاريف المختلفة للدارسين العرب حول تعريف السياسية الخارجية لخصنا بعضها :

فيعرفها أ.د. "**أحمد النعيمي** " في كتابه بعنوان " **السياسة الخارجية** " بأنها : " **السياسية الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب** " .[1]

وفي تعريف أخر " **أنها تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات الدولة مع الدول الأخرى** " .

أما الدكتور " **عامر مصباح** " يعرف السياسة الخارجية بأنها : " **مجموع الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية ساعية إلى تحقيق أهداف قد تكون محددة في إطار الوسائل المختلفة المتوفرة لتلك الدولة** ".[1]

---

[1]. أحمد النعيمي " **السياسة الخارجية** " (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2012) ص 19 .

ومن جهته يرى الدكتور " **محمد السيد سليم** " أن السياسية الخارجية : " **مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان** " [2]

تعريف اخر لدكتور : " **محمد سليم** " " **فان السياسة الخارجية هي مجموع سلوكيات وتصرفات صانعوا القرار في البيئة الخارجية وهي بذلك تخرج من نطاقها الأبعاد الأخرى للسياسة الخارجية كالأهداف والاستراتجيات المعلنة** " .

كما يرى أنه مع تطور العلاقات الدولية في الربع الأخير من القرن العشرين، بحيث لم تعد الدول هي الوحدات الوحيدة القادرة على صياغة سياسيات الخارجية .

وأن السياسة الخارجية هي منهاج مخطط العمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في اطار المصلحة الوطنية .

فحين يرى الدكتور "**هايل عبد المولى** ": " على أن السياسة الخارجية تتكون من أمرين هما :

1 / قرارات حكومية تتخذ من قبل صناع القرار .

2/ أفعال تعالج مشاكل خارجية وهذه القرارات ة الفعال تستخدم لتحقيق أهداف قريبة وبعيدة المدى

3/ من يصنع السياسة الخارجية : تصنع السياسة الخارجية من قبل الأجهزة الرسمية وغير الرسمية في الدولة غالبا ما تقوم السلطة التنفيذية اضافة الى السلطة التشريعية من خلال التشريعات التي تتبنها والتي تحدد طريقة التعامل مع الدول الأخرى .[3]

---

[1] .عامر مصباح "**تحليل السياسة الخارجية** " (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر، سنة 2010) ص 21 .

[2] محمد السيد سليم " **تحليل السياسة الخارجية** " (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، سنة 199) ص 10

[3] هايل عبد المولى طشطوش "**مقدمة في العلاقات الدولية** " (سنة 2010) ص 15 pdf

كما يعتبرها جزء من السياسية الوطنية التي تشكل مجموع السياسة الخارجية والداخلية للدولة غايتها :

- تحقيق الأمن للدولة
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

تعريف للدكتور "**محمد طه بدوي** " " **بانها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي، الذي يتضمن الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها والتي تعكس مصالحها الوطنية فضلا عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف** " .

اما الدكتور " حامد ربيع " ان السياسية الخارجية أنها : " جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية أي أن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغييرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندمج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسية الخارجية .[1]

وفي نفس الصدد يعتبر "**مارسيل ميرل "أن السياسية الخارجية " هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسية الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود** "[2]

وعلى ضوء هذه التعاريف المقدمة لمختلف المفكرين ،فاننا نلاحظ أنه لا يوجد اتفاق في أدب السياسية الخارجية لإعطاء تعريف موحد أو دقيق، فقد قدم كلا من الدكتور، أمين المشاقبة والدكتور سعد شاكر شبلي تعريفا شاملا حسب رأيهم لمجموعة التعاريف للسياسية الخارجية: " هي النشاط او مجموعة الأنشطة والبرامج والسلوكيات التي تصاغ من قبل صناع القرار

---

[1] هشام صاغور " **السياسة الخارجية للاتحاد الأروبي تجاه الجزائر** " (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، سنة 2010)ص 26

[2] مارسيل ميرل ترجمة حضرخضر " **السياسة الخارجية** " (سلسلة أفاق الدولية 2، السنة بدونه)ص 2

السياسي في الوحدات المسؤولة داخل الدولة يهدف الى تحقيق اهداف عامة للدولة في المحيط الخارجي .[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية وبعض المفاهيم

1/السياسة الخارجية والسياسة الدولية وا لعلاقات الدولية

إن التصور الأدعى للتأمل والأخذ بالاعتبار هو أن السياسية الخارجية تضع داخل الدولة ولها جذورها الداخلية يصرف النظر عن أفاق البعد الدولي لهذه السياسية، ويقوم صناع القرار السياسية بوضع الصورة المتكاملة للسياسية الخارجية، بينما لو نظرنا للعلاقات الدولية فأنها تبدو أكثر شمولا أو هي تحتوى ضمنيا السياسية الخارجية فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأكثر والأوسع بين قوى متعددة وهي تجري خارج الدولة بين دولتين .

فالخلاصة أن العلاقات الدولية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بصيغة شمولية في حين تأخذ السياسية الخارجية منهج التفكير الأحادي الخاص بالدولة فقط .[2]

ان السياسية الخارجية تعد بمثابة الأداة الأساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية والعالمية، قصد التأثير في الأخيرة لصالحها بمعنى لا سياسية دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسية خارجية .

لكن مادة السياسية الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية، الأولى هي صلب الأفعال اما الثانية فهي صلب الأفعال المتداخلة المتبادلة، ثم أن أصحاب الفعل في كل منهما مجانسون. أما العلاقات الدولية، فالدولة هي الفاعل، وذلك لأن النظام الدولي مازال يأخذ بالدولة القومية في المقام الأول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفات الإقليمية رغم منافسة بعض

---

[1] أمين المشاقبة ود. سعد شاكر شبلي "**التحديات الأمنية لسياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة1990 /2008)** " (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2012)ص 18

[2] طارق علي جماز "**العلاقات الدولية** " (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك،كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الدراسات العليا، (امتحان عن بعد)، سنة بدونه)ص 9

المؤسسات لها . وبالتالي فان سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي .[1]

2/ السياسة الخارجية والدبلوماسية :

بصدد علاقة السياسة الخارجية بالدبلوماسية يرى " **أحمد النعيمي** " أنه لابد أن نميز في هذا المجال، مصطلح السياسة الخارجية من الدبلوماسية والعلاقات الدولية والسياسية الدولية، في الحقيقة أن هناك اتفاق قليلا حول الفروقات بين هذه المصطلحات، أن هذه المصطلحات تتركز حول وصف المصالح والأعمال وعناصر القوة للقوى الكبرى .

أن مصطلح الدبلوماسية من أكثر المصطلحات امتزاجا وعلاقة بالسياسية الخارجية، اذ كثيرا ما يستخدم الدبلوماسية بمعنى واسع تتضمن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

فالسياسية الخارجية والدبلوماسية توأمان لا ينفصلان إذ أن العلاقات الدبلوماسية ما هي الا الإدارة التنفيذية للتشريعات والنظريات والتعليمات والأوامر الصادرة اليها من قبل وزارة الخارجية .[2]

3/العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسية الداخلية

أن صنع السياسية الخارجية يخضع أساسا للسياسية الداخلية ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسية الخارجية هي استمرارية للسياسية الداخلية، على هذا الأساس فان صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على مستوى الفرد –القيادة– أو على مستوى الجماعة – طبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية .[3]

وفي نفس الموضوع أشار " **كارل فرديك** " في كتابه عن السياسة الخارجية الذي تم اصدار عام 1938، إلى العلاقة الوثيقة بين السياستين، عندما قال أن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة

---

[1] تامر كامل الخزرجي " **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** " (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2005) ص 63

[2] أحمد النعيمي " **السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص42

[3] المرجع نفسه ،ص 47

الداخلية لا سيما في النظم الديمقراطية، وإلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة ابعادا خارجية .

وفي هذا المجال كتب " **غريفوري فلاين** " المدير المساعد للمؤسسة الأطلسية للشؤون الدولية قائلا : " لا يمكن فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية في عالم اليوم .

وحسب التفسير الذي قدمه "**مارسيل ميرل** "فان السياسية الخارجية ما هي سوى انعكاس، على الساحة الدولية للارتكاسات التي تسيطر على المسرح السياسي الداخلي .[1]

و على الرغم من العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، الا أن هناك معيارا للتميز بينهما يمكن ايجاز ذلك في الآتي :

1/ حدود العمل للسياستين مختلفة من حيث تحديد مصادرها ولكن الدولة في المجال الداخلي بصورة عامة لها السيطرة التامة على مستوى الأفراد والجماعة، في حين تتصدى هذه الحكومة في السياسة الخارجية الارادات المتنازعة للدول الأخرى التي تثبت غالبا أي هذه الارادات انها غير مرنة وتتميز بصعوبة التوفيق بينهما .

2/ الأهداف الرئيسة للسياستين مختلفة، لان محور السياسة الداخلية يدور حول البقاء والدفاع والحماية، أن مجموعة من عناصرها لها علاقة مع عناصر السياسية الداخلية مثل التجارة الخارجية والاتفاق الدفاعي التي لعا ثقل واضح على الرخاء ومستوى المعيشة، ولكنها تؤخذ بعين الاعتبار من زاوية مختلفة جدا .[2]

المطلب الثالث : أهداف السياسية الخارجية

تحدد السياسية الخارجية لأي كيان دولي توجهات علاقة مع الكيانات الدولية الأخرى وبالتالي فان الأداء السلوكي للسياسية الخارجية لابد ان يتضمن بالضرورة مجموعة من

---

[1] مرسيل ميرل" **السياسية الخارجية** " مرجع سابق ص 155

[2] أحمد النعيمي " **السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص48

الوسائل والأهداف والغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقا لها مع الأطراف الخارجية

فقد حدد دارسوا السياسية الخارجية أن سيادة أي وحدة دولية تدور بصفة عامة حول مجموعة من الأهداف هي : حماية الذات، الأمن، الرفاهية الاقتصادية والهيمنة الدولية .

1/ **حماية الذات:** صيانة استقلال الوحدة الدولية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولة، بالنسبة للدولة تعني حماية الذات وحماية أرواح السكان وقيمهم ونظمهم السياسية والاجتماعية الأساسية ومن ثم يبدو أهداف حماية الذات هو هدف ذو طبيعة دفاعية أساسا .

ينصرف هدف الأمن إلى محاولة خلق اطار إقليمي او عالمي يتميز بأقل قد من التهديد الخارجي للوحدة الدولية .[1]

البحث عن الأمن سلوك طبيعي في أي دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة لكنه شديد الوتيرة لدى القوى العظمى أكثر من غيرها بسبب امتلاكها للقوة الكبيرة والمصالح الضخمة داخل حدودها الوطنية وخارجها .

ففي الدول الكبرى و الأقوى يزيد القادة والنخب وفي الغالب الشعب من مستوى طموحهم في الشؤون الدولية ومن ثم الزيادة في الحاجات المنية النابعة من الشعور بعدم الأمن الناجم عن زيادة المصالح والخوف من ضياعها .كما أن القوى الكبرى تنظر لنفسها انها مسؤولة عن أمن العالم بسبب احتضانه لمصالحها في كل منطقة منه، وأي مساس باستقرار أمن العالم هو في الحقيقة مساس بأمن مصالحها من منظورها .

لا يعني هذا أن الدول الصغيرة ليس لديها دافع قوي نحو الأمن وانما اهتماماتها الأمنية تتوقف حيث تتوقف مصالحها الحيوية، وتتنامى مع تنامي وتمدد هذه المصالح .[2]

---

[1] محمد السيد سليم " **تحليل السياسة الخارجية** " مرجع سبق ذكره،ص 44

[2] عامر مصباح "**تحليل السياسة الخارجية** "مرجع سبق ذكره، ص 97

وفي يضيف الدكتور**محمد نصر مهنا**، أن هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات الدولية على أن الهدف في السياسات الخارجية للدول أي كانت طبيعة نظامها السياسي ومعتقداتها الأيديولوجية او إمكاناتها النسبية من القوة القومية وأيا كان موقعها أو حجمها أو تعدادها هو الحفاظ على وجودها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافا اليها الجانب من قوة الدول الأخرى .[1]

2/ يعتبر الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية للسياسية الخارجية، وقد يتخذ ذلك شكل الاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية للسياسية الخارجية . وقد يتخذ ذلك شكل الاستيلاء المباشر على الثروة الاقتصادية للدول الأخرى (كالتوسع الاستعماري الأروبي في افريقيا واسيا في القرن التاسع عشر) او شكل التبادل التجاري الذي قد يكون متكافئا أو غير متكافئا طبقا لشروط هذا التبادل.

3/ من المؤكد ان الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي هو احد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية، فهذه الوحدات تسعى الى تحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام من جانب الوحدات الأخرى بما يتضمنه ذلك من احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها .

ان تحقيق المكانة الدولية يتطلب امتلاك الدولة لموارد والخصائص التي تمكنها من اتباع سياسية خارجية نشيطة تجاه معظم القضايا الدولية (المساحة – السكان – الموارد الاقتصادية – العسكرية)، فالمكانة لا تتحقق بمجرد امتلاك الموارد ولكن ببناء سمعة دولية عبر فترة تاريخية طويلة وكذلك فالدول قد تتمتع بالمكانة الدولية وأن فقدت بعض خصائصها المادية لفترة معينة .

---

[1] محمد نصر مهنا " **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة** " (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، سنة 2006) ،ص 417

ووفقا **لجونميرشمير**، فان البقاء هو الهدف الأول للقوى العظمى، من الناحية العملية، كذلك تسعى الدول وراء الأهداف غير الأمنية، فمثلا تبحث القوى العظمى بشكل مستمر عن الازدهار الاقتصادي من اجل تعزيز رفاهية مواطنيها .

تبحث في بعض الأحيان عن تعزيز توسيع أيديولوجية معينة .

تبحث عن الوحدة الوطنية هو هدف اخر يحرك سلوك الدول في النظام الدولي . تعترف الواقعية الهجومية أن القوى العظمى يمكن ان تسعى وراء مثل هذه الأهداف غير الأمنية لكنها لا تركز تحليلها عليها كثيرا . اذ يمكن أن تسعى وراء هذه الأهداف طالما أن مثل هذا السلوك لا يصطدم مع منطق توازن القوى، الذي هو في الغالب قضية مهمة .[1]

كما ان زيادة الثراء الاقتصادي او المادي هدفا هاما من أهداف السياسات الخارجية للدول وبصفة أساسية فغن كل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لايواء شعبها وكذلك تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي المطلوب وليس هناك خلاف في أن الوجود القومي لدولة من الدول يتطلب توافر حد ادنى من الثروة الوطنية وان كانت هناك دول تتجاوز هذا الحد الأدنى وتجعل من البحث عن زيادتها عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية، ويبدو هذا واضحا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن استثماراتها الخارجية في قارات العالم تقدر بملايين الدولارات .[2]

المصلحة الوطنية كهدف من أهداف السياسية الخارجية :

تتضمن السياسية الخارجية صفا من المواقف المتخذة من قبل الأقسام المتخذة من قبل الأقسام المختلفة للحكومة في الدولة , كما تتخذ المواقف من قبل الأجهزة التي تعمل على المستوى الدولي . و التي هي مهمة بالنسبة للدول الأخرى، و التي تتضمن الجماعات الدولي،

---

[1] عامر مصباح " **نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى** "(القاهرة : دار الكتاب الحديث، سنة 2009)، ص 74

[2] محمد نصر مهنا " **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة** " مرجع سبق ذكره ،ص 160

والتي هي مهمة بالنسبة للدول الأخرى، والتي تتضمن الجماعات الدولية والمنظمات فوق قومية، وفي بعض الأحيان تتضمن كذلك الأفراد . فكلمة السياسية في بعض الأحيان تشمل صفا من الموافق والمبادئ المؤثرة في هذه الأهداف، أو الغايات التي يقصد خدمتها من قبل الدول عبر سياسيتها الخارجية ويفترض أن غايات المواقف هي خدمة ما يسمى عادة بالمصلحة الوطنية ولذلك من قبل الدول يمكن أن يعتبر متخذا وفقا للمصلحة الوطنية اذا خدم المصلحة الحقيقية للدولة كما يدركها صناع القرار و المحللون للسياسية الخارجية .[1]

وفي نفس الصدد يعتبر **جوزيف فرنكل**، أن المصلحة الوطنية هي المفتاح الأساسي في السياسية الخارجية ويرتد هذا المفهوم في جوهره الى مجموع القيم الوطنية، تلك القيم النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت .

ان الجدل المتكرر حول السياسية الخارجية يتركز حول التفسيرات المختلفة لمتطلبات المصلحة الوطنية .[2]

كما يصنف الدكتور **ناصيف يوسف حتي** اهداف السياسية الخارجية الى ثلاثة فئات هي :

1/ **فئة الأهداف المحورية :** وهي التي تساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة او النظام ذاته بحيث تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلا وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها .

2/ **فئة الأهداف المتوسطة** : تفرض احداث تغير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهذه الأهداف ولو انها لا توازي أهمية الأهداف المحورية ومن بين هذه الأهداف بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي .

---

[1] عامرمصباح "**تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص86

[2] جوزيف فرنكل ترجمة : غازي عبد الرحمان القصيبي " **العلاقات الدولية** " (جدة : مطبوعات الهامة، الطبعة الثانية، سنة 1974) ص 52

3/ **فئة الأهداف البعيدة** : الدولة هنا لا تعبيء إمكاناتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي.[1]

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

نقصد بالمحددات السياسة الخارجية، تلك العوامل الداخلية والخارجية والجهات الرسمية وغير الرسمية، المباشرة وغير المباشرة والتي لها دور وتأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها . يقصد بالعوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بأخر في السياسة الخارجية، اذ أي تغير يطرأ في احد هذه العوامل قد يؤدي الى حدوث تغير في مجرى السياسية الخارجية . فحين يقوم الباحثون بتصنيف هذه العوامل الى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

و سنحاول في هذا المبحث الإشارة الى البعض من هذه العوامل :

المطلب الأول : المتغيرات الداخلية .

ويقصد بها المتغيرات التي ينبع تأثيرها من البيئة الداخلية تضم هذه المتغيرات الموضوعية والمجتمعية .

1/ **العامل الجغرافي** :

في أي مناقشة عملية السياسية الخارجية، لا يمكن اهمال العامل الجغراقي وفي هذا الصدد كتب السيد : "استون جمبرلن " قائلا : " تعد الحقائق الجغرافية عاملا مهما وحاسما لمجرى التاريخ البريطاني وشرحه وهي المبادئ الرئيسي التي يشغل ذهن رجل الدولة البريطاني . و نتيجة لأهمية هذا العامل عدت بريطانيا قوة عظمى الى عام 1945 . و قد كان الحاجز المائي لبريطانيا أثره الحاسم في سياستها الخارجية في جميع اطوار تاريخيها الطويل وتعطينا هذه الفكرة مفتاحا لفهم واحدة من اكثر السياسات الخارجية تجاه التاريخ .

---

[1] ناصيف يوسف حتي " **النظرية في العلاقات الدولية** " (بيروت : دار الكتاب العربي، سنة 1985) ص pdf 175

في القرن العشرين، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعد من أهم الدول التي تبنت سياسة الانطواء ما بين حقبة الحربين، وساعدها على ذلك بعدها الجغرافي عن أروبا التي تميزت بوزنها السياسي الكبير في النظام الدولي وكذلك وضعها الاقتصادي .[1]

2/ **العامل الاقتصادي** :

ان الموارد الموجودة في الدولة، تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية وواحدة من اهم أسباب القوة في سياستها الداخلية والخارجية على حد السواء .

و تأتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد في داخل أرضها وخارجها أيضا والأخيرة تمثل مدى نفوذ الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدود الإقليمية .

ان الموارد الموجودة في الدولة، تمثل واحدة من أهم قوتها السياسية وواحدة من أهم الأسباب القوة في سياستها الداخلية وسياستها الخارجية على حد السواء، وتاتي قوة الدولة بما يتوفر لديها من موارد في الداخل أرضها وخارجها أيضا والخيرة تمثل مدى قوة الدولة في المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها أيضا .

لقد ازداد الاهتمام بدور هذه العوامل جزءا حيويا من السياسية الخارجية وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسية تتطلب توافر الموارد الاقتصادية ويحدد توافر تلك الموارد ما ان كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلية لتلك المعونة . كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة والتبادل التجاري أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات .[2]

---

[1] أحمد النعيمي " **السياسة الخارجية** " مرجع سبق ذكره،ص 206و 207

[2] لويد جنسن ترجمة الدكتور محمد بن أحمد مفتي -د.محمد السيد سليم "**تفسير السياسة الخارجية** " (السعودية : جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، سنة 19..)ص pdf

واذا حاولنا أن نقارن بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والأمنية على السياسة الخارجية، فاننا نجد أن من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية .

تتضمن أنشطة السياسة الخارجية للدول أيضا أهداف اقتصادية تسعى الى حمايتها وتطويرها مثل الحفاظ على استثماراتها في الخارج وشركائها العاملة هناك والإبقاء على استمرار تدفق الموارد الى مصانعها وتنشيط التجارة البينية ودخول السواق الدولية والاستفادة من التكنولوجيا ونقل الخبرة الاقتصادية وكل ما من شانه أن يطور اقتصادها ويشبع حاجات سكانها الاقتصادية .

تشمل المصالح الاقتصادية على الوظائف الاقتصادية لوزارة الخارجية أيضا والحماية الروتنية للتجارة وامن الموصلات ومقر مواطني الدولة الى الخارج و تنظيم النشطة الوطنية الخارجية للدولة .

لقد أصبحت مثل هذه المصالح تشكل جزءا حيويا من نشاط وزارة الخارجية بسبب التوسع الهائل لشركات الوطنية التي لها فروع عبر العالم .[1]

3/ العامل السكاني :

هناك علاقة وثيقة بين حجم السكان وقوة الدولة، اذ ان الدولة القوية في المجالات السياسية لها حجم مناسب من السكان شريطة أن يتميز السكان بالتقدم العلمي والتكنولوجي، أن هذا الترابط بين حجم السكان وقوة الدولة واضح في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والمانيا واليابان .

أن العامل السكاني قد يؤدي الى نتيجتين :

---

[1] عامر مصباح "**تحليل السياسة الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص 99

أ/ **التوسع الإقليمي**: ينتج هذا التوسع بسبب السكاني في دولة معينة وبالتالي تقوم تلك الدولة باتباع سياسة التوسع .أما عن طريق سياسة التوسع، أما عن طرق سياسة ضم الدول المجاورة لها او امتلاك المستعمرات .

2/**الهجرة** :

يقوم هذا المفهوم على هجرة العناصر البشرية من المناطق المزدحمة الى مناطق أقل ازدحاما .[1]

3/ **العامل العسكري** :

يرتبط مفهوم القدرة العسكرية بمدى إمكانية الدولة على توظيف قواتها العسكرية . كما ونوعا خدمة لأهداف سياسيتها الخارجية .

و القدرة العسكرية للدولة قد تكون لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا .

ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من بين أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لكافة الدول وهناك تفاوت من دولة الى أخرى .

فالدولة الضعيفة عسكريا، هي تلك الدول التي تنتفي عنها القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفع بها الى البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك حرية قرارها السياسي . وهذا على العكس من الدول التي لتأثيرها السياسي إقليميا وعالميا، قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية .[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 254

[2] مثنى علي المهداوي " **واقع تدريس السياسية الخارجية في كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد–**(بغداد : مجلة العلوم السياسية، العدد 39/38) ص 25

المطلب الثاني : العوامل الاجتماعيـــــــــــة

1/ الطابع القومي :ان نظرية الطابع القومي تدخل في إطار العوامل المعنوية المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسية الخارجية فمما لا شك فيه أنها تتكون من عدد من المكونات أو العوامل التي تشكل بمجموعها نظرية الطابع القومي بمعناها الشمولي .

2/الأيديولوجية :

فبخصوص أثر الأيديولوجية وأثرها في السياسية الخارجية، أما كيفية تأثيرها في صناعة القرار فيتم ذلك من خلال التأكيد على ضرورة وجود أيديولوجية واضحة لكل نظام سياسي وذلك بوصفها ليست فقط أداة تقويم الواقع والمستقبل بل هي الأداة او العامل المحدد لنوعية الدور الذي تلعبه الدولة في النظام السياسي الدولي و نوعية تصورها لما يجب أن يكون عليه النظام فهي اذن العامل المؤثر والمحدد لها .

فالأيديولوجية تساعد في بلورة الاطار الفكري أو العقلي يرى واضعو السياسات الواقع الخارجي الذي يتعاملون معه بأسلوب الاستجابة للقرار .[1]

3/الأحزاب السياسية وجماعات المصالح :

ان تأثير الأحزاب السياسية وجماعات المصالح في مجال السياسية الخارجية يقل عادة عن تأثير السلطة التنفيذية والبيروقراطية .

ففي المجتمعات الديمقراطية ،فاننا نتصور أنه كلما ازدادت الأغلبية البرلمانية للحزب السياسي، ازداد تأثيره على السياسية الخارجية .

من جهة أخرى، فان تأثير الأحزاب السياسية على الأحزاب السياسية على السياسية الخارجية في نظام تعدد الأحزاب والذي يتضمن بحكم التعريف عددا من الأحزاب الصغيرة يكون عادة تأثيرا محددا. فبسرعة تغير الائتلافات تواجه الحكومات والأحزاب صعوبات ممارسة الحكم. ومن ثم يزداد نفوذ البيروقراطية .

---

[1] أحمد النعيمي " **السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 259

فحين ان جماعات المصالح كذلك من الجماعات غير الحكومية المؤثرة في مجال السياسية الخارجية . أن أنشطة جماعات المصالح في ميدان السياسية الخارجية غالبا ما تنحصر في محاولة التأثير على عملية السياسية الخارجية عن طريق الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية وشن الحملات الإعلامية على مستوى الرأي العام .[1]

4/الرأي العـــــــام :

فبخصوص دور الرأي العام لتأييد سياسية معينة أو برنامج معين، لا بد في هذا المجال ان نقدم تعريف الرأي العام . حيث يعرفه لاري الوتير أن الرأي العام انه مجموعة من الأراء والاتجاهات التي تتبناها مختلف الجماعات والأفراد تجاه النظام السياسي بصفة عامة، القضايا الجماهيرية المهمة بصفة خاصة ويتعين على القادة أن يأخذوا في اعتبارهم وجهات نظر هذه الجماعات المتباينة عندما يقومون بصياغة سياساتهم الجديدة .[2]

5/المضامين السوسيولوجية والنفسية :

الافتراض العام الذي يبنى عليه هذا العنصر هو أن السياسية الخارجية في نهاية المطاف هي انعكاس للبنية السوسيولوجية والنفسية للدولة، التي تتكون من الجماعات المختلفة ذات المصالح المتنوعة واتجاهات الرأي العام والبنية الاجتماعية الأولى للمجتمع .

تتضمن السياسات الخارجية للدول أيضا مجموعة من المعاني السوسيولوجية والنفسية التي تخص مميزات الأمة، تسعى الدول للتعريف بها في العالم عبر سفاراتها . مثال ذلك شكلت

---

[1] لويد جنسن " **تفسير السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص 169

[2] احمد النعيمي " **السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص 279

الثورة الجزائرية مضمونا رمزيا كبيرا ومؤثرا في توجيه السياسية الخارجية خلال الثلاثين سنة الماضية، سواء تعلق الأمر بمواقف مناصرة قضايا التحرر في العالم .[1]

المطلب الثالث:محددات البيئة الخارجية :

1/ عناصر النظام الدولي :

وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق ام تعاون أم نزاع ؟ وأيضا طبيعة التحالفات مرنة، جامدة، عقائدية أم تجريبية ؟ كذلك توزيع الإمكانات والقوى في النظام والتي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى، او بالثنائية القطبية او بالأحادية .

ان هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كذلك تبرز أهمية النظام الأقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذلك على ما يسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتجي من منظور النظامين النظامين الدولي والإقليمي في سياستها حيث تتعرض بسبب ذلك الموقع للتجاذبمن قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي .[2]

2/مكانة الدولة في هرمية النظام الدولي :

يعتبر من أهم المحددات الخارجية في صنع السياسية الخارجية، فمكانة الدولة في هرمية النظام الدولي وهذا لا يتضمن وضع الدولة الاقتصادي والعسكري فحسب وانما كذلك هيبتها ودورها في التأثير على الأخرين .

فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا)يتربعان على قمة النظام الدولي من خلال معظم مقاييس القوة والنفوذ اللذان يملكانها، لكن في نفس الوقت يمكن

---

[1] عامر مصباح " **تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 104

[2] ناصيف يوسف حتي " **النظرية في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره، ص 194

للدول الصغيرة او الضعيفة ان تمارس تأثيرا كبيرا عندما تنسق مع بعضها البعض المواقف او عندما يكون لديها وضع استراتيجي حيوي ك فاندونسيا ويوغسلافيا (سابقا)و الهند مثلا لعبا دورا مهم في عالم عدم الانحياز خلال الحرب الباردة .

ومن ناحية أخرى، فان التحليل التقليدي، ان تأكيد العلاقة السببية بين النظام الدولي وصناعة السياسية الخارجية هو تحليل مرتبط بالفكر الواقعي .يرى انصار الواقعية على وجه الخصوص ان توزيع القوة في النظام الدولي يؤثر اكثر فاكثر من أي شيىء اخر، في كيفية تصرف الدول الأعضاء فيه . والدول بدورها مدفوعة نحو تشكيل توزيع القوة لمصلحتها . وبافتراض أن كل الدول هي مدفوعة بنفس الدوافع . فان الطريقة الأساسية لفهم السياسية الدولية والسياسية الخارجية تكمن في تتبع تفاعلات الدول على المستوى الدولي .[1]

3/المنظمات الدولية :

إن ظهور المنظمات الدولية والاقليمية بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى نشاط دبلوماسي بين الدول والى التنسيق في الأداء والمواقف تجاه المشكلات الدولية المختلفة، أدى الى اتباع نماذج سلوكية واختيار بدائل معينة تتفق مع سياستها الخارجية . الا أن الدول غالبا ما تلتزم بمواثيق هذه المنظمات، اما اذا وجدت انها تخدم مصالحها ولا سيما أن مثل هذه المنظمات تفتقد عنصر القوة .[2]

فالملاحظ من هذه العوامل أن السياسية الخارجية لأي دولة تتعامل أولا مع حفظ استقلالها وأمنها وثانيا انجاز وحماية مصالحها الاقتصادية فارتباطها العميق بهذه المصالح يعني ارتباطها بمقاومة أي اختراق او تلاعب من قبل الدول الأجنبية .

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسية الخارجية ووسائل تنفيذها .

---

[1] عامر مصباح "**تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص 258

[2] احمد النعيمي " **السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 337

يقر دارسي العلاقات الدولية والسياسية الخارجية بالطبيعة المعقدة للسياسية الخارجية باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية ودولية وتجمع بين عدة اعتبارات مختلفة تاريخية ن ثقافية وعقلانية .بالإضافة الى انفصالها ا عن مجال النظري للسياسية الدولية لكونها حقل دراسي مستقل بنفسه .

وبسبب هذه التعقيدات والاختلاف في أدبيات السياسية الخارجية، قام بعض المنظرين المنتمين الى مختلف المدارس بتوضيح بعض التفسيرات الخاصة بالسياسية الخارجية .

لذلك سنقوم في هذا المبحث بالتطرق الى بعض النظريات التفسيرية للسياسية الخارجية .

1/المدرسة الواقعية

يستخدم أنصار هذه المدرسة مفهوم المصلحة الوطنية للدلالة على نوعين عامين منها : هما المصالح الخاصة بدولة معينة والمصالح المشتركة بين دولتين او اكثر، ويضيفون المصالح الخاصة الى المصالح الأساسية والثانوية والمصالح الدائمة والمتغيرة والمصالح العامة أو الخاصة . وكذلك يضيفون المصالح المشتركة الى المصالح المتشابهة والمصالح غير المتعارضة والمصالح المتعارضة .

وقد رأى انصار هذه المدرسة أن واقع الدولة السائد خلال فترة زمنية محددة يعكس نوعية امكانياتها الموضوعية والذاتية . وأن محصلة التفاعل بين مفردات هذه الإمكانات هي التي تحدد المصلحة الوطنية للدولة وتتحكم في نوعية سياساتها الخارجية . وبدلالة هذا المفهوم التحليلي يذهب انصار هذه المدرسة الى اعتبار كل سلوك سياسي خارجي يرمي الى تحقيق هدف معين ينبع من مصلحة الدولة وأداته الأساسية هي القوة، ولذلك ربطوا بين القوة

والمصلحة، وفي ذات السياق اكدوا بان كل ما يؤدي الى تحقيق المصلحة يؤدي الى تنمية قوة الدولة . و أن كل يؤدي الى تنمية قوة الدولة يؤدي الى تحقيق مصلحتها . [1]

وفي جوهر تفسير هذا التوجه فان التيار الواقعي تبنى الطرح النسقي الدولي الصلب الذي ينفي أي تدخل للعوامل الداخلية ن فالفرضية الكلاسكية تنطلق من فرضية فوضوية المجتمع الدولي، ومن فرضية نذرة الأمن، لتصل الى نفي جميع العوامل الداخلية وتبنى الحوافز النسقية الدولية للسلوك الخارجي، وهذا بتعبير هوبز، وأنصار فوضوية المجتمع الدولي .

ويقدم معظم انصار الواقعية الجديدة تمسكهم بالطرح الأصيل الذي يركز على دراسة القرارات وليس صناعة القرارات، أي انهم يتمسكون بالبديهية التي تقول بأنه " القرارات ليست صناعة القرار " Décisions not decisions making.

كما أن الدول تتفاعل في بيئة فوضوية، وبدون حماية أي سلطة حقيقية وهذا ما أشار اليه **كيشوشيمكو** بقوله : " هناك اختلاف بين الواقعين الجدد حول أسباب الفوضى ولكنه يوجد اتفاق على وجود الطبيعة الفوضوية "

ونفس الشيىء يذهب اليه **جون ميرشامير** يقول : الحافز الأساسي الذي يوجه الدول هو حفظ بقائها " .

يرى والتز : بأن الفوضى في النظام الدولي تنتهي بتشكيل الأنظمة الداخلية للوحدات السياسية، وسعى الفواعل الى تحقيق نفس الهدف وهو الأمن، بحيث أنه في بيئة فوضوية الهدف الأول هو تحقيق الأمن . [2]

كما يشير **أحمد محمد أبوزيد** أن المدرسة الواقعية تشدد على أن الدول القومية هي الفاعل الرئيسي في السياسية الدولية في ظل وجودها في نظام دولي فوضوي تنافسي تحكمه

---

[1] تامر كامل الخزرجي " **العلاقات السياسية الدولية واستراتجية إدارة الأزمات** " (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2005)ص 142 .

[2] هشام صاغور " **السياسية الخارجية للاتحاد الروبي اتجاه الجزائر** " مرجع سبق ذكره، ص32/31

الصراعات والتنافس بين وحداته ولا توجد سلطة ولا توجد سلطة عليا تمارس ضغوطا على الحكومات الوطنية وارغامها على تبني سياسيات بعينها فإنها لا تهتم سوى بتحقيق وضمان امنها وبقائها عن طريق توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية ودعم استقرارها المحلي وتقوية بينتها الداخلية بصورة تضمن حماية نظامها السياسية واستقلالها وسيادتها الخارجية .[1]

2/منهج صنع القرارDECISION MAKING APPROACH.

يعد منهج صنع القرار من اكثر المناهج التي تلاقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسية الخارجية عند اصدراهم قرارات معينة . وفي دراسة لعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي انطلق **سنايدر**من افتراضات متكاملة ثلاث هيأنالسياسية الخارجية عبارة مصلحة لقرارات تتخذ من قبل أولئك الأشخاص الذين يتولون مناصب رئيسية في الدولة .

ويؤكد **سنايدر** أن صانع القرار في اتخاذه لقراراته داخل وحدة اتخاذ القرار، لا يتأثر بكيفية ادراكه (او تعريفه الذاتي) للموقف حسب، وانما ذلك بمتغيرات منظماتية هي الاختصاص والاتصالات والمعلومات والدافعية .

الاختصاص : مجموعة الأدوار التي تنجز من قبل صانعي القرار والخصائص التي تتميز بها وحدة اتخاذ القرار .

الاتصالات والمعلومات : فأشار بها الى أنماط تفاعل صناع القرار، مع بعض داخل وحدة اتخاذ القرار . سبل نقل المعلومات اليهم خارجها وأخيرا ربط الدافعية بالأهداف التي تسعى

---

[1] أحمد محمدابوزيد " **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي** " (الامارات العربية المتحدة :المجلة العربية للعلوم السياسية، السنة بدونه)ص 49

وحدة اتخاذ القرار الى إنجازها وبالحوافز النفسية والاجتماعية الخاصة والعامة المؤثرة في سلوك أعضائها .[1]

و يشمل الاطار النظري الذي قدمه **سنايدر** على :

1/ **المحيط الخارجي** : يتألف من المحيط المادي والجغرافي ومن الدول والمجتمعات والثقافات...و الملاحظ ان درجة تأثير هذه العوامل غير ثابت . ويبدو أن هناك ثوابت تعتبر بمثابة ميكانيزمات ضابطة على مستوى المحيط الخارجي وهي درجة التطور التكنولوجي، ونسبة الاتصالات القائمة، ودرجة الاندماج الاقتصادي الدولي .

2/ **المحيط الداخلي** :

من وجهة نظر **ريتشارسنايدر** فيشمل السياسات الداخلية، الرأي العام، الموقع الجغرافي للدول، كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسة، الذي ينطبع بها السكان والطريقة المعمول بها لتنظيم المجتمع .

فالفعل فهو نمط وسلوكية السياسة الصادرة عن وحدة صناعة القرار . و من خلال هذا الطرح النظري لسنايدر خلص الى ثلاثة أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي :

1/التفاعل على مستوى الحكومات 2/ التفاعل على مستوى غير حكومي 3/ التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكومي .

النماذج الثلاثة لقراهام أليسون :GHAHAMT ALLISON

النموذج العقلاني (rationnelle modele de politique:)

يهدف هذا النموذج الى تفسير سلوكية الوحدة السياسية تجاه الوحدات الأخرى عبر تحليل عقلاني وهو ما نستشفه من اسم النموذج نفسه .حيث يرى (**قراهام اليسون**) في القرار انه أساسا هو الاختيار لبديل من عدة بدائل مطروحة امام صناع القرار . فعن طريق

[1] تامر كامل الخزرجي " **لعلاقات السياسية الدولية واستراتجية إدارة الأزمات** " مرجع سبق ذكره، ص 95

الموازنة العقلانية للخسارة أو الأرباح لكل حالة من الحالات، أو من البدائل المطروحة، يتم اختيار البديل الأفضل بمعني البديل الذي يحقق أقصى ربح بأقل تكلفة . فمثلا :بالنسبة لأزمة الصواريخ في كوبا في الستنيات فالمحللون السوفيات يتبنون نموذج السياسية العقلانية محاولين تبيان عقلانية القرار السوفياتي من جهة النظر السوفياتية، واضعين في الاعتبار الأهداف الاستراتجية السوفياتية يحتويها القرار .[1]

إضافة إلى ما ذكرنا في عملية اتخاذ القرار، رغم أن الواقع لا يتضمن الشكل النظري للقرار العقلاني الذي يتحدث عنه بعض الباحثين، الا أن هؤلاء المنظرين يضعون أو يصفون عملية اتخاذ القرار على النحو التالي : " اذا كانت السياسية الخارجية تتمثل في تطبيق او استخدام معايير واحكام ذاتية في التعامل مع واقع خارجي متغير باستمرار، فان الخطوات التي تسير فيها هذه العملية تتخذ المسار التالي :

1/ تحديد المعيار الرئيسي

2/ تحديد المتغيرات المرتبطة بالموضوع

3/ قياس المتغيرات بالمعيار الرئيسي

4/ اختيار الهدف

5/رسم استراتجية تحقيق الهدف

6/ اتخاذ القرار بانتهاج سلوك معين

7/ انتهاج ذلك السلوك فعلا

---

[1]SINDER Bruk et Sapin : ‘ Décision Making As en approch to the study et international politics

" **عملية صنع القرار في السياسية الخارجية** "(الجزائر : مجلة الجيش، العدد 330، سنة 1991) ص 26/25

8/ تقويم نتائج السلوك قياسا للمعيار الرئيسي .[1]

و يكمن القول أن هذه الخطوات النظرية مفيدة في عدة جوانب، اذ تبين أهمية تحديد الدقيق للواقع من قبل صانع القرار الذي يسعى لتحديد جوهر هذا الواقع، وذلك بهدف تحقيق الاستجابة السريعة للموقف المطروح .

نموذج العملية التنظيمية : PARADISME PROCESSUS ORGANISATIONNEL

هذا النموذج لا يعتبر المصلحة الوطنية هي المحرك الرئيسي لعملية صناعة القرار، فالمصلحة او المهام الحيوية، الأمن، السيادة، الاستقلال، كل هذه الأهداف قد تتأثر بالإجراءات البيروقراطية، حسب هذا النموذج فان عملية صناعة القرار ليست وحدة قائمة بذاتها، وانما هي مجزأة وموزعة على عدة وحدات وإدارات مرتبطة بعضها ببعض ولكن منها حد معين من الاستقلالية ومصالح خاصة بها فمن سمات صناعة القرار في الدول المتقدمة مؤسسية التنافس الشديد بين مختلف الإدارات والدوائر في عملية صناعة القرار .

فالسلوك الخارجي للدولة حسب هذا النموذج يكون على أساس نتائج تقوم به وحدات عديدة للدولة بوظائفها وأدوارها حسب قواعد معينة ومنظمة . وهذا النموذج يعرف عادة بالسياسية البيروقراطية .

نموذج السياسية الحكومية : يقوم بتحليل عملية صناعة القرار السياسي الخارجي على مستوى القيادة في نظام صناعة القرار، بحيث ان كل فرد موجود على هرم السلطة له سلوكية مصلحية ودور خاص ووزن سياسي في لعبة مميزة تتسم بالتنافس والتعاون، فيتم في الأخير

---

[1] جميس دورتي و روبرت لستغراف تر: د.وليد عبد الحي "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** " (بيروت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 1975) ص 321 .

التوصل الى القرار النهائي باعتماد مختلف اشكال التفاوض والمساومة وتقديم التنازلات المتبادلة.[1]

زيادة عل ذلك فان لشخصية صانع القرار دور كبير في اتخاذ وصنع القرار السياسي الخارجي، فان صنع السياسية الخارجية لأية دولة لا يتحدد في ضوء تأثير العوامل المادية الموضوعية والعوامل المجتمعية فحسب على الرغم من أهميتها، وانما لتفاعل دور وتأثير هذه العوامل مع متغيرات من نوع أخر ومختلف، هي المتغيرات المرتبطة بشخصية صانع القرار، مع ان تأثير هذه المتغيرات يبدو أكثر وضوحا وبروزا لا سيما في تلك الدول التي ليس لمؤسساتها السياسية أي دور، أولها دور ضئيل، في عملية صنع السياسية الخارجية، لكن العديد من الدراسات المعنية في هذا الميدان ولا سيما الدراسات التجريبية، اكدت بان لصانع القرار في الدول المتقدمة اقتصاديا، سواء كانت هذه دمقراطية ام تسلطية تأثيرا في عملية صنع السياسية الخارجية لبلاده سواء في مرحلة انضاج البدائل أو اختيار البديل السلوكي أو القرار السياسي، أو في حالة الرد على البدائل او الموقف التي تنقل له من البيئة الخارجية سواء من النظام الدولي او النظم الفرعية المناظرة . وتؤكد بعض شواهد التاريخ أن ارتقاء مكانة بعض الدول، أو دمومة محافظة بعضها الاخر على مركزها الدولي، قد جاء نتيجة الدور التاريخي لصناع قرارتها، باعتبار ان هؤلاء يتخذون القرارات نيابة عن دولهم ويصنعون من خلالها المتغيرات والأحداث البارزة . [2]

3/المدرسة السلوكية :

برزت المدرسة السلوكية كاتجاه في دراسة العلاقات الدولية في منتصف الخمسينيات وتبلورت بشكل أساس في الستنيات، وتطمح المدرسة السلوكية الى وضع علم السياسية

---

[1] SINDER Bruk et Sapin : ' Décision Making As en approch to the study et international politics 26/25 "

[2] تامر كامل الخزرجي " **العلاقات السياسية الدولية واستراتجية إدارة الأزمات** " مرجع سبق ذكره ،ص 130

عملية صنع القرار في السياسية الخارجية مرجع سبق ذكره ،ص ص

الخارجية يقوم على اخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من اجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

من أهم النظريات المفسرة لصناعة السياسية الخارجية هي نظرية الدور، حيث ترجع فكرة تأثير طبيعة المنصب الوظيفي أو السياسي على السلوك في المكان الذي يعمل فيه الفرد، وأكثر النظريات التي اكدت أهمية الدور في صناعة السياسية الخارجية هي نظرية **براهام أليسون** حول البيروقراطية .

فالأدوار مهمة بسبب تأثر صناع القرار بواسطة السلوكيات الاجتماعية ومعايير العقاب القانونية المرتبطة بالمواقع التي يشغلونها . نظرية الدور مفيدة في تفسير أنواع معينة من قرارات السياسية الخارجية التي تصنع بشكل عادي من قبل وداخل المنظمات البيروقراطية الكبيرة التي تشكل مسؤولية تنفيذ السياسية الخارجية .[1]

إضافة أهمية الدور الذي تحدث عنه رواد السلوكية، فقد اكدوا على المصلحة الوطنية في اتخاذ القرار ،فان انصار هذه المدرسة اكدوا على أن أنماط السلوك السياسي الخارجي وما تعكسه من أفعال في اطار البيئة الدولية ن تعتبر أفضليات ذاتية تتغير تبعا لتغير في مجتمع هذه الدولة وحاجاته وتطلعاته .

لقد كانت المصلحة الوطنية ومازالت تمثل حجز الزاوية في حركة صناع القرار والأدوات التنفيذية في الدولة، والعامل الأساس في تحديدهم لنوعية علاقات دولهم مع نظراتها في البيئة الدولية اقترابا وابتعادا . وتتبع قيمة المصلحة الوطنية بالنسبة لكافة الدول تمثل الاطار الموضوعي الذي يستند اليه أنماط السلوك الخارجي للدول بعضها حيال البعض الاخر من

---

[1] عامرمصباح "**السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 235

ناحية، فضلا عن انها يمكن أن تستخدم من قبل صناع القرار لاضفاء الشرعية على أفعالهم، وكذلك التنبؤ بالأفعال السياسية الخارجية للدول الأخرى من ناحية ثانية .[1]

و يمكن تقسيم مضمون المصلحة الوطنية انطلاقا من معيارين :

1/ قيمي : يؤكد مجموعة الغايات التي تهدف الدولة الى تحقيقها وإنجازها خلال علاقاتها الدولية .

2/ تاريخي : يتضمن العودة الى التاريخ لاستشفاف السياسات التي انطلقت منها الدولة سابقا في تفاعلاتها مع غيرها .

في ضوء مجمل ما تقدم يمكن فهم المصلحة الوطنية على انها مجموعة القيم الاجتماعية التي تعمل الدولة من خلال صناع قرارتها لجعلها متحققة ومأمونة ومحمية خلال عملية تفاعلها مع غيرها من الدول .

وتتميز المصلحة الوطنية تبعا لهذا التحليل بالدينامية النسبية أي أن مضامينها على استعداد التغير تبعا لما قد يحصل من تغير في البيئة الداخلية والخارجية كصانع القرار كما ويتبع هذا التغير الذي قد يطرأ على مضامين المصالح الوطنية تغير بالنتيجة في علاقاتها مع غيرها على وفق منطلق التعاون فقط والصراع فقط . فهي اذن تجمع في ان واحد ينسب ودرجات مختلفة بين التعاون والصراع او بين الصراع والتعاون وذلك تبعا لمدى اقتراب مصالحها وافتراقها عن بعض في الزمان والمكان . والدولة عندما تسعى الى تحقيق مصالحها الوطنية او حمايتها، فإنها تعمد الى ضمان عناصرها بما يتطلب إضفاء بعض التعديلات على مضامينها الواسعة والمجردة بمعنى إعادة صياغة وتبويب أهدافها السياسية الخارجية .[2]

---

[1] تامر كامل الخزرجي " **العلاقات السياسية الدولية وإستراتجية إدارة الأزمات** "مرجع سبق ذكره،ص 142

[2] مرجع نفسه، ص 143

المطلب الثاني : صنع السياسة الخارجية

لفهم وتفسير السياسة الخارجية يتطلب تفسير وتحليل المؤسسات التي تتكون منها والتي تباشر عبرها صناعة السياسة الخارجية ،فالسياسية الخارجية تصنع بواسطة مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، وهي عادة عملية هيكلية تتكون من سياقات طويلة تشترك فيها أجهزة متعددة تأتي في مقدمتها السلطتان التشريعية والتنفيذية . لذا نحاول في هذا المطلب التطرق الى بعض هذه الأجهزة .

1/ الهيئة التنفيذية :

تعتبر الهيئة التنفيذية أكثر المؤسسات تأثيرا في عملية صنع السياسية الخارجية، التي يمارس من خلالها صناع القرار، في مقدمتهم رئيس الدولة مهام صياغة مضمون السياسية في شكل قرارات والموافقة على استراتيجيات ومعالجة الأزمات الطارئة .[1]

فحين أن دور الرئيس في صنع السياسية الخارجية دور مقيد حسب طبيعة النظام السياسي، اذ ان للسلطة التنفيذية في ظل الأنظمة الديمقراطية لا تستطيع العمل وفق رقابة السلطة التشريعية، ومن الناحية العملية فان لا احد يستطيع الاعتراض على حق السلطة التنفيذية باتخاذ المبادرة على صعيد السياسية الخارجية الا انه لا شيىء يمنع ابدا من اشراك السلطة التشريعية في ممارسة المسؤولية الأكثر أهمية. [2]

تشتق الهيئة التنفيذية قوتها التأثيرية من خلال حجمها الضخم القوي البشرية والمادية خاصة في الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، فالهيئة التنفيذية في هذه الأخيرة تشتمل على أكثر من 3 مليون من العمال المدنيين الفدراليين يعملون في القطاع

---

[1] عامر مصباح "**تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 228

[2] سعد حقي توفيق "**مبادئ العلاقات الدولية** " (عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، سنة 2006)ص 16

التنفيذي، الذين يتحملون بشكل جماعي مسؤولية صناعة وتنفيذ صف كامل من السياسات الداخلية والخارجية .

هناك عدة أسباب التي عادة تدفع نحو زيادة تركيز مسؤولية السياسية الخارجية في دائرة الرئيس، منها زيادة الأخطار في العالم، أو ميل شخصية الرئيس نحو مزيد من السيطرة والتحكم في صناعة القرار او الميل نحو البروز اكثر في دائرة الضوء من قبل الرئيس من اجل التأثير على الناخبين وإعادة انتخابه لفترة ثانية، او وجود أشخاص في وزارات الدفاع أو الخارجية مفروضون على إدارة الرئيس من قبل الحزب ولا يريد ان يعطيهم فرصة لأن يصنعوا صورة لأنفسهم امام الرأي العام أو حتى امام العالم .[1]

فالسلطة التنفيذية تلعب دورا اكبر وذلك يتبع طبيعة النظام السياسي سواء كان برلمانيا أو رئيسيا .

2/ وزارة الخارجية:

تعتبر وزارة الخارجية هيئة تنفيذية تتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية إدارة العلاقات الخارجية للدولة تنبثق أنشطتها من معاهدات التفاوض والاتفاقات الأخرى مع الدول الأخرى، وتمثيل الدولة في المنظمات الدولية المختلفة. وتقوم بصناعة التوصيات للسياسية الخارجية واتخاذ خطوات لتنفيذها . فهي أكثر الأجهزة أهمية في النظام السياسي للدولة التي تصنف عادة تحت فئة "الوزارات ذات السيادة ."[2]

وزارة الخارجية هي منظمة بيروقراطية بشكل هرمي ونمطي بوجود وزير الخارجية على رأس سلسلة من المكاتب البيروقراطية التي تقسم العمل داخل الوزارة . ويعكس هذا التقسيم توجه الوزارة الى المناطق الجغرافية الكبرى عبر العالم من جهة ومن جهة ثانية ضرورة التعامل

---

[1] عامرمصباح "**تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 230

[2] المرجع نفسه، ص231

مع المشاكل الوظيفية التي تتجاوز الحدود الجغرافية، مثلا الشؤون الاقتصادية والزراعية والاستخبارات والبحث، والشؤون العسكرية والسياسية، وربطها بتلك المتعلقة بالإدارة الداخلية لأي حكومة كبيرة .

تميل بعض الوزارات في الدول الى خلق هيئات مستقلة لكنها تعمل عبر العالم تحت وصايتها من اجل زيادة فعالية الوزارة في استيعاب جميع قطاعات العمل عبر العالم وكذلك زيادة التخصص بهدف تحقيق الفعالية في متابعة القضايا وتحقيق الأهداف وحماية المصالح الوطنية .

مسؤولية صناعة القرار داخل وزارة الخارجية نفسها تتجندل من النمط الهرمي في تنظيمها، وهذا يعني أن القرارات الأكثر أهمية تصنع من قبل وزير الخارجية، ونائب الوزير وممن هم تحت الوزير بشكل مباشر والذين يتفاعلون أيضا بشكل مكرر مع الهيئات الأخرى المعنية بعملهم مثل هيئة الرئاسة والوكالات الحكومية الأخرى من ناحية أخرى .[1]

3/ **المؤسسة العسكرية:**

يجب التركيز على دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسية الخارجية، فكلما ازدادات حدة الصراع الدولي أصبحت قضايا الأمن الوطني تحتل مركز الصدارة، توقع المرء ان تلعب المؤسسة دورا اكثر أهمية في السياسية الخارجية .

و لأن المؤسسة العسكرية تملك وسائل الإكراه في المجتمع، فان بمقدورها في كثير من الحالات أن تحدد شخص صانع القرار .

و يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسية الخارجية على شكل الحكومة . [2]

4/ **المؤسسات الاقتصادية** : يعتبر الاقتصاد من الأدوات البارزة في تنفيذ السياسية الخارجية ن وكثيرا ما يكون عاملا مساعدا في تقرير نوعية القرارات المتخذة في تلك السياسية، فعن طريق

---

[1] المرجع نفسه ص ص 233/232

[2] لويد جنسن ترد. محمد بن أحمد مفتي -د.محمد السيد سليم "**تفسير السياسة الخارجية** " مرجع سبق ذكره ،ص 161

الوسائل الاقتصادية تستطيع الدولة أن تقنع او تكافئ أو تعاقب الدول الأخرى هذا من جهة، من جهة أخرى فالقوة الاقتصادية ضرورية بالنسبة للقوة العسكرية ن ونظرا لتشابك العلاقات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول . أصبح الوزارات المعنية بالاقتصاد والتجارة دور هام في ابرام الاتفاقيات التجارية والاقتصادية ن وبالتالي أصبح دور المؤسسة الاقتصادية لا يقل أهمية عن دور وزارة الخارجية في صنع السياسية الخارجية .[1]

المؤسسات غير الرسمية :

1/ **الأحزاب السياسية:** على اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية، ففي الحزب الواحد نجد هناك تركيزا للسلطة يمارس بصورة مطلقة، والصعوبة التي نجابهها في ظل نظام الحزب الواحد هو صعوبة الاطلاع على المنافسات والخلافات بين الشرائح المتنازعة في داخل الحزب الواحد لما لها من قيمة في فهم السياسية الخارجية .

فمثلا : فصل التغيرات والتبدلات في مجرى السياسية الخارجية السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى انهيار الاتحاد السوفياتي حول مسألة تأثير الشخصية على السياسية الخارجية للدولة السوفيتية .

في حين تلعب الأحزاب السياسية في اطار التعددية الحزبية في الأنظمة التمثيلية دورا مهما في صنع السياسية الخارجية بالرغم من استقرار وعدم استقرار الحكومات .[2]

2/ **جماعات المصالح :**

ان دور الجماعة في التأثير على السياسات العامة والخارجية منها على وجه الخصوص، ولفت الانتباه إلى دراسة مثل هذه الكيانات لدورها الكبير في التفاعلات السلوكية المختلفة وحتى صناعة ادراكات الناس وخياراتهم السلوكية . هي نظريات علم النفس الاجتماعي، وقد

---

[1] بلحاج هواري " **السياسية الخارجية : أجهزة ووسائل اعدادها وتنفيذها** "(سعيد :جامعة د.مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 1، سنة 2013) ص 223

[2] سعد حقي توفيق " مبادئ العلاقات الدولية " مرجع سبق ذكره ،ص17

انسحبت أفكارهم الى حقل العلاقات الدولية ودراسة السياسات الخارجية، قادها مجموعة من المفكرين الذين يركزون على الطبيعة التجزيئية في التحليل، وسادت على اثر ذلك نظرة تقضي بان عموم الناس يؤثرون في السياسية بواسطة تنظيم أنفسهم في جماعات لمطالبة الحكومة بمراعاة مصالحهم .

ففي مجال السياسية الخارجية، غالبا الحضور المنظم للمصالح ينبثق من شبح السيطرة على السياسية بواسطة مصالح ضيقة، فبسبب ان أنشطة جماعة المصلحة ليست دائما ظاهرة لو مطروحة بواسطة وسائل الإعلام، فان من المفترض أن جماعات المصلحة هي في الغالب تعمل بطريقة سرية وراء عنوان معين لخدمة السياسات التي تخدم المصالح الخاصة التي في كثير من الأحيان تدرك على أنها مصالح وطنية أو جزء من المصلحة الوطنية كما يعبر عن ذلك صناع القرار . مثال ذلك دور اللوبي الإسرائيلي هو التحكم في السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط .

فتماشيا مع خصائص جهود جماعات المصلحة في توجيه السياسية الخارجية، فان مجرد مثل هذه الجماعات وممارسة الأشكال المختلفة من التأثير والنفوذ والإغراء، تتدخل بطريقة او بأخرى في عملية صياغة السياسية الخارجية .[1]

المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسية الخارجية .

تشير العديد من الدراسات في ميدان تحليل السياسية الخارجية، أن هناك أربع أدوات مركزية هي نجاح عمل السياسية الخارجية وتنفيذ استراتيجياتها وهي كالتالي : الدعاية، الوسائل العسكرية، المساعدات الخارجية، الدبلوماسية .

[1] عامر مصباح " **تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص ص 185/184

1/ الدبلوماسية والتفاوض :

تشكل العلاقات بين الدول علاقات تفاوض أساسا، بحيث أن كل القضايا تحتوي على عناصر المصلحة المشتركة وأيضا على عنصر النزاع، لكن يعتقد الواقعيون أن في أغلب حالات السياسة الدولية الكبرى، تعتبر عناصر النزاع أكبر من عناصر المصلحة المشتركة وفي هذه الحالة، سينظر تحقيق الأهداف على أنه مطلب أولي لممارسة القوة عن طريق جعل الطرف أو الأطراف الأخرى تقوم (أو لا تقوم) بشيىء ما لكن في مقابل ذلك يمكن أن تكون الدبلوماسية مدعمة بعرض أو منح مكافأت أو رفع عقوبات، أو مدعمة بالتهديد بالعقاب، لكن أن تحضر الأرضية بواسطة الدعاية والإجراءات الاقتصادية أو بواسطة التدمير او بواسطة القوة .

الغرض الأساسي المبتغى من وراء نشاط الدبلوماسية هو المساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتجية المحددة في السياسية الخارجية .[1]

2/المساعدات الاقتصادية:

تعتبر الإمكانيات الاقتصادية للوحدة السياسية أحد الركائز الرئيسية في تكوين قوتها الوطنية، وهي بذلك تشكل أداة هامة من أدوات السياسية الخارجية . ويمكننا تعريف الأدوات الاقتصادية بأنها : المقدرة الاقتصادية التي تستغل بطريق صريح أو ضمني في دعم أهداف هذه السياسية سواء انصرفت هذه الأهداف إلى النواحي الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية او الدعائية .[2]

كما تتضمن الطرق الاقتصادية تقديم الإغراءات أو المكافآت وفرض العقوبات أو الحرمان ويستخدم كلاهما لإعطاء وزن للإقناع الدبلوماسي، ويمكن أن يستخدم كلاهما مع نية التأثير في المناخ العام للعلاقات بين هدف الدولة وهدف الدول الأخرى . كما يمكن أن تتضمن

---

[1] المرجع نفسه، ص 311

[2] بلحاج هواري " **السياسية الخارجية : أجهزة ووسائل اعدادها وتنفيذها** "مرجع سبق ذكره، ص 228

الإغراءات أو المكافآت الوعد أو التزويد فعلا بالمساعدة التقنية، مثل منح هبات من البضائع الاستهلاكية أو الدعم المالي أو الأسلحة، أو المساعدة المالية بدون فوائد أو فوائد مخفضة، سواء قدم هذا النوع من الإغراءات أو لا، فأنه يتوقف على الشروط السياسية والاقتصادية للدولة المانحة وعلاقاتها بأولويات الأهداف الأخرى مقابل أهداف المساعدة الاقتصادية التي يمكن أن تخدم عبر هذه الدبلوماسية .[1]

3/ **الوسائل العسكرية** :

أكثر أسلحة الإقناع هي المكافأة أو الوعد بها والتحذيرات والتهديدات والتعهدات والأفعال المرافقة للتلويح باستخدام القوة العسكرية فحساب الخسارة / الربح هو عنصر حاسم عندما تكون المكافأة داخل القضية .

تتضمن التحذيرات العواقب غير المرغوبة التي تتلو الإصرار على اتخاذ موقف معين أو التمادي في موقف معين (تمادي صدام حسين في احتلال الكويت عام1990)أو رفض اقتراح معين .

هناك من يعتقد أن القوة هي خمس الوسيلة المتوفرة للدولة من اجل تحقيق أهدافها وعادة ما تكون اخر الوسائل في الاستعمال، لأن الخسائر يمكن أن تكون أكبر عند استخدام القوة على نطاق واسع، من ناحية أخرى .

هناك من يؤكد على أن استخدام القوة كأداة في السياسية الخارجية هو ليس سلوكا عقلانيا دائما فتأثير الأسلحة محدد بالأهداف العسكرية المباشرة والمحددة، اذ أن التطور في الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية، جعل الحرب قادرة على تدمير معالم الحياة من فوق الأرض .[2]

---

[1] عامر مصباح " **تحليل السياسية الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص 361

[2] المرجع نفسه، ص، ص 333/331

4/الدعاية :

تعتبر الدعاية " propagande " من الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدول في تنفيذ سياستها الخارجية، ومما ساعد على تزايد أهمية الدعايات الخارجية الموجهة كأداة للتأثير السياسي الدولي، عدة أسباب منها مثلا : اتساع نطاق التفاعل بين الدول بفعل التطور الذي حدث في كفاءة وسائل الاتصال الجماهيري وأساليبه الفنية والتكنولوجية، وانتشار التعليم، ونشاط النزعات الديمقراطية في العالم وغيرها .[1]

ويمكننا تعريفها بانها : أي عمل يستهدف التأثير على معنويات الخصم وتحطيم دفاعاته لأغراض سياسية وعسكرية او ثقافية أو اقتصادية وتتبع شتى الأساليب الشرعية، الأخلاقية وغير الأخلاقية من اجل انجاز الهدف المتوخى، متفننة في توظيف معطيات الواقع الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي والثقافي للمجتمع المستهدف، وعلى هذا الأساس هناك من الباحثين من يصنف الدعاية الى دعاية بيضاء وأخرى سوداء وثالثة رمادية .

أحد مظاهر هذا النشاط هو تكوين الصورة في الأذهان، وتعبئة التأييد الشعبي والعالمي عبر الخطاب او الكتابة لتوجهات السياسية الخارجية في السياسية الدولية . والدعاية هي الوسيلة الثانية بعد الدبلوماسية الكبرى التي تحاول الدول عبرها تحقيق أهدافها .

ان الهدف الأول للدعاية هو التأثير في الاتجاه المرغوب للبيئة الداخلية لصناع القرار في الدول الأخرى، زيادة القدرة على المعارضة في حالة ما اذا كان ذلك يخدم أهداف الدولة في سياستها الخارجية .

وتتوقف فعالية الدعاية كأداة لتحقيق الأهداف على حساسية الهدف وعلى توفر التقنيات المناسبة لاستغلال هذه الحساسية كما يمكن لتقنيات الدعاية مثل أدوات السياسية الخارجية الأخرى، ان تتضمن برامج ثقافية أو تبادلات ثقافية وتوزيع الكتب واستخدام الإذاعة والتلفاز،

---

[1] بلحاج هواري " **السياسية الخارجية : أجهزة ووسائل اعدادها وتنفيذها** "مرجع سبق ذكره، ص 229

اذ يمكن ان تفيد وسائل الاعلام في نشر المعلومات دعائيا في رأي معين (سواء كان صحيحا أو خاطئا) والدفاع عن مواقف معينة واستمالة جماعات معينة لمعارضة الحكومة المستهدفة اذا كانت هذه الأخيرة معارضة لمصالح الدولة الفاعل يتوقف مدى استخدام مثل هذه التقنيات على اتجاه هدف الحكومة في السياسية الخارجية .[1]

كخلاصة لهذا الفصل فإننا نلاحظ أنها تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة الخارجية ولكن رغم اختلاف العوامل الداخلية والخارجية منها ومدى تأثيرها في صنع السياسة الخارجية وتعدد النظريات لتفسيرها، فان هدفها النهائي و المستمر هو المصلحة الوطنية للدولة.

[1]عامر مصباح " **تحليل السياسة الخارجية** " مرجع سبق ذكره، ص.ص 352 /354

الفصل الثاني:

السياسية الخارجية الأمريكية (تاريخها–

محدداتها – أهدافها – اتجاهاتها)

الفصل الثاني:السياسة الخارجية الأمريكية (تاريخها– محدداتها – أهدافها – اتجاهاتها)

نشأت السياسة الخارجية الأمريكية وارتقت عبر السنوات و الحقب المتواترة حتى أخذت شكلها الحالي وتشارك كل أجهزة وكيانات الدولة الأمريكية في عملية صنع السياسية الخارجية و ركزت السياسة الخارجية الأمريكية في مراحلها المختلفة على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا و فرض سيطرتها على النظام الدولي .

و في هذا الفصل نحاول التطرق إلى أهم المراحل التاريخية التي مرت بها السياسية الخارجية الأمريكية وأهم العوامل المؤثرة في هذه السياسية وكذا أهداف و استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى الهيمنة الدولية .

المبحث الأول : التطور التاريخي ومؤسسات صنع السياسية الخارجية الأمريكية .

من أجل الوصول إلى تصور شامل حول السياسية الخارجية الأمريكية ، لابد من تتبع المسار التاريخي لهذه السياسية منذ لحظة الاستقلال عن بريطانيا ، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعمرة بريطانية، وكذا أهم الدوائر الرسمية وغير الرسمية المؤثرة في عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية ،ومحددات و أهداف هذه السياسية .

المطلب الأول : التطور التاريخي للسياسية الخارجية الأمريكية .

كما اشارنا سابقا ، فان السياسية الخارجية قد مرت بعدة مراحل ، نحاول التطرق إلى أهم المحطات المهمة التي مرت بها السياسية الأمريكية

شهدت هذه المرحلة(1776 -1797) البدايات المبكرة للسياسية الأمريكية الخارجية . و يحدد الخبراء نطاق هذه المرحلة بأنه يشمل الفترة الممتدة من بدء الحرب الأمريكية – البريطانية حتى

نهاية الحرب الأمريكية –الاسبانية و خضعت خلالها أمريكا لفترة طويلة من الحكم الاستعماري البريطاني و شن الثوار الأمريكيون حرب الاستقلال ضد بريطانيا .[1]

وكانت فرنسا أول قوة تعترف بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1778 ، ثم تم اعتراف إنكلترا، عبر معاهدة باريس سنة 1783 باستقلال مستعمراتها، و اتخذت هذه المستعمرات دستورا مشتركا جعل الولايات المتحدة جمهورية منظمة على نهج اتحادي (ميثاق فيلادلفيا 1787)، و أصبح جورج واشنطن في عام 1789 أول رئيس لها.

عرفت الدبلوماسية الأمريكية وجود أكبر نزعتين تسيطران على التاريخ الدبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية هما الانعزالية والتدخلية.

الانعزالية الأمريكية ومذهب مونرو :

الانعزالية في المدرسة الأمريكية انكفاء الولايات المتحدة الأمريكية الى مشكلاتها الداخلية وعدم التورط في الصراعات الدولية و على الخصوص النأي عن الصراعات الأوربية الدائمة والاكتفاء بإقامة علاقة متوازنة ذات الطابع التجاري في البلدان الأوربية وذلك في نظر دعاة الانعزال هو أكثر جدوى للولايات المتحدة الأمريكية و أقرب لمصالحها .

لقد كانت الانعزالية ذات مسلكين يؤديان إلى غرض واحد المسلك الأول هو الابتعاد عن الصراعات الأوربية ، أما المسلك الثاني هو إبعاد الأوربيين عن القارة الأمريكية و تصفية وجودهم فيها .[2]

امتدح واشنطن الانعزالية في رسالته الو داعية في عام 1796 " أن قاعدة السلوك الكبرى حيال الأمم الخارجية في توسيع علاقاتنا التجارية ، وأن يكون لنا معها أقل قدر ممكن من العلاقات

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** " (القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة 2011) ص 18 .

[2] زهير بوعمامة " **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2008/2007 ،ص 44

السياسية (...) و لأروبا جملة من مصالح من الدرجة الأولى لكنها لا تخصنا أو ل علاقة لنا بها إلا من بعيد ".

و لم يدع إلى استبعاد العلاقات التجارية والدبلوماسية عندما تكون ضرورية ، و لكنه أوصى أن تحتفظ الولايات المتحدة قدر الممكن بحريتها و سيادتها بالنسبة للنظام الدولي . [1]

إن عقيدة **مونرو** التي تختصر بالصيغة التالية : " **أمريكا للأمريكيين** " و بقيت هذه العقيدة الأساس لسياسية الخارجية الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى .وهي مجموعة من المبادئ العامة التي أعلنها الرئيس **جميس مونرو** أمام الكونغرس في 23 ديسمبر 1823 و هما ثلاثة :

1/ القارة الأمريكية لا يمكن أن تصبح مستقبلا مجالا لاستعمار أوربي جديد ، يقول **مونرو** تأكيدا لهذا المعنى " أن القارتين الأمريكيتين لهما الآن نظم حرة و لذا من العبث ومن الباطل أن ينظر اليها في المستقبل كأماكن صالحة للاستعمار الأوروبي.

2/ الولايات المتحدة الأمريكية لا تنوي التدخل في الشؤون السياسية الأوربية وتحترم النظم القائمة مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الأمريكية .

3/ لا تقبل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل الدول الأوربية في شؤون القارة الأمريكية ، و قد أشارت الولايات المتحدة الأمريكية منذ ذلك الحين إلى هذا المبدأ في أكثر من مناسبة ، كما سجلته في معاهدات دولية .[2]

عصر التحفظات 1914 / 1947 :

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى لم تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بأن تكون طرفا فيها بسبب عدم رغبتها التورط في النزاعات الأروبية و اكتفت بتقديم القروض لدول الحلفاء .

---

[1] مكسيم لوفابفر ترجمة : حسين حيدر " **السياسية الخارجية الأمريكية** " (بيروت : عويدات للنشر والطباعة ، الطبعة الأولى ، سنة 2006) ص 14 .

[2] زهير بوعمامة " **سياسية إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة** " مرجع سبق ذكرهص 44

و عندما انعقد مؤتمر فرساي للسلام سعت الولايات المتحدة إلى توظيف نتائج الحرب لتحويل نمط العلاقات الدولية نحو نموذج يقوم على المعطيات المثالية بدلا من الواقعية عن طريق الضغط باتجاه اعتماد المبادئ الأربعة عشر التي طرحها الرئيس الأمريكي **ودرو ويلسون** في مجرى الحرب و القائمة على تبادل المنافع الجيوبولوتكية و كان من أبرز نتائجها اتفاقية سايس-بيكو التي أكدت تقاسم النفوذ الفرنسي – البريطاني لشرق الأوسط .

عندما بدأت الحرب العالمية الثانية كان أداء الولايات المتحدة السلوكي الدولي متماثلا مع أدائها السابق إزاء بدايات الحرب العالمية الأولى .[1]

النزعة التدخلية :

تدعو هذه النزعة الولايات المتحدة الأمريكية على الاندماج في المجتمع الدولي، والمشاركة في السياسية العالمية بما في ذلك صراعات العالم القديم، و حجة أصحابها أن امة مثل أمريكا بما لها من قيم و قدرات و مصالح لا تستطيع أن تنزوي إلى داخل حدودها وعليها أن لا تكتفي بالمشاركة في السياسية العالمية فحسب، بل أتبوأ مكانة الريادة. رواد هذه النزعة نظروا دائما إلى الولايات المتحدة الأمريكية بلدا يملك قدرا خاصا(spécial destiny)جعله مختلف عن غيره من حيث انه يتحمل مسؤوليات ومهمات اتجاه كل شعوب الأرض .[2]

الويسلونية أو الرسالة العالمية لأمريكا في نشر قيم الحرية يقول ويلسن في إحدى خطاباته عام 1917 " لقد شيدنا هذه الأمة لنجعل الناس أحرارا و لم نقصر قيمنا ومرامينا لأمريكا فقط، فنحن ماضون لتحرير كل البشر و إذا ما عزفنا عن هذا الأمر ستغدو و هيبة أمريكا هباء و تذهب عنها قوتها ".

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسية الخارجية الأمريكية** " مرجع سبق ذكره ،ص 17 .

[2] زهير بوعمامة "**سياسية إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة** " مرجع سبق ذكره،ص44

لقد كان ويلسن ثمرة مدهشة وداحضة لسياسية القوة بالسبيل الذي يحرك مشاعر الأمريكيين وقد فهم أن الولايات المتحدة الأمريكية رسالة عالمية يجب الاضطلاع بنشرها وهذا لانفرادها بمثالية قيمها ومبادئها ولذلك كان التبرير الذي قدمه ويلسن للخروج من الانعزالية هو : " ليس في رقية أمريكا الالتزام إلى توازي القوى و لكن ينبغي لها نشر مبادئها في كل بقاع العالم ...إن امن الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط كليا بأمن جميع البشر ، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في كل مكان لرد الاعتداءات ".[1]

إن أمركة العالم يعد بمثابة المحور الأساس لحركة رؤساء الإدارات الأمريكية كافة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . فالرئيس الأمريكي **روزفلت** في الأربعينيات ذكر أن "قدرنا هو أمركة العالم " و جاء **نيكسون** ليؤكد " أن هذا القرن يجب أن يكون أمريكا" .

و إن إدارة كلينتون هي الأخرى أكدت على قيادة العالم ، ومن خلال ما يسمى " بالنظام العالمي الجديد " و إدارة **بوش الابن** الذي تؤكد إدارته على شعار العولمة، و الأخير تعني ضرورة أن يكون العالم رقما واحدا وسيطرة الرأسمال الأمريكي في داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية وبهذا تتشكل (الدولة العالمية) بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .[2]

مذهب الانعزالية الجديدة :

كان من أهم من رفع شعار الانعزالية الجديدة **ب .بيوكينين**"داخل حزب الجمهوريين على أعتاب القرن الحادي والعشرين أصبح من الواضح أن الدولة الأمريكية تهتم بأكثر بقضاياه ا الداخلية ، فقد قام الرئيس **بيل كلينتون** بتكريس خطاب انتخابي واحد فقط للحديث عن السياسية الخارجية و كان شعاره الرئيسي، والذي لقي انتشارا هو : تحسين الاقتصاد، و اقترح **بيل كلينتون** تقليص الاعتمادات المقررة لتحقيق أهداف سياسية خارجية ، كما قلص الكونغرس هذه

---

[1] بوعمامة زهير"**سياسيةإدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة** "مرجع سبق ذكره،ص50

[2] جميل مصعب محمود " **تطورات السياسية الأمريكية اتجاه افريقيا وانعكاستها الدولية** " (عمان : دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2006)ص 56

الاعتمادات أيضا مما أعطى هذا القرار تأييدا شعبيا واسعا .و أصبحت أمريكا بشكل واضح تبتعد عن القضايا الخارجية .

إن مؤسسي نظرية الانعزالية الجديدة والمعبرين عنها ينطلقون من مقدمات أساسية متباينة بشدة .

أول هذه المقدمات : يتمثل في الاعتراف بالأهمية القصوى لحالة الاقتصاد الأمريكي ، مشكلات التضخم المطرد و تقلص الموارد المالية للولايات المتحدة الأمريكية .

و قد عبر السيد **ب . تارنوف** مساعد وزير الخارجية الأمريكي أثناء حكم **كلينتون** عن نقص الموارد بهذه الكلمات " لم يعد لدينا ببساطة ذراع الهيمنة أو النفوذ الكافي و ليس لدينا في الوقت الحالي توجه لاستخدام القوات المسلحة إذ لم نعد نملك الموارد اللازمة لذلك ".

و عبر السيد **و هايلند** عن نفس الفكرة بقوله : " أن موارد أمريكا لا تتناسب متطلبات دعم مواقفها الاستثنائية التي اتخذتها في فترة الحرب " .

ثاني هذه المقدمات : ازدياد نفوذ تيار الانعزالية الجديدة يتمثل في تصور العدوانية الشديدة والمتأصلة في العالم الخارجي تجاه أمريكا وعدم جدوى التنازلات الأمريكية التي تقدمها لمنافسيها عبر المحيط .

ثالث هذه المقدمات : تغير مفهوم المصلحة الوطنية في حد ذاته حيث يتحدث **هنري كيسنجر** عن طرح جديد لهذا المفهوم و يصف المصلحة الوطنية بأنها المقدرة على انتقاء الأهداف و تجاوز أي عقبات تحول دون تحقيقها ، وهي مصلحة تقوم على استخدام أسلوب أكثر عقلانية في التعامل مع القضايا " .

و يشير السيد **و.كريستول** الباحث البارز في مجلس السياسية الخارجية الأمريكية معبرا عن هذه البراجماتية الجديدة قائلا : " إن علاقاتنا مع الدول والأمم الأخرى سيتم إدارتها بشكل أكثر بساطة و بطريقة الواحد تلو الآخر و التعامل بشكل منفصل مع كل قضية أو مشكلة ".[1]

السياسية الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

حصلت أحداث 11 سبتمبر 2001، حينما وصلت شعبية الرئيس **دبيلو بوش** إلى مستويات متدنية جدا بعد مرور سبعة اشهر على بداية عهده ، و قد أثر في ذلك أداءه الفاشل في مجالات حساسة وهي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية .[2]

انه منذ 2001/09/11 ابتدأت إدارة **جورج دبليو بوش** بعسكرة البلاد إلى درجة أن الولايات المتحدة ستنفق على السلاح بصورة جنونية أكثر مما تنفقه دول العالم مجتمعة و هذا ما سيؤثر على الإنفاق على قطاعات محلية كثيرة كالرعاية الصحية والتعليم والفقر .

و قد باشر الرئيس **بوش** ، منذ كانون الثاني 2002 أي بعد أربعة أشهر من الحرب من إعلانه الحرب على الإرهاب ، بالتهديد بحروب كثيرة لا علاقة لها بالإرهاب .

كان التحول في السياسية الخارجية الأمريكية قد ابتدأ منذ الأيام الأولى لتسلم إدارة الرئيس **دبيلو بوش** مقاليد الحكم وتجلى ذلك في سلسلة مواقف أهمها :

1/ الانحياز الكامل لإسرائيل و سياستها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني بوجه خاص والحقوق العربية بوجه عام .

2/ الانسحاب من اتفاقية كيوتو المتعلقة بالانحباس الحراري المعنية بمكافحة الأخطار التي تهدد المناخ والبيئة العالميتين .

---

[1] أناتولي أوتكينتر : أنور محمد إبراهيم – محمد نصر الدين الجبالي " **الاستراتجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين** " (القاهرة : مطابع المجلس الأعلى للآثار ، الطبعة الأولى ، سنة 2003) ص ص 248 / 251

[2] اليهاندرو كاسترو أسيين تر : وفيقة إبراهيم " **امبراطورية الإرهاب ، السياسة الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب** " (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، الطبعة الأولى ، سنة 2012) ص 224

3/ التخلي عن معاهدة الحد من الصواريخ البعيدة المدى والسيطرة عليها، و هي المعاهدة التي كانت أبرمت مع الاتحاد السوفياتي سابقا واستئناف الاندفاع في دوامة التسلح و بناء ما يسمى " درع الصواريخ الوقائية " .

4/ إنشاء وزارة المن الوطني من أولى مهامها مراقبة الأجانب في الولايات المتحدة الأمريكية وضبط بصمات جميع العرب و المسلمين و غير ذلك من مهام التعسف والمراقبة .

5/ التحكم بقرارات الولايات المتحدة بطريقة ساخرة والتحرر من التزامات بعض المعاهدات والاتفاقات الدولية ، لا سيما تلك المتعلقة بحقوق أسرى الحرب وحصاناتهم، خرق فاضح لاتفاقات جنيف التي ترعى تلك الحقوق .[1]

إن هذه التدابير تعكس التصميم على استعادة أحلام امتلاك القدرة الكلية omnipotence، و فرض هيمنة أمريكية أحادية مطلقة على شؤون العالم و مقاليده .

شهد العالم تطورات متلاحقة و سريعة عقب تولي **جورج بوش الابن** وإداراته مقاليد الحكم في الولايات المتحدة ، فقد تصادف مجيء تلك الإدارة مع مطلع قرن جديد هو القرن الحادي والعشرين و ألفية جديدة هي الألفية الثالثة . و عقب تطورات متلاحقة و متسارعة ثم معظمها في نهاية القرن العشرين لتجد الولايات المتحدة نفسها و قد أصبحت القوة العظمى على مستوى العالم ، ثم تشهد تلك الإدارة حادثة هي الأشهر في التاريخ الإنساني ،و هي هجمات 11 سبتمبر ، ليشكل مجموع ما سبق من ملابسات تاريخية و سياسية حالة فريدة من نوعها، و بهدف أساسي ووحيد هو سيطرة الولايات المتحدة على العالم مع منع ظهور أي قوى مناوئة أو منافسة ، لتصبح الولايات المتحدة و بلا منازع إمبراطورية القرن الحادي والعشرين .

---

[1] فوزي صلوخ " **أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات** "(بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، سنة 2002) ص ص 21/20

و في إطار تحقيق هذا الهدف تحركات تلك المجموعة التي يطلق عليها تيار اليمين الجديد (الصقور من المحافظين الجدد) للعمل قدما على دفع قطار العسكرية الأمريكية إلى التحرك قدما ، و لتشن الولايات المتحدة ثلاثة حروب متتالية في أقل من 2أعوام .[1]

أما فترة الرئيس **أوباما** ، فهو أيضا لا يتخلى عن مشروع أمريكا لقيادة العالم ، و يعطي هذا الدور صفة أخلاقية و يربطه أيضا بالدور الاقتصادي المتقدم . لكن ما يبحث عنه **أوباما** هو " الشراكات " مع الدول الأخرى و السعي إلى تقاطع المصالح ، و هو يبني على تجارب نجحت فيها أمريكا في ربع القرن الماضي مع روسيا و الصين .

عبر عهود السياسية الخارجية ا لأمريكية، و في مواجهة اخطر قضايا، ربما لم تشهد الولايات المتحدة مثلها، والأخطار التي تواجهها، كان من الطبيعي أن يتزايد هذا النقاش القومي حول السياسية الخارجية مع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2007 بالإضافة إلى هذا، فان تقاليد حملات انتخابات الرئاسة أن يقدم المرشحون لها رؤيتهم للسياسية الخارجية الأمريكية .

يبدأ **أوباما** بتحديد عدد وتعقد الأخطار التي تواجهها السياسية الأمريكية ابتداء من أحداث 11 سبتمبر، يعتبر أن الإدارة قد استجابت إلى هذه الهجمات غير التقليدية بفكر تقليدي ، و نظرت إلى المشكلات باعتبارها تقوم على الدول و انه يمكن علاجها بحلول عسكرية ، وكانت هذه النظرة الخاطئة إلتوجه بشكل مأساوي هي التي قادت إلى الحرب على العراق والتي لم يكن يسمح بها أن تشن أبدا . و يعتبر **أوباما** أن أمريكا لا تستطيع أن تواجه تهديدات هذا القرن بمفردها كما أن العالم لا يستطيع مواجهتها دون أمريكا و لا تستطيع أمريكا أن تنسحب من العالم ، كما أنها لا يجب أن ترغمه على الخضوع.[2]

---

[1] محمد إبراهيم بسيوني " **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق** " (دمشق-القاهرة : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، سنة 2004) ص 12

[2] السيد أمين شلبي " **نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره ،ص 216

المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية .

يرتبط صنع السياسة الخارجية الأمريكية بقدر كبير بطريقة و أسلوب ترتيب كل طرف ضمن هرمية الدولة الأمريكية و تقاسم الأدوار و الوظائف بين الأطراف والجهات الناشطة في مجال صنع السياسة الخارجية الأمريكية .

و فيما يلي أدوار الأطراف و الجهات المعنية أكثر من غيرها بصنع السياسة الخارجية .

الفرع الأول :الأجهزة التنفيذية : (الإدارة الأمريكية)

يقع الرئيس في قمة الهرم في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية من المنظرين القانوني والسياسي ، غير انه يمسك بالية اتخاذ القرار من طرف خيط دقيق، اذ لا يمكنه أن يقوم بعملية اتخاذ القرار في دول ذات نفوذ عالمي مماثل رجل واحد .

كما أن هناك علاقة بين نوعية التوجه السياسي الخارجي الأمريكي من حيث كونه تدخليا أو انعزاليا دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية ، إذ يرى الكثير من الدراسات أن السياسية الخارجية الأمريكية يسودها توجهان :

التوجه الداخلي : الذي يستند إلى المشاركة الفعالة في النظام الدولي بهدف الوصول إلى أفضل السبل لتحقيق المصالح الأمريكية عبر استعمال الوسائل كافة .

التوجه الانعزالي: و مؤداه رفض المشاركة الفعالة في الشؤون الدولية والتركيز على القضايا الداخلية باعتبار أن بناء البيت الداخلي له الأولوية على التدخلات الخارجية . وهنا يلاحظ أن دور مؤسسة الرئاسة في عملية صنع السياسية الخارجية يزداد إذا كان التوجه السياسي الخارجي توجها تدخليا ، إذ أن الشعب الأمريكي و الكونغرس كثيرا ما يقف خلف الرئاسة في صنع

السياسية الخارجية قد يقل في المراحل الانعزالية ، بينما يزداد وزن الكونغرس في وضع ضبط سلوك الرئيس عن طريق رفض ما يطلبه من اعتمادات مالية لسياسية الخارجية [1]

كما يحتوي البيت الأبيض على عشرة ألاف مستشار ، هذا إلى جانب الوزارات الضخمة و المؤسسات الرسمية التابعة لها أو تلك الخاصة تعمل لصالحها .

بنيويا تتوزع أعباء السياسية الخارجية الأمريكية بشكل رئيسي على أربعة مواقع رسمية : الرئيس و هو عقدة القرار ،وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات ، و الجناح التنفيذي ، مجلس الأمن القومي و هو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على الرئيس و هو عقدة القرار ،وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات ، و الجناح التنفيذي ، مجلس الأمن القومي و هو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على المؤسسات الأمنية و الاستخباراتية الخمسة عشر و وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري العالمي[2] .

و لها الدور الأكبر في صنع السياسية الخارجية و تشمل مجلس الأمن القومي – وزارة الخارجية –وزارة الدفاع – وزارة التجارة – مجتمع المخابرات (اللجنة التي تشرف على أجهزة المخابرات الأمريكية)و السبب في ذلك استحواذ الإدارة الأمريكية للدور الأكبر يعود إلى :

- امتلاك أجهزة الإدارة للمعلومات الميدانية الجارية في الساحة الدولية والإقليمية .
- تميز أجهزة الإدارة بالوحدة التنظيمية .
- الدور المركزي المتزايد لتحركات الإدارة الأمريكية في المجال الخارجي .

إن السلطة التنفيذية تلعب الدور الحاسم في اتخاذ القرار فيها عبر المراحل التالية :

المرحلة الأولى: جمع مدخلات القرار و من أبرزها المعلومات .

---

[1] عامر هاشم عواد " **دور مؤسسة الرئاسة في الإستراتجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب البادرة** " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة 2010)

[2] هادي قبيسي " **السياسية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة و الواقعية** " (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، سنة 2008)ص 11

المرحلة الثانية: فحص وتدقيق مدخلات القرار للتأكد من صحة و مصداقية المدخلات .

المرحلة الثالثة : المفاضلة بين القرارات المتاحة باعتبارها تمثل البدائل الممكنة وتنطوي عملية المفاضلة على تخمين ردود الأفعال المتوقعة بعد صدور القرار .

المرحلة الرابعة : اختيار القرار النهائي باعتباره الأفضل بين البدائل .

المرحلة الخامسة : صياغة القرار بشكله النهائي و فحص مدى توافقه وانسجامه مع الدستور والقوانين و التشريعات .

المرحلة السادسة: اتخاذ القرار و وضعه موقع التنفيذ .[1]

الفرع الثاني : الأجهزة التشريعية

(مجلس الشيوخ وتحديدا لجنة العلاقات الخارجية واللجان المعنية بالشؤون الأمن والدفاع والطاقة والاقتصاد)

يتمتع الكونجرس الأمريكي بدور مستقل في عملية صنع قرار السياسية الخارجية الأمريكية ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها :

- التصديق على المعاهدات والاتفاقات - التصديق على المعاهدات والاتفاقات - التصديق على الذين ترشحهم الإدارة الأمريكية و التصديق على الذين ترشحهم الإدارة الأمريكية لتولي المناصب الدبلوماسية .

- التصديق على تنظيم التجارة الخارجية ، التصديق على الميزانيات المخصصة لتمويل الأنشطة الخارجية ،التصديق على الميزانيات المخصصة لتمويل الأنشطة الخارجية ، التصديق على إرسال القوات الأمريكية للمناطق الخارجية ،إعلان الحرب ،فرض العقوبات ضد الأطراف الخارجية .

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** "(القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى)ص 23.

و هكذا فعلى الرغم من أن القيام بأعباء السياسية الخارجية هو من مهام الإدارة الأمريكية باعتبارها المعنية بالسلطة التنفيذية ، فان هامش حرية الحركة المتاح للإدارة الأمريكية في مجال السياسية الخارجية يرتبط بالمحددات القانونية والتشريعية التي يتم التأكيد عليها بواسطة الكونجرس الأمريكي .

خلاصة رأي الدكتورة : نشأت الكثير من الخلافات بين الكونجرس والإدارة الأمريكية وحسب هذه الخلافات كان يرجع بشكل أساسي إلى تضارب التوجهات و عندما يكون نفوذ الجمهوريين كبيرا و يكون الديمقراطيون هم المسيطرين على الإدارة الأمريكية فان الخلافات بين الكونجرس والإدارة تتزايد حول توجهات السياسية الخارجية و العكس صحيح ومن أبرز الأمثلة على ذلك حملات الديمقراطيين المستمرة في الكونجرس لعرقلة جهودا بوش إزاء حرب العراق .

الفرع الثالث : مراكز و مؤسسات الدراسات والفكر الأمريكية

برز دور مراكز الدراسات خلال الحقبة الماضية في التأثير على عملية صنع القرار في السياسية الخارجية الأمريكية ومن الصعب تحديد مركز بعينه لأن تأثير هذه المراكز يتغير بتغير الإدارة الأمريكية .

و ظلت مراكز الدراسات تلعب دورا بارزا في القيام بالإسهام في عملية صنع قرار السياسية الخارجية الأمريكية و يمكن الإشارة إلى ذلك على النحو الآتي :

- الكثير من عمليات صنع قرار السياسية الخارجية الأمريكية بدأت محفزاتها الأولى من مراكز الدراسات خلال البحوث والتحليلات والتقارير والندوات و ورش العمل التي يقدم فيها الخبراء أرائهم و أفكارهم حول السياسية الخارجية بما ي طرح أفكارا سرعان ما يتم التقاطها بواسطة الأجهزة الرسمية و يتم تحويلها إلى برامج عمل .

- الكثير من توجهات السياسية الخارجية تم كشف أغلاطها و عوامل ضعفها بواسطة مراكز الدراسات الأمريكية بما أدى إلى التعرف على أسباب الفشل ومن ثم القيام بصنع قرارات تتصدى للفشل والإخفاق.[1]

و في نفس السياق يقول **السفير ريتشارد** مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ، إن دور مؤسسات الفكر والرأي من بين غيره من المؤثرات العديدة في صياغة سياسية الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، هو أحد أكثر تلك الأدوار أهمية و اقلها فهما و تقديرا ، فقد قامت هذه المؤسسات التي هي بمثابة مراكز أبحاث سياسية مستقلة ، و التي تشكل ظاهرة أمريكية مميزة بصياغة التعاطي الأمريكي مع العالم لفترة تقارب مئة عام، و لكن كون مؤسسات الفكر والرأي تقوم بمعظم مهامها بمعزل عن أضواء وسائل الإعلام يجعلها تحظى باهتمام يقل عما تحظى به المنابع الأخرى لسياسة الأمريكية كالتنافس بين مجموعات المصالح ،و المناورات بين الأحزاب السياسية و التنافس بين فروع الحكومة المختلفة وعلى الرغم من هذا الابتعاد النسبي عن الأضواء ، فان مؤسسات الفكر والرأي تؤثر على صانعي السياسية الخارجية الأمريكية بخمس طرق مختلفة هي :

توليد أفكار و خيارات مبتكرة في السياسية وتأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصين للعمل في الحكومة و توفير مكان للنقاش على مستوى رفيع و تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم و إضافة وسيلة مكملة للجهود الرسمية للتوسط وحل النزاعات. [2]

---

[1] .عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسية الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** " مرجع سبق ذكره ، ص 27

[2] رونالد .ازمس جمع المادة في صورتها النهائية د. محمد عميش " **دور مراكز و مؤسسات الدراسات والفكر الأمريكية** " (مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية ، نوفمبر 2002) ص

الفرع الرابع: اللوبيات وجماعات المصالح

تمثل مجموعة كبيرة من الجماعات والمنظمات والجمعيات التي تعمل جميعها كجماعات ضغط لجهة التأثير على صنع السياسية الخارجية وعلى أساس الاعتبارات النوعية يمكن الإشارة إلى بعض أنواع هذه اللوبيات وجماعات المصالح على النحو الآتي :

1/ المجمع الصناعي العسكري :

إن السياسية الخارجية الأمريكية لا تصنعها الأمة ككل و إنما تصنعها حكومتها ، والحكومة الحقيقية في الولايات المتحدة الأمريكية هي تحالف " المجمع الصناعي العسكري التكنولوجي " الصانع الأول للقوة و الدافع نحو التوسع المستمر و المحدد لمصالحها القومية العليا.

و يتكون من مجموعة من الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري و يمارس هذا المجمع كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسية الخارجية ا لأمريكية بحيث تركز على نشوب الحروب و تفجير الصراعات بما عزز قدرة المجمع على تصريف إنتاجه .

2/مجمع الشركات النفطية :

و يتكون من مجموعة من كبريات الشركات النفطية مثل أكسون موبيل – تكساس اوبل وغيرها والتي تسعى للتأثير على صنع السياسية الخ ارجية الأمريكية ذات التوجهات التي تعطي الأولوية لمصالح أمريكا النفطية .[1]

3/ اللوبي اليهودي :

يعتبر من الأكثر اهتماما بتوجيه صنع السياسية الخارجية باتجاه دعم مصالح وامن إسرائيل وتتكون شبكة اللوبي الإسرائيلي من أكثر من 500 منظمة وجمعية و تجد هذه المنظمات مساندة اليهود الأمريكيين و أنصار المسيحية الصهيونية .

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** "مرجع سبق ذكره ،ص 29

من الحقائق الثابتة حول السياسية الخارجية الأمريكية ومواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي هو الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في التأثير و توجيه السياسية الأمريكية و النفاذ إلى مؤسساتها و بشكل خاص الكونجرس ، و لعل أكثر ما كتب في هذا الشأن هو ما كتبه النائب الأمريكي السابق " **بول فندى**" (من يجرؤ على الكلام) غير أن أهم و احدث ما كتب في هذا الشأن هي الدراسة التي كتبها أستاذان مرموقان للعلوم السياسية في جامعة شيكاغو – و هارفاد Stephen WaltوJohn Mearsheiner هذه الدراسة يعتبران أنه على مدى العقود الماضية وخاصة بعد حرب 1968 شكلت العلاقة مع إسرائيل مركز السياسية الأمريكية في الشرق الأوسط وأدى التأييد الأمريكي الذي يهتز لإسرائيل إلى إشعال الرأي العام العربي الإسلامي و عرض للخطر ليس فقط الأمن الأمريكي و لكن أيضا بقية العالم ، ومثل هذا الوضع ليس له مثيل في التاريخ الأمريكي .

وفي تقدير هذه الدراسة إن اللوبي اليهودي لا يكتفي بضمان تأييد الولايات المتحدة لسياسات إسرائيل التوسعية و إنما يطمح إلى مساعدات أمريكا لإسرائيل أن تظل هي القوة المهيمنة في الشرق الأوسط، ومن أجل هذا الهدف عملت حكومة إسرائيل و الجماعات المؤيدة لها في الولايات المتحدة إلى صياغة السياسية الأمريكية تجاه العراق، و سوريا، و إيران، و تفصل الدراسة ما فعله اللوبي والعناصر المؤيدة له منذ التسعينيات من الحرص على مهاجمة العراق، وحيث وصل التنسيق بين إدارة **بوش** و حكومة **شارون** إلى " أبعاد غير مسبوقة ، فيما عبر شارون عنه نفسه و يواصل اللوبي هذه السياسية لكي تكون سوريا و إيران هي الخطوة التالية .[1]

و تعد "الأيباك " المنظمة الأكثر نفوذا في اللوبي الإسرائيلي ، وهي تمارس نفوذها علنا على السياسية الشرق الوسط. ويعترف سياسيون كبار من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي بنفوذ الايباك وفعاليتها. و قد لاحظ زعيم الأقلية الديمقراطية الأسبق في الكونغرس الأمريكي

[1] السيد أمين شلبي " **نظرات في العلاقات الدولية** "(القاهرة : عالم الكتب، الطبعة الأولى ، سنة 2008) ص 51 و 54

ريتشارد غيفهاردت "أنه " لو لم يكن الأيباك يناضل بشكل يومي من اجل تقوية العلاقة لما استمر وجودها ".[1]

لكن ما يلاحظ انه على الرغم من التزام الإدارة الأمريكية بهذه المراحل المعقدة التي يشترك فيها عدد كبير من الأجهزة ، فان فعاليات اتخاذ القرار في السياسية الخارجية أسهمت في العديد من الحالات في إنتاج العديد من القرارات الخاطئة التي كان السبب من ورائها أما المعلومات المضللة أو التحيز الإدراكي النفسي .

المطلب الثالث : محددات و أهداف السياسية الخارجية الأمريكية .

إن الأداء السلوكي للسياسية الخارجية لابد أن يتضمن بالضرورة مجموعة من الوسائل والأهداف و الغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقا لها مع الأطراف الخارجية ، و تضع الهيئات و المؤسسات الرسمية معطيات السياسية الخارجية الأمريكية ثم يتم اعتمادها و انتهاجها بواسطة الجهات الرسمية الأمريكية .

لقد ربط **ولتر روسل ميد** ، بشكل مبتكر ، أربعة تقاليد في السياسية الخارجية بأربع صور من التاريخ الأمريكي :

- **الكسندر هاملتون** : الأولوية للاقتصاد والتجارة .
- **توماس جيفرسون** : الدفاع عن الحرية في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .
- **أندرو جاكسون** : الولع الشعبي بالشرف والقوة
- **وودروويلسن** : ترقية الأخلاق في العالم .

في الولايات المتحدة تنشأ السياسية الخارجية عن جدل دائم بين المصالح و الأخلاق و بين البرغماتية والأيديولوجية و بين العمل و الفكر .[2]

---

[1]John Mersheimeret Walt stephen ' the war over Israëls influence ' (foreignPolicy , aout 2007),p 3

[2]مكسيم لوفابفر ترجمة : حسين حيدر " **السياسية الخارجية الأمريكية** " مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

تتميز السياسية الخارجية الأمريكية بالنزعة البرغماتية بسبب سعي هذه السياسية الدائم من أجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة و غير المعلنة، و بالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي. و قد سعت السياسية الخارجية الأمريكية إلى عدم إبقاء مفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم ضمن الإطار الجامد الساكن . فقد عمدت الولايات المتحدة إلى استخدام برامج وجداول أعمال السياسية الخارجية المتميزة بأجندتها الرامية إلى جعل الهيمنة الأمريكية مشروعا حركيا ساخنا متكاملا مفروضا على النظام الدولي .[1]

1/سياسية خاصة بالنفط :

عندما ظهر الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية **جيمي كارتر** على شاشات التلفزيون في منتصف عام 1977 كي يقدم برنامجه لتقليص استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية قال لمشاهديه :" تهددنا كارثة قومية في المستقبل القريب ، أن أزمة الطاقة لم تقهرنا بعد ، و لكنها ستقهرنا حتما اذا لم نتخذ التدابير على الفور ...."[2]

فالسياسية الأمريكية تتميز بالسعي الدائم لبناء المرحلة الجديدة للإمبراطورية الأمريكية العالمية خلال السيطرة على مصادر الطاقة، وإعادة صياغة قيم و ثقافات مراكز الحضارات والسيطرة على المضايق و المعابر الدولية ، وعلى أعالي البحار وحجب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة عن الدول النامية . وخلق توترات إقليمية مستمرة لاستنزاف ثروات الدول النامية الصاعدة بهدف فرض السيطرة على العالم و التحكم بالاستقرار العالمي من كافة النواحي .

فالسياسية الأمريكية الخاصة بالطاقة ، فتقوم على فرض السيطرة والاحتلال و ذلك انطلاقا من جهة النظر التي تظهر بوضوح و المتمثلة بأنه بات من الضروري السيطرة المباشرة على منابع النفط عبر احتلالها . وخاصة تلك التي تشكل ثاني احتياطي للنفط العالمي .

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسية الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** " مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] محمد الرميحي " ال**نفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية –** " (الكويت : عالم المعرفة ، سنة 1982) ص 171

فالنفط عامل أساسي في الاقتصاد الأمريكي ، و أمريكا تستورد اليوم نحو 52% من احتياجاتها النفطية ، مرشحة للوصول إلى أكثر من 63 % عام 2020 والحرب على العراق قد يكون قد خطط لها حديثا لأنها كانت حتمية منذ العشرينيات من القرن الماضي عندما صممت البنية التحتية في أمريكا .

و لعل ما قاله وزير الطاقة الأمريكي **ردتشدردسون** أيام الرئيس كلينتون سنة 1999 خير دليل على هذه السياسيات حينما قال :" لقد كان البترول محور القرارات المنية لسياسية الخارجية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين ، والنفط السيد الحقيق وراء تقسيمات منطقة الشرق الأوسط الى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى ".[1]

و في تصريح اخر في شهر مارس من العام 2001 ، صرح **سبنسر ابراهام** أول وزير للطاقة في إدارة الرئيس الأمريكي **جورج بوش** قائلا : " أمريكا مقبلة على ازمة كبيرة في توفير الطاقة في العقدين القادمين ، وأي فشل في مواجهة هذا التحدي سيعرض اقتصادنا وأمننا القومي للخطر و يغير أسلوب حياتنا بكل معنى للكلمة "[2]

فالملاحظ أن هدف الولايات المتحدة الاستراتيجي هو السيطرة على منابع النفط، وانها من خلال سياستها الأمنية تعمل على الاستيلاء على أماكن النفط الغنية الموجودة في المناطق ذات استقرار مزمن وهذا السلوك انعكس على السياسية الأمريكية ببرية حروب الهيمنة .

أن قادة الولايات المتحدة الأمريكية وجدوا في أحداث 11 سبتمبر 2201 ذريعة لإجراء العمليات العسكرية ، فهي تسعى للحد من الإسلاميين و ذلك لتعزيز موقفها في العالم والسيطرة

---

[1] وائل محمود الكلوب "**دور الأرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2009/2001)** "دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2011) ص 114

[2] سمير التنير " **أمريكا من الداخل حرب من أجل النفط** " (بيروت : شركة المطبوعات لتوزيع والنشر ، الطبعة الأولى ، سنة 2010) ص 127

على موارد النفط . فالحرب ضد الإرهاب هي وسيلة للحصول على النفط في الخليج و بحر قزوين و غيرها من المناطق .[1]

2/ الحرب كأداة لتنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية :

إن فكرة الحرب كأسلوب طويل الأمد في السياسية الخارجية الأمريكية جاءت مبررات الحرب الطويلة على الإرهاب دليلا عمليا على أن الولايات المتحدة الأمريكية امتلكت شرعية استخدام الحرب ضد الدول التي تدعم الإرهاب في كل مكان في العالم للدفاع عن العالم المسيحي و قيم الديمقراطية الغربية .

و كانت الحرب على أفغانستان والعراق دلائل على تأصيل فكرة الحرب في السياسية الخارجية الأمريكية و بناءا على ما تقدم فان السياسية الخارجية أضحت تبنى على قاعدة مفادها وجود تهديد خارجي طويل الأمد و قد عبر **دونالد رامسفيلد** وزير الدفاع الأمريكي السابق عن ذلك بقوله " أننا نتمتع بسلام ينطوي على مفارقة ، فنحن ضد عشوائية يقوم بها نظام خارج القانون " .

و تعكس الأهداف الأساسية الدفاعية التي حددتها إدارة بوش الابن مدى توغل فكرة الحرب في العقيدة السياسية الأمريكية .[2]

ما نستطيع أن نستخلصه مما تقدم حول أهم التطورات التاريخية التي مرت بها السياسية الخارجية الأمريكية وتعدد الوسائل تركز على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا و فرض سيطرتها على النظام الدولي الجديد وهي حقيقة تؤكدها تحركات السياسية الخارجية الأمريكية منذ لحظة الاستقلال حتى الوقت الحاضر .

---

[1] ETANISLA NGODI ' **gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique** ' (11 é assemblée générale du CODESRIA , 6-11 septembre 2205 , Mozanmbique) p5

[2] حسن محمد صالح و زياد خلف عبد الله "**وسيلة الحرب في السياسية الخارجية الأمريكية** ، دراسة تحليلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، سنة 2001 ، العدد 292) ص 8

المبحث الثاني : التوجهات الأمريكية اتجاه المنطقة العربية.

أن الأهمية الجيواستراتجية للوطن العربي ، فهو قلب العالم ، وملتقى القارات الثلاث (أسيا- إفريقيا-أروبا) و هو يشرف على الساحل الجنوبي لأهم بحيرة في العالم البحر الأبيض المتوسط ، كما يشرف على ممرات مائية (بحرية و نهرية) هامة و حيوية للمواصلات الدولية والاقتصاد العالمي ، كما تميزت تاريخيا المنطقة بغنى ثرواتها الطبيعية فقد باتت منذ مطلع القرن العشرين محطة أنظار كل العالم بسبب مخزونها الهائل من الثروات التي غذت عصب الصناعة لا سيما في بلدان المركز الصناعي في أمريكا ، أوروبا و اليابان .

إن تميز الوطن العربي بهذه الخصوصيات ، جعلها مركز استهداف دائم من جانب القوى الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة ، التي أولت المنطقة اهتماما استثنائيا . لذا سنحاول في هذا الفصل التعرض إلى مدى أهمية المنطقة في أجندة السياسية الخارجية الأمريكية لدى الإدارات المتعاقبة لفرض هيمنتها و تفردها في قيادة العالم .

المطلب الأول : بداية العلاقة العربية – الأمريكية

مع مطلع القرن الماضي توثقت الصلة الأمريكية العربية بواسطة البعثات التجارية والدبلوماسية و من خلال دراسة الطلاب العرب في الجامعات الأمريكية التي أقيمت في الوطن العربي و أطلق الأمريكان على المنطقة الواقعة بين المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي والتي كانت تسمى (الشرق الأوسط) اسم الوطن العربي ، حيث يغلب على هذه المنطقة الطابع العربي .

كانت جميع الدول العربية التقليدية ترتبط مع أمريكا بعلاقات جيدة و لم يظهر قط حكومة عربية حاولت ابتزاز هذه العلاقة بأي شكل من الأشكال .

بعد الحرب العالمية الثانية انقسم العالم إلى قسمين (شيوعي و رأسمالي) و وقفت معظم الدول العربية و الإسلامية لجانب أمريكا متحدية بذلك الشعوب العربية التي أخذت الاشتراكية

مبدأ و أسلوبا لحياتها .ووقفت هذه الدول لجانب أمريكا ضد الشيوعية طيلة سنوات الحرب الباردة و برهنت على ذلك بمحاربة القوات الشيوعية التي دخلت إلى أفغانستان .[1]

لقد غذت الولايات المتحدة منذ منتصف القرن العشرين ، معارك لا تعد ولا تحصى في العالم العربي متذرعة بداية بالحرب البادرة ضد الشيوعية ، ثم مكافحة " القومية العربية " لتحمي حلفاءها وعملائها و لإبعاد القوى العالمية والإقليمية الأخرى عن المنطقة .

وكان على العرب أن يختاروا في كل عقد تقريبا، بين واشنطن وأحد " الأشرار الإقليمين " الذين تحددهم واشنطن .

لم تبين الولايات المتحدة سياسية عربية رسمية قائمة بذاتها ، على الرغم من تدخلها الطويل في المنطقة، فهي اعتمدت الإستراتجية الامبريالية الكلاسيكية " فرق تسد " بالتعاون مع عملاء إقليمين عرب و غير عرب .

فحين فقد أولت الإستراتجية الأمريكية للمنطقة العربية اهتماما استثنائيا نظرا لما توفره لها هذه الأخيرة من أسباب القدرة على تهديد و حصار اروبا الموحدة ومواجهة الطموحات الروسية وكبح كتلة القوة الصينية المتعاظمة في الجنوب الأسيوي .

كانت الدلالة الأمريكية المبكرة على حيوية الموقع الجيو-استراتيجي للوطن العربي قد ظهرت في تصريح أدلى به **ألفريد ماهان** القيادي البارز في البحرية الأمريكية آنذاك ، حيث جاء فيه " أن الشرق الأوسط سواء كان كمفهوم استراتيجي أم كمواقع على الحدود الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و آسيا هو مسرح مواجهة إستراتجية بالضرورة بين القوى المتصارعة " .[2]

---

[1] معاشي بن ذوقان العطية " **الغزو الأمريكي للوطن العربي** " (بيروت : الأهلية للنشر و الإشهار ، الطبعة الأولى ، سنة 2007) ص 162

[2] محمد مراد " **السياسية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت المتغير الاستراتجي والمتغير الظرفي** "(بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، سنة 2009)ص 156

نبذت واشنطن تقليديا الوحدة العربية ، إذ رأتها فكرة خيالية تحمل تهديدا ، رفضت الايدولوجيا الخطرة للقومية العربية ، و تنظر إلى الإسلام السياسي نفسه بصفة تهديدا و أرضية خصبة للأفكار المعادية للغرب .[1]

منذ الحرب العالمية الثانية و انتصار الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة ثم بروزها كقوة عالمية كبرى في مواجهة القوة الثانية " الاتحاد السوفياتي " ، فان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تسعى باستمرار للتفرد بقيادة العالم مهما كان الثمن .

و يشير الباحث **اندروسا ستيفنسون** إلى ذلك قائلا : " إن الولايات المتحدة الأمريكية توجهت توجها تاريخيا لكي ترتقي إلى تلك المرتبة التي وصل إليها و أن تاريخها هو مفتاح لفهم تاريخ العالم وأن الشعوب المتحضرة هي التي يجب أن تحكم من هم أدنى .[2]

و قد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بداية الستينيات اتضح لواضعي السياسية الأمريكية أن السلطة البريطانية على العالم قد بدأت بالانحسار . في عام 1965 أخبرت حكومة رئيس الوزراء **هارولد ويلسون** الرئيس **ليندون جونسون** بأن ضعف الاقتصاد البريطاني يحتاج إلى إعادة تسوية موقفها الدفاعي في شرق قناة السويس و يرتأي أن نتخلى عن مستعمراتنا في عدن وعن دعمها لشيوخ منطقة الخليج وعن تحملها مسؤوليات حفظ الأمن في المحيط الهندي و سنغافورة

و كنتيجة حتمية للانسحاب البريطاني هذا سرعان ما أصبح هنالك نقص خطير في حفظ الأمن في المنطقة .[3]

---

[1] مروان بشارة "**أهداف الولايات المتحدة واستراتيجيتها في العالم العربي**" (المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، دراسة (سياسات عربية)، العدد 1 ، مارس 2012) ص 7

[2] محمد نصر مهنا " **العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة** " مرجع سبق ذكره ،ص 385

[3] برادلي. أ. تاير تر: د. عماد قوزي شعيبي " **السلام الأمريكي والشرق الأوسط** " (**المصالح الإستراتجية الكبرى في المنطقة بعد 11 أيلول**)(بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، سنة 2004) ص 16 و17 .

وكنتيجة لذلك التفت أمريكا إلى ما سمته إدارة **جونسون** بسياسية الدعامتين، ايران والمملكة العربية السعودية، لحفظ النظام في منطقة الخليج عقب الانسحاب البريطاني، فأصبحت حماية المصالح الأمريكية في الخليج تعتمد عليهم إلى حد كبير .

غير أن السياسية الأمريكية ما لبثت أن تبدأ مع قيام الثورة الإيرانية 1979 ، حيث صدر مبدأ كارتر الذي ينص على التدخل الأمريكي المباشر وتسلم مسؤولية الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة و تدفق النفط منها من خلال الوجود العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة وفقا للحاجة و في سياق تلك السياسية الجديدة ، تم تشكيل ما عرف باسم قوات التدخل السريع و قد دخل بعض الدول الخليجية العربية منذ ذلك الحين في ارتباطات سياسية وعسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة في مقدمتها سلطنة عمان والبحرين اللتان التزمتا بتقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية في أراضيها، بينما اقتصر الموقف السعودي على منح الولايات المتحدة حق استخدام قاعدة الظهران الجوية، و تقديم تسهيلات لتلك القوات . وحذت الإمارات و قطر حذو السعودية في هذا المجال . في الوقت الذي لم تعقد فيه أية دولة خليجية معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة في ذلك الحين فقد كان هناك اتفاق على الاستنجاد بالقوات الأمريكية عند حدوث أخطار أمنية مع تجنب دخول القوات الأمريكية بالقوة إلى أراضي أية دولة من هذه الدول .

أي أن مبدأ كارتر نجم عنه تبدل جذري في السياسات الأمريكية إزاء منابع النفط في الخليج في مقدمتها إخراج الخليج من دائرة الصراع الدولي إلى دائرة الأمن القومي الأمريكي .[1]

إن السياسية الخارجية الأمريكية شهدت مع **هنري كيسنجر** الذي تولى حقيبة الخارجية إلى جانب احتفاظه برئاسة مجلس الأمن القومي، تطورا تكتيكيا على مستوى العلاقات الأمريكية – العربية تمثل التكتيك الكيسنجري باعتماد " سياسية الخطوة خطوة " في احتواء الوضع العربي

---

[1] عبير بسيوني عرفة على رضوان " **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** " مرجع سبق ذكره ،ص 73

وصولا إلى تفكيك أي مظهر من مظاهر التعاون أو الاتحاد العربي، لا سيما أن ثمة حالة تضامنية عربية كانت قد برزت خلال حرب أكتوبر 1973 وما أعقبها من تطبيق للحظر النفطي العربي استمر قرابة خمسة أشهر ، حيث ترك ، رغم محدودية الفترة ، نتائج بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي في بلدان الغرب الصناعي في أمريكا وأروبا .

شكلت نظرية كيسنجر الاحتوائية للمنطقة العربية حجر الزاوية في السياسية الخارجية الأمريكية طيلة العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي (القرن العشرين) فقد صادفت هذه السياسية نجاحات مهمة من خلال احتواء النظام العربي الرسمي بحيث تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحاضر الأكبر في قرارات القمم العربية السياسية منها والاقتصادية .[1]

أعلن الرئيس **بوش الأب** عن النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة و قد كانت بداية اختيار هذا النظام هي حرب الخليج الثانية عام 1991/1990 حيث طفت على السطح ظاهرة التحالف الدولي لحصار دولة مارقة تتمثل في العراق ووضحت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية .

أنه على مدار الخمسين سنة ماضية، منذ السبعينيات بوجه خاص، كان هناك إجماع نسبي، في صفوف جهاز السياسية الخارجية، على النقاط العريضة للمصالح الحيوية في المنطقة العربية . وتتضمن هذه المصالح ما يلي :

- تأمين حصول الولايات المتحدة والغرب على النفط العربي .
- إبقاء الاتحاد السوفياتي بعيدا عن الشرق الأوسط .
- المحافظة على أمن إسرائيل و تفوقها على جيرانها العرب .[2]

---

[1] محمد مراد "**السياسية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي** " مرجع سبق ذكره ،ص158

[2] فواز جرجس " **السياسية الخارجية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ ومن يصنعها ؟** " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، سنة 2000) ص 14.

المطلب الثاني : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية :

لماذا الشرق الأوسط ؟ لماذا يتمركز اهتمام السياسية الخارجية الأمريكية بشكل لافت حول منطقة الشرق الأوسط، سؤال يطرح نفسه بقوة ، فإذا كانت أمريكا تريد أن تؤسس لقرن تسود فيه العالم ، فلماذا تبدأ من الشرق الأوسط ، تجتاح أفغانستان والعراق و تكريس جزءا كبيرا وأساسيا من اهتماماتها السياسي و الدبلوماسي لأجل مشروع " **الشرق الأوسط الكبير و نشر الديمقراطية** ".

إن تحقيق أهداف من قبيل منع روسيا– الصين– الهند و أروبا من منافسة أمريكا مستقبلا على السيطرة العالمية يستدعي الإمساك بنقطة مفصلية هي حقو ل النفط الأساسية في العالم و ممرات ناقلاته البحرية و أنابيه و بذلك تحافظ أمريكا على حصة سخية من النفط لصالح اقتصادها و تحافظ على مفاتيح ابتزاز اقتصاديات الدول المنافسة ساعة تشاء عبر الإمساك بحنفيات الذهب الأسود و التحكم بأسعاره .

ويعبر عن هذه الإستراتجية **برادلي ثاير** من معهد بيغن–السادات الإسرائيلي – بقوله " إن غياب منافس جدي في الشرق الأوسط يمنح الولايات المتحدة الأمريكية أولوية في السياسية الدولية و هذا يخلف فرصة لتحقيق الأهداف قبل انتهاء المرحلة الذهبية و ظهور منافس حقيقي .[1]

في تعريف للسياسية الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط لكل من الدكتور **أمين المشاقبة** و**سعد شاكر شبلي**، عرف الياباني الأصل الأمريكي الجنسية **فرانسيس فوكوياما**،أن السياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بأنها : "النشاط الذي يمارسه صانع القرار في الإدارة الأمريكية على المستوى الخارجي تجاه منطقة الشرق الأوسط والمتمثل بالدعوة لنشر قيم الديمقراطية و ثقافة حقوق الإنسان ، يوازيه توجه فكري يركز على دور الثقافة في خلق الرفاه الاقتصادية و تعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة و العالم ".[2]

---

[1] هادي قبيسي " **السياسية الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية** " مرجع سبق ذكره، ص 34

[2] امين المشاقبة وسعد شاكر شبلي " **التحديات الأمنية لسياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط " مرحلة ما بعد الحرب الباردة (2008/1990)**" (عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، سنة 2012) ص 18 .

عامل النفط: هناك الكثير من المحللين و المراقبين لشؤون المنطقة العربية سواء من داخلها أو خارجها من يرى أن السبب الأول والأخير لغزو العراق هو وضع يده على النفط و التحكم في إنتاجه و تدفقه . و على الرغم من أن الولايات المتحدة اهتماما لا يخفى بالنفط ومناطق إنتاجه و بخاصة الشرق الأوسط، إلا أن اختزال أسباب الاحتلال الأمريكي للعراق في الاستيلاء على النفط فقط لا يعكس الصورة الكاملة لما ترمي إليه الولايات المتحدة من غزوها للعراق ، و لا يتناول الدوافع الكامنة وراءه كلها . فنحن لا ننكر دافع النفط الذي يعد احد العوامل الرئيسية .[1]

فقد كتب **دونالد كاغانو** هو احد الأعضاء المهمين في مجموعة المحافظين الجدد قائلا : " على الأغلب سنحتاج إلى وجدود عسكري مكثف في الشرق الأوسط لفترة طويلة، و أي تعثر لتدفق النفط سيؤدي إلى عواقب اقتصادية وخيمة ، ووجود قواتنا في العراق كفيل بمنع أي توقف للإمدادات النفطية ".[2]

إن الوجود العسكري الأمريكي في الوطن العربي يرتبط بمشكلة أمريكا مع الطاقة في كل جوانبها وتداعياتها المحتملة .

لقد وضعت أمريكا يدها على ثاني اكبر احتياطي نفطي عالمي إذ تقدر احتياطات نفط العراق بنحو 115 مليار برميل، و تعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم إنتاجا للنفط إذ يبلغ معدل إنتاجها اليومي من النفط بحدود 8.9 ملايين برميل وهو إنتاج لا تصل إليه أي دولة في العالم . أما إجمالي احتياطاتها فيصل نحو 262 مليار برميل، أما العراق في المرتبة الثانية و المرتبة الثالثة الكويت في الاحتياطات النفطية إذ يبلغ حجم احتياطاتها نحو 101.5 مليار برميل ومن ثم الإمارات العربية إذ يزيد إنتاجها من النفط اليومي عن 8 ملايين برميل وتقارب احتياطاتها النفطية إلى 97.8 مليار برميل .

---

[1] ياسين محمدالعيثاوي " **الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي** " (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2008) ص 172

[2] سمير التنير " **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 128

إن ضمان حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار منافسة أولويات السياسية الأمريكية، انطلاقا من مفهوم أن من يسيطر على النفط سيتحكم في الاقتصاد العالمي، علما بان معظم الشركات النفطية في الخليج أمريكية تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في مفاصل السياسية الخارجية لحلفائها وهذا ما ثبت في حرب الخليج الثانية .[1]

إلا أننا نرى انه ليس السبب الوحيد، إذ يسبقه في ذلك محاولة إعادة صياغة التركيبة السياسية والثقافية والاجتماعية للمنطقة عموما و للعراق تحديدا ، و التي ستقضي بدورها إلى تحولات سياسية و في هذا الصدد يأتي العراق كمكان اختبار تجري على أرضه عملية (الهندسة الثقافية) ، ثم تنتقل عبر اثر الانتشار إلى مناطق الوطن العربي الأخرى كما أن تيار المحافظين الجدد الذي يتمركز في وزارة الدفاع يسعى إلى القضاء على مصادر الخطر المحتملة التي قد تهدد إسرائيل . و يعتقد هذا التيار أن عصر الهيمنة الأمريكية يجب أن لا تحده قيود الأعراف الدولية و لا كوابح المؤسسات العالمية في سعيه لتحديد أسس التعامل ومعايير السلوك الدولي . وهنا أيضا يشكل الفرصة سانحة مؤاتية (تحرير) الولايات المتحدة من قيود الأمم المتحدة .

التوجهات الأمريكية عشية أحداث 11سبتمبر 2001 : كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على فرض سياستها الخارجية للسيطرة على العالم لضمان مصالحها المختلفة من خلال قرارات الأمم المتحدة و استخدام حق الفيتو في مجلس الأمن، و فرض سياساتها على الكثير من الدول خاصة الدول النامية من خلال المساعدات الاقتصادية، أو التهديد باستخدام القوى العسكرية كأداة ضغط فعالة لتحقيق أهدافها .

و قامت الولايات المتحدة بتقسيم الشرق الوسط إلى ثلاث دوائر سياسية للتعامل. حيث تضم الدائرة الأولى الدول التي لها مصالح قوية مع الولايات المتحدة و في مقدمتها إسرائيل

[1] السيد أمين شلبي " **نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره ،ص 114

وتركيا و تضم الدائرة الثانية الدول العربية التي لها ثقل سياسي في القرار العربي و ستعتبر دورها أساسيا في حماية المصالح الأمريكية بالمنطقة ،و من هذه الدول مصر ، السعودية ، الأردن ، المغرب .

وأخيرا فان الدائرة الثالثة، تضم الدول التي تسير في خط تصادمي مع المصالح الأمريكية مثل سوريا وايران.

إن الإدارة الأمريكية ، أخذت في إعادة صياغة الخريطة السياسية لمناطق النفوذ و المصالح و أهمها منطقة الشرق الأوسط و القرن الإفريقي و ذلك بإحداث تغير في مراكز ثقل عدد من الدول بزيادة الاعتماد على بعضها ، مع تحسين دور دول أخرى وفقا لمعيار التحالف و مدى الاستجابة مع مطالب التعاون و التوجيهات السياسية والأمنية و الاقتصادية الأمريكية .

أن الرؤية الأمريكية حول تغير النظم السياسية و المجتمعات من الوجهة السياسية أو الثقافية وفقا للمنظور و المعايير الأمريكية و ذلك باستخدام القوة المسلحة كما حدث بالعراق أو بفرض العقوبات السياسية و الاقتصادية كما تم في ليبيا و حتى إعلانها عن تخليها عن برنامجها النووي .[1]

المطلب الثالث : السياسة الأمريكية في المنطقة العربية بعد أحداث 11سبتمبر2001.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدول العربية في أعقاب أحداث سبتمبر 2001 و الفكرة الرئيسية التي يتبناها هي أن الإدارة الجمهورية **لجورج بوش الابن** حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية ، و التي تتفق بشكل عام مع توجهات التيار المحافظ الجديد النافذ فيها .

إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أتاحت فرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب .فيما يخص الشرق الأوسط، فلقد مثل ساحة رئيسية لاختبار مقولات التيار المحافظ الجديد بفعل جملة أسباب أهمها :

---

[1] محمد نصر مهنا " **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة** " مرجع سبق ذكره ،ص 367/369

1/ لأن الشرق الأوسط هو الذي أفرز جميع الأشخاص المدانين بتفجيرات نيويورك و واشنطن وعددهم 19 و احتضنت العربية السعودية وحدها ب 15 شخصا من بينهم .

2/ لأن للولايات المتحدة وجودا عسكريا كثيفا في المنطقة و هذا الوجود الذي تعرض لاختبار عنيف سواء في عام 1996 بتفجيرات الخبر التي تسبب في مقتل 19 جنديا أمريكا و إصابة 500 آخرين ما بين أمريكي و سعودي. أو في عام 2000 بتفجير المدمرة البحرية كول في اليمن وسقوط 18 من رجال البحرية الأمريكية .

3/ لأن المنطقة مازالت تمثل مصدرا رئيسيا للنفط عصب الصناعة في الولايات و الغرب .

4/ لأنه اللحظة التي وقعت فيها تفجيرات نيويورك وواشنطن كانت انتفاضة الأقصى قد بلغت ذروتها وكانت هذه الانتفاضة قد أسقطت حكومة **ايهود باراك** وتنذر بإسقاط حكومة **أربيل شارون** بعد أن أخفق في تحقيق وعده بقمعها في غضون مائة يوم .

كان يقلق الإدارة الأمريكية ما بدأ صيف 2001 وكأنه تكتل عالمي ضد إسرائيل، عندما استطاعت المنظمات غير الحكومية عزل الطرف الإسرائيلي والأمريكي أيضا وإجبارها معا على الانسحاب من مؤتمر دوربان لمكافحة العنصرية وذلك في مواجهة تمسكها بإحياء قرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية .

5/ لأن إحدى الأفكار المتداولة كانت تتجه لدمج جمهوريات وسط اسيا الإسلامية في نطاق أوسط جديد، وكانت بالتالي تجعل من هذا الأخير حلقة وصل بين إستراتجية الولايات المتحدة على المستوين الإقليمي، وكانت و الدولي .[1]

---

[1] بهجت قرني و (و أخرون) " **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية** " (بيروت : مركز الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ، سنة 2001 ، صاحب المقال : نيفين عبد المنعم مسعد : السياسية الأمريكية اتجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001)،ص 207.

فبعد أحداث 2001/09/11 ، التي أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنها ردا كما يقول على السياسات الجائرة للولايات المتحدة الأمريكية على العالمين العربي والإسلامي، أعلنت واشنطن أن من تلقي عليه القبض ممن يشتبه في انتمائه لهذا التنظيم ستعامله " كمقاتل عدوا "

ولنزع الاعترافات من هؤلاء المعتقلين بعيدا عن سلطة القانون الأمريكي المنظمة لحقوق المحتجزين و السجناء وأسرى الحرب، و بعيدا عن الجهات الرقابية من وسائل الإعلام ومنظمات لحقوق الإنسان، اختارت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدتها العسكرية في خليج غوانتنامو في كوبا لتكون مقرا لاعتقال هؤلاء و من هنا اشتهر اسم غوانتانامو حتى بات هو سجن أبو غريب في العراق أشهر رمزين دالين على كيفية تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ملف حقوق الإنسان وأحداث 11 سبتمبر . [1]

شهد العالم تطورات متلاحقة و سريعة عقب تولي **جورج بوش الابن** وإداراته مقاليد الحكم في الولايات المتحدة ، فقد تصادف مجيء تلك الإدارة مع مطلع قرن جديد هو القرن الحادي والعشرين و ألفية جديدة هي الألفية الثالثة . و عقب تطورات متلاحقة و متسارعة تم معظمها في نهاية القرن العشرين لتجد الولايات المتحدة نفسها و قد أصبحت القوة العظمى على مستوى العالم ، ثم تشهد تلك الإدارة حادثة هي الأشهر في التاريخ الإنساني ،و هي هجمات 11 سبتمبر ، ليشكل مجموع ما سبق من ملابسات تاريخية و سياسية حالة فريدة من نوعها ، و بهدف أساسي ووحيد هو سيطرة الولايات المتحدة على العالم مع منع ظهور أي قوى مناوئة أو منافسة ، لتصبح الولايات المتحدة و بلا منازع إمبراطورية القرن الحادي والعشرين .

---

[1] سيد احمد ولد أحمد سالم " **العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع والتحديات** " (شبكة الجزيرة نت ، سنة 2006)ص7

و في إطار تحقيق هذا الهدف تحركات تلك المجموعة التي يطلق عليها تيار اليمين الجديد (الصقور من المحافظين الجدد) للعمل قدما على دفع قطار العسكرية الأمريكية إلى التحرك قدما، ولتشن الولايات المتحدة ثلاثة حروب متتالية في أقل من 2 أعوام .[1]

إذا كان الخطاب السياسي الأمريكي قد وجد من يقوم له بالتنظير في إصدار المفاهيم الخاصة (بحالة الاتحاد) الذي ألقاه الرئيس **بوش** ، مذكرا العالم بان الولايات المتحدة هي مصدر الخير كله ، و أن أصل العالم الإسلامي هو أصل شر كله ، طبقا لما طرحه **هنتغتون** في (حرب المسلمين) .

في الواقع ، فان المنظرين للسياسية الأمريكية ، و خصوصا أولئك الذين كرسوا مقالاتهم في مجلة نيويورك الأسبوعية في يناير 2002 تناولوا الجوانب التي تعمل عليها الإدارة الأمريكية الحالية و القادمة ، لوضع العالم الإسلامي في الحجم والمكانة التي يروها مناسبة له، و مهمة الولايات المتحدة الأمريكية بعد تدمير ما هو قائم في أفغانستان، أن تتقدم نحو تجفيف (مستنقع التطرف الإسلامي) و إجبار الدول الإسلامية على تغيير المقررات الدراسية لطلبة المدارس في المراحل كافة بما يتلاءم والسياسة الأمريكية(صورتها الحسنة في المنطقة) .

وهذا ما يقرره **فريد زكريا** في مقالته (خطة للأمن العالمي)، ومن أن الولايات المتحدة ستستمر في دعم حلفائها في المنطقة مقابل أن تقوم بتبييض صورة أمريكا في عيون شعوبها دون أن تصبح دمقراطية حقيقية .

و يضيف أن الطريق للقضاء على الإسلام السياسي الراديكالي هو الهزيمة العسكرية . أي من خلال توسيع الحرب ضد (الإرهاب) لتشمل بلاد العرب ، ابتداء من العراق ، الذي يمثل الحلقة الأقوى التي ترتبط بها دول الجوار الإقليمي و النظام الإقليمي العربي ، حيث بدأت بوادر ذلك الهجوم

---

[1] محمد إبراهيم بسيوني " **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق** " (دمشق-القاهرة : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، سنة 2004) ص 12

الإعلامي ضد مصر و المملكة العربية السعودية تمهيدا لمراحل تالية ، تصب في الاتجاه الذي بدأ ضد تصفية الشعب الفلسطيني وشن حرب الإبادة و التدمير ضد حركات المقاومة و السلطة الوطنية .[1]

إن الحديث عن السياسية الخارجية الأمريكية بعد ذلك الحادث الكبير ، الذي مثل في نظر المحافظين الجدد "بيرل هاربور" وأعطاهم الذريعة كي يبدأوا تنفيذ مخططهم الاجرامي القاضي بإعلان الحرب على العالمين العربي والاسلامي ، واحتلال الأراضي العربية والاسلامية في أفغانستان و العراق . على الرغم من أن أكثر الباحثين والمراقبين السياسيين في أمريكا يقولون ان خطة احتلال العراق كانت موضوعة وجاهزة قبل أحداث سبتمبر لعام 2001 .[2]

فعقب أحداث 11 سبتمبر تحول الإسلام في نظر حكام أمريكا الجدد إلى إمبراطورية الشر التي ينبغي القضاء عليها ، لذا انبرت جماعة الصقور إلى الإشراف على العقيدة الدفاعية القائمة على توجيه الضربات الوقائية إلى الإرهاب وكافة البلدان القادرة على التزود بأسلحة دمار شامل وتمثل تهديدا للولايات المتحدة ، لذا عقب الانتهاء من هذه الأحداث تحول الإسلام في نظر حكام أمريكا الجدد إلى إمبراطورية الشر التي ينبغي القضاء عليها ، لذا انبرت جماعة الصقور إلى الإشراف على العقيدة الدفاعية القائمة على توجيه الضربات الوقائية إلى الإرهاب وكافة البلدان القادرة على التزود بأسلحة دمار شامل وتمثل تهديدا للولايات المتحدة حرب أفغانستان تحولت أعين الصقور نحو العراق لأن الحرب على العراق بالنسبة لجماعة الصقور هي بداية الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط والعراق ووفقا للظرف التاريخي الراهن هي الحلقة الأضعف والأقوى في ذات الوقت .[3]

لأن العراق هو نقطة الانطلاق لإعادة صياغة الشرق الأوسط بمفهوم أميركي جديد .

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور " **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي –الاستراتجي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001** "(بيروت : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة 2006) ص 210/209

[2] سمير التتير " **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 145

[3] محمد إبراهيم بسيوني "**المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق ؟**" مرجع سبق ذكره، ص 16

لقد قلبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أولويات السياسية الخارجية الأمريكية اذ أصبحت القضايا الأمنية تمثل الهاجس الأساسي المعلن للسياسات الداخلية والخارجية الأمريكية ومن أجل ذلك تم استبدال نظرية " الردع " المبنية على توازن القوى إلى نظرية " الحرب الاستباقية " ضد أعداء محتملين وبذلك حسم الأمر بالتزام أفكار ومنظري المحافظين الجدد بالتوجه نحو التوسع الأحادي و إعلان الحرب على العالم العربي والإسلامي .[1]

فحين يركز **فوكوياما** على أن مجريات السياسية الدولية قد غيرت اتجاهاتها بعد أحداث 11 سبتمبر، و عاد اليوم كل شيء مختلفا ، و لكن ، وعلى حد صياغة **فوكوياما** لعباراته في الوقت الذي تقوم فيه الولايات المتحدة بشن الحرب ضد طالبان والقاعدة (تقوم أعداد كبيرة من المسلمين بالتعبئة ضد الولايات المتحدة). والمسلمون بهذا الموقف فإنهم عبروا عن صراعهم (ضد أمريكا) ، الأمر الذي يكشف من خلال ما جرى (أننا نشاهد بداية صراع الحضارات) الذي (يستمر عقودا طويلة يقف الغرب فيه ضد الإسلام).[2]

المبحث الثالث : المنطقة العربية في ولاية بوش الابن و اوباما

ويبدو أن هناك عددا من المفكرين السياسيين، والذين يضطلعون في رسم السياسية العامة للولايات المتحدة متفقون على إعطاء أولوية للمنطقة العربية، و هذا ما يلاحظ من خلال الإدارات المتعاقبة . لذا نحاول من خلال هذا المبحث التطرق ما عرفته المنطقة من تغيرات خلال فترة **بوش الابن**، وإذا كانت هناك سياسية مغايرة فترة الرئيس **أوباما** ؟ و موقف الإدارة الأمريكية من الربيع العربي .

---

[1] حمير التنير " **أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 146

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور " **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي –الاستراتجي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001**" مرجع سبق ذكره ، ص 92،94 .

المطلب الأول:المنطقة العربية في ولاية بوش الابن :

اندلعت الحرب على العراق بفعل تأثير مجموعة صغيرة من الأشخاص المسيطرين على الجهاز الدفاعي للولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001 ، قام موظفون مدنيون في وزارة الدفاع الأمريكية بوضع الخطط التي تطالب و تسعى شن حرب من دون قيود زمانية أو مكانية كي يكون بالإمكان إغراق منطقتي الشرق الأوسط واسيا الوسطى بكاملها . وقد تم تحضير تلك الخطط من قبل فريق قوي النفوذ على رأسه **ديك تشني ، دونالد رامسفيلد و بول وولفوفيتز.**[1]

مع نهاية ولاية **بوش الأولى**، كان السؤال الرئيسي الذي يناقش هو ما إذا كانت ولايته الثانية ستكون امتدادا للمفاهيم الاستراجيق التي تبنتها في ولايته الأولى ؟

انه منذ الولاية الأولى لإدارة **بوش** حدث تحول من النمط البرجماتي إلى النموذج الأيديولوجي أو النظرة الأحادية للعالم و في هذا الإطار عولجت قضايا مثل الإرهاب والضربات الاستباقية و المعونات الخارجية و جرى تجزئة القضية الفلسطنية .

كما جرى التساؤل هل السياسية الخارجية الأمريكية انعكاس مباشر لشخصية الرئيس الأمريكي أم أنها تعبر عن توافق وانعكاس لمصالح الدولة ؟

فبخصوص هذه التساؤلات فقد ظهرت حولها عدد من الاتجاهات :

1/ اتجاه يرى استمرارية هذه السياسية بفعل استمرار النمط الايديولوجي بالإدارة وشخصياتها، بل أن هذه الاستمرارية ترجع في بعض القضايا إلى إدارات سابقة ، فقد كانت إدارة كارتر هي التي ركزت على قضية حقوق الإنسان ، و في قضية منع الانتشار كان هو

---

[1] سمير التنير " **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 149

الذي أصدر قانون منع الانتشار والذي أصبح اليوم قضية رئيسية لبوش وإن كان بأساليب مختلفة .[1]

2/ أما الاتجاه الأغلب فكان إلى جانب حدوث تغير وذلك تحت ضغط الوضع في العراق ، والداخل الأمريكي، غير أن مثل هذا التغيير إنما يجري في الإطار و ليس في المضمون مثلما بدأ خطاب تنصيب الولاية الثانية ، والملاحظات الأخيرة **لكونداليزا رايس** عن الدبلوماسية كذلك أشير إلى اتجاه الإدارة إلى رأب الصدع في علاقاتها مع أروبا و إلى رحلة بوش الأوربية مع بداية ولايته الثانية حيث تغيرت اللهجة في مخاطبة الأوربيين والاستعداد للتعاون معهم .

كذلك رؤى أنه من مؤشرات التغيير تراجع مفهوم " المحافظين الجدد " حول بناء الإمبراطورية و الضعف النسبي لشخصيات مثل **دونالد رامسفيلد** في مقابل بروز شخصية **كونداليزا رايس** التي تحمل شعار هذا وقت الدبلوماسية .

حول القضية الفلسطينية اشير إلى أن العامل المشترك في السياسية الأمريكية عبر الإدارات الأمريكية كان دائما هو الشأن الفلسطيني وكان دائما يتصدر القضايا الأخرى ، غير أن أهم حدث هو تزامن ولاية **بوش الأولى** مع ولاية **شارون** ، و في هذا نستطيع أن نرى التغير في توقيت إقامة الدولة الفلسطينية بين عام 2007/2005 على أنه توقيت مبرمج وليس عشوائيا . وان هذا التزامن هو اخطر الأمور التي واجهت الشأن العربي وأن كان حسم خلالها إقامة الدولة الفلسطينية .[2]

التوجهات الأساسية للإدارة الجمهورية الجديدة و موقع الشرق الأوسط منها:

سعى المحافظون الجدد في الفترة الأولى من رئاسة **بوش الابن** إلى تطبيق سياسية " أحادية " تتبنى تغيير الأنظمة و تبديلها انطلاقا من رسالة لا تنوي فقط السيطرة على النفط في العالم بل

---

[1] السيد امين شلبي " **نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره ،ص 132و134

[2] المرجع نفسه ص 134

أيضا تحرير العالم وفرض الديمقراطية بالقوة .[1]

إن التوجهات الدولية لإدارة **بوش** إلى موقع الشرق الأوسط منها، أمكن القول أن الإدارة الجمهورية انطلقت في تعاملها مع المنطقة من منطلق أنها القوة المهيمنة و كانت هذه الميزة قد تحققت للولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع التسعينيات بفعل جملة من العوامل أهمها :

*زوال الاتحاد السوفياتي و حرب الخليج الثانية و انقسام الدول العربية من جرائها .

إلا أن مدركات المحافظين الجدد من جهة و انحياز اهم السياسية من جهة أخرى ، تحكمت بشكل اكبر في توجيه مجرى العلاقات الأمريكية –العربية . على هذا الأساس، قررت الإدارة الأمريكية إعطاء أولوية للملف العراقي على ملف الصراع العربي-الإسرائيلي . أكدت على الفصل بينهما و إن عادت لتربط ببينهما لاحقا مع تطور الأوضاع في الأراضي الفلسطنية المحتلة .

فمن خلال توجهات الولايات المتحدة و انفرادها بالعالم نرى أنها تبتغي تحقيق أهداف عدة من خلال احتلالها العراق يمكن تناولها كالأتي :

1/ سعي التأثير في البيئة الثقافية والاجتماعية للعراق ، ومن ثم الوطن العربي، و تنطلق هنا متأثرة بأفكار و معتقدات الاستشراف الجديد التي ترى أن القيم الثقافية والدينية في المنطقة العربية والإسلامية بالية تجاوزها الزمن فهي تعيق التحول نحو الحداثة الغربية و تقيد المرأة .

2/ ترمي الولايات المتحدة إلى جعل العراق سابقة في تجاهل المؤسسات و الأعراف الدولية وتجاوز قراراتها إذا جاءت منافية للولايات المتحدة إلى جعل العراق سابقة في تجاهل المؤسسات والأعراف الدولية و تجاوز قراراتها اذا جاءت منافية لمصالحها .

3/ تسعى الولايات المتحدة من غزوها العراق إلى تكريس الأمر الواقع في حالة الصراع العربي الإسرائيلي ، ستكون لإسرائيل الكلمة الفاصلة في شكل و محتوى السلام .

---

[1] سمير التتير " **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 150

4/ وجود الولايات المتحدة في العراق يجعلها متحكمة في إنتاج النفط،ثاني اكبر احتياط في العالم كما أن هذا الوجود يضعها قريبا من بحر قزوين إذ يدور نزاع حول كيفية إنتاج و توزيع المخزون الكبير من النفط في تلك المنطقة .[1]

كما ينص نهج المحافظين الجدد على فرض القيم والمبادئ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع الأمريكي بأي ثمن مصحوبا بخطاب مشحون بالمواعظ حول النضال ضد الطغاة او الأنظمة الديكتاتورية، فانطلاقا من وجهة النظر هذه يشجع نهج المحافظين التخريب والانقلاب الداخلي في البلدان .[2]

كان المحافظون الجدد يطالبون مختلف الإدارات الأمريكية بتنفيذ أفكارهم و لكنهم لم يجدوا اذانا صاغية إلا من **بوش الابن** والتي انتهت إلى التطبيق الفعلي ، و قد رمت تلك السياسات العدوانية إلى توفير مناخ امن و مستقر لامريكا و لمصالحها (كان لا دولة غيرها في العالم) .

تميزت مرحلة **بوش الابن** بجنوح الولايات المتحدة الأمريكية نحو استخدام القوة المفرطة للحفاظ على ميزان القوة الخارجي لصالحها و ذلك لطول فترة ممكنة، و لكن تلك السياسية باءت بالفشل الذريع بسبب التحديات الخارجية وخاصة في المنطقة العربية والشرق الوسط عموما و يسبب تردي أوضاع الاقتصاد الأمريكي .

تميزت أيضا بترع الثقة عن المحافظين الجدد الذين ربطوا أمريكا في حروب خاسرة ، وظهر عدد كبير جدا من الكتب والمقالات التي تندد بطموح أمريكا الإمبراطوري، و تهاجم فكرة إعادة تشكيل العالم حسب رؤى أسطورية لا تنتمي إلى الواقع بصلة .[3]

---

[1] السيد امين شلبي "**نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره ، ص 175/174

[2] اليهاندرو كاسترو أمين تر : وفيقة إبراهيم " **امبراطورية الإرهاب السياسية الأمريكية العابرة للقارات في الأمن والاقتصاد ومكافحة الإرهاب** " مرجع سبق ذكره ، ص 224

[3] سمير التتير " **أمريكا من الداخل حروب من اجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 157

كما أنه مع بدء الحرب على العراق ، كتب **ارثر شلسينغر** المؤرخ البارز و مستشار الرئيس **كيندي**، يقول أن موجة التعاطف العالمية التي غمرت الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر، قد تراجعت لتحل محلها موجة من الكراهية للغطرسة والنزعة العسكرية الأمريكية ، وحتى بلدان صديقة للولايات المتحدة يرى الجمهور في الرئيس **بوش** خطرا اكبر على السلام من **صدام حسين** .

و يجد **ريتشارد فولك** الخبير في القانون الدولي انه لا مفر من اعتبار الحرب على العراق جريمة بحق السلام .[1]

المطلب الثاني : المنطقة العربية وإدارة الرئيس أوباما .

أن المهمة الأولى **لباراك أوباما** في السياسية الخارجية الأمريكية هي نزع الطابع العسكري عنها و استبدال اليد الحديدية الرهيبة بيد ناعمة تستخدم شتى الوسائل المشروعة في إقناع دول العالم بالأهداف والمصالح الأمريكية دون الانزلاق إلى الحروب الوقائية التي هي في التحليل الأخير حروب عدوانية غير قانونية و غير مشروعة .

إن التحول إلى القوة الناعمة يقتضي من **أوباما** الترويج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي وذلك من خلال التركيز في المقام الأول على الحكم الصالح المفقود حاليا في معظم البلدان العربية .[2]

يعتبر **أوباما** انه لتجديد القيادة الأمريكية في العالم فإنها يجب أن تبدأ أولا بأن تصل الحرب في العراق إلى نهاية مسؤولة و أن تعيد توجيه انتباهها إلى الشرق الأوسط الكبير ، فقد كانت حرب العراق تحولا عن الحرب ضد الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في 11/9/ 2001 كما أنها لا تستطيع تفرض حلا عسكريا على حرب أهلية بين السنة والشيعة ، و أفضل فرصة لتترك العراق مكانا أفضل هي أن تضغط على الأجنحة المتحاربة للتوصل إلى حل سلمي

---

[1] نعوم تشومسكي تر : سامي الكعكي " **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم** " (بيروت : دار الكتاب العربي ، سنة 2004) ص 24

[2] المرجع نفسه ، ص 159/158

دائم و الطريق الفعال الوحيد لتطبيق هذا الضغط هو البدء توصل إلى حل سلمي دائم و الطريق الفعال الوحيد لتطبيق هذا الضغط هو البدء بانسحاب مرحلي للقوات الأمريكية بهدف سحب كل الفرق الأمريكية في عام 31مارس 2007.

كما أن الدبلوماسية المرتبطة بالضغط يمكن أيضا إعادة توجيه سياسة سوريا عن أجندتها الراديكالية إلى موقف يلائم دمشق و يحسن من امن إسرائيل .

و يلفت النظر اعتبار **أوباما** أن رسالته حول تجديد القيادة الأمريكية يجب أن تبدأ بإنهاء الحرب في العراق و القيام بانسحاب تدرجي حتى 2007/03/31 وهو بهذا يتبنى ما أوصى به تقرير **بيكر هاميلتون** ، و مثلما فعل هذا التقرير ، يربط **أوباما** بين التوصل إلى هذا في العراق. وبين تحقيق حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي و إن كنا نلاحظ انه لم يفصل في هذا الشأن و لم يشر إلى الأسس التي يجب أن يقوم عليها هذا الحل . وكما دعا تقرير **بيكر هاميلتون** دعا **أوباما** إلى محادثات مباشرة مع كل من ايران وسوريا ، وأن كان لم يستبعد إمكانية اللجوء إلى القوة المسلحة مع ايران و لكنه يضع قيودا و نبذ الجهد الدولي الذي قاده بوش الأب لتحرير الكويت .[1]

وجعل الرئيس **أوباما** من مكافحة الإرهاب جزءا من سياسته في الشرق الأوسط، و ليست المحرك الأساسي لهذه السياسية . كما أكدت إدارة **أوباما** بان إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل سيؤدي إلى إزالة الكثير من الشكوى الفلسطينية بشان التحيز الغربي ضد المسلمين . ووصف الرئيس **أوباما** مشكلة الشرق الأوسط "بالمشكلة المحورية لأزمات المنطقة"، وذلك على خلاف العادة للإدارة السابقة ، التي كانت تعتبرها إحدى أزمات المنطقة شأنها شأن أزمة لبنان أو أزمة العراق وأزمة ايران .[2]

---

[1] السيد امين شبلي " **نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره ،ص 217

[2] عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** " مرجع سبق ذكره، ص 78

ما بعد " المحافظون الجدد " : ترتبط سياسية الإدارة الأمريكية منذ أن جاءت إلى الحكم ،و خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بفكر ة تأثير مجموعة المحافظين الجدد ،فهم كانوا وراء الأفكار التي صاغت ما أصبح يعرف بنظرية Doctrine Bush و التي اعتمدت على الحرب الاستباقية Preemptivewarو العمل المنفرد و إشاعة الديمقراطية و هي المفاهيم التي بفعلها شنت الحرب على العراق ، و كان من أهم المحافظون الجدد دعائها قد كان للمفكر الأمريكي **فرا نسيس فوكامايا** صاحب نظرية " نهاية التاريخ " انتماءه أته لمجموعة المحافظين الجدد، ووقع على عدد من بياناتهم و مشروعاتهم ، غير انه اليوم و بعد أن اختبرت سياساتهم و نظرياتهم ، يعلن انه لم يستطع أن يؤيد هذه السياسيات.

و يتهم **فوكوياما** إدارة **بوش** و مؤيديها من المحافظين الجدد بأنهم لم يكتفوا بإساءة تقدير صعوبة تحقيق نتائج سياسية ملائمة ومتجانسة في أماكن مثل العراق ، و لكنهم أيضا أساءوا فهم الطريقة التي تجاوب بها العا لم مع استخدام القوة الأمريكية ، و ينتقد **فوكوياما** نظريتهم حول القوة المهيمنة و التي تعتبر أن قوة الخير في السياسية الأمريكية لن تجعل بقية العا لم يخاف هذه القوة ، و هو يعتبر أن موجة العداء لأمريكا التي وحدت معظم العا لم بعد الحرب على العراق تكذب هذه النظرية .

كانت مجموعة " المحافظون الجدد " من أكثر القوى الفكرية و السياسية التي حرضت على غزو العراق ، وكانت هذه سياساتهم و هدفهم منذ التسعينات و هو ما ظهر في كتاباتهم و ما داعوا إليه في وثائقهم و التي قدموها إلى الرئيس السابق **كلينتون** عام 1992 و لم يعمل بها ، و قد كانت لحظتهم بمجيء **جورج بوش الابن** و شخصيات إدارته و خاصة **دونالد رامسفيلد** و **ديل تشيني** الذين وأن كانوا لا يحسبون على مجموعة " المحافظون الجدد" و إنما ما يعرف بالمحافظين التقليديين ، إلا أنهم تجاوبوا مع تيار المحافظين الجدد و مكنوا شخصياته من مراكز الإدارة في البيت الأبيض و البنتاجون و بعض إدارات وزارة الخارجية من مراكز الإدارة في البيت الأبيض و البنتاجون و بعض إدارات وزارة الخارجية . غير انه مع انتهاء ولاية **بوش الأولى** بدأت مراكز هذا التيار تهتز في الإدارة فانسحب أبرز دعائها و هو **ريتشارد بيرل** الذي كان يرأس اللجنة الاستشارية في وزارة الدفاع ،

و **ريتشارد قايت** و **بول وولفويتز** و **دافيد فروم** وكان تراجعهم أساسا بفعل تطورات الحرب في العراق و المأزق الأمريكي فيه و بفعل ما ثبت من فساد افتراضاتهم التي دعوا للحرب على أساسها .[1]

لقد أظهرت الانتخابات الرئاسية أن نزع الثقة عن المحافظين الجدد و برنامجهم قد تم إنجازه و أن الواقعين قد استعادوا السلطة على السياسية الخارجية الأمريكية ، و ان الانسحاب من العراق سيدخل الولايات المتحدة الأمريكية في دورة أخرى من الانسحابات مثل تلك التي حدثت بعد حرب الفيتنام .

كما أصبحت عبارة " الحرب على الإرهاب " مصدر خلاف و انقسام بين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، اذ اعتبر المسلمون في العالم أن تلك الحرب موجهة أساسا ضدهم، وعلى **أوباما** تبديد هذا الاعتقاد بتغير السياسات التي اتبعها **بوش** ضد العالم العربي والإسلامي وهو ما لم يتحقق حتى الآن .[2]

فقد افتتح المفكر الأمريكي **فرانيسيس فوكوياما** سلسلة مراجعات المحافظين الجدد لمواقفهم عندما خصص كتابه الأخير : Cross Road America at the لمناقشة الميراث الذي خلفه المحافظون الجدد و أعلن بوضوح " انه استخلص أن حركة " المحافظون الجدد " كمركز سياسي و فكري ، قد تطورت إلى شيء لا أستطيع تأييده بعد الآن ، و أنها في اندفاعها نحو الحرب على العراق قد تناست " أن طموحات الهندسة البشرية human Engineering هي عملية في غاية الصعوبة و يجب الاقتراب منها بعناية و تواضع .[3]

---

[1] السيد امين شبلي " **نظرات في العلاقات الدولية** " (مرجع سبق ذكره) ص 177/176

[2] سمير التتير " **أمريكا من الداخل حروب من أجل النفط** " مرجع سبق ذكره ، ص 166

[3] السيد امين شبلي " **نظرات في العلاقات الدولية** " (مرجع سبق ذكره) ص 177/176

المطلب الثالث : الإرهاب الدولي ومطلب الديمقراطية .

قد اعتبرت الولايات المتحدة أن الحد من هذه العمليات على امتداد أنحاء العالم يظل رهنا بنشر الديمقراطية بمختلف دول العالم .

و في هذا السياق ، كان هذا المبرر نشر الديمقراطية كافيا بالنسبة لهذه الدولة للاعتداء على العراق ، الذي سبق وأن صنفته ضمن قائمة دول محور الشر قبل احتلاله .

و منذ ذلك الحين و هي تطالب العديد من الدول و بخاصة العربية والإسلامية منها باعتماد إصلاحات ديمقراطية .

لقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية عقب 11 سبتمبر 2001، أن تجد الإجابة عن سبب "كره العديد من شعوب دول العالم لها " والذي كان وراء وقوع هذه الأحداث ، وجاء جوابها مختزلا في كون ذلك يرجع الأساس إلى غياب الديمقراطية بالدول التي ينتمي إليها الضالعون المفترضون في هذه العمليات وهو الأمر الذي دفع بها القيام بمجموعة من المبادرات و تقديم مجموعة من مشاريع الإصلاح " الديمقراطية "لهذه الدول ، تباينت المواقف في مجملها منها بين الاستحسان من جهة والرفض والاستعباد من جهة ثانية .

و مما لا شك فيه أن الأوضاع المأزومة بمعظم الدول العربية و الإسلامية (التي ينتمي إليها الضالعون المفترضون في الأحداث) على شن المواجهات و التي تنذر بمستقبل قاتم المنطقة ، تقف في جزء كبير أمام انتشار " التطرف " والعنف بمختلف أشكاله . [1]

فان مكانة الديمقراطية في السياسية الخارجية الأمريكية و بشكل خاص في العالم العربي قد اكتسبت بعدا و تركيزا جديدا في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وما تعرض له الأمن الأمريكي من أضرار غير مسبوقة، و في تفسير هذا الحدث انتهى الفكر السياسي

---

[1] ادريس لكريني "**التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان الى احتلال العراق)**" ، مراكش : الدواديات ، الطبعة الأولى ، سنة 2005 ، ص 196/195

الأمريكي إلى أن العناصر التي ارتكبته جاءت من مجتمعات غابت عنها الديمقراطية ، واستخلص هذا الفكر أنه لمحاربة الإرهاب وتجفيف منابعه يتعين بناء ديمقراطيات صالحة لا تولد العنف ونقله إلى مجتمعات خارجية ولذلك أصبحت الدعوة إلى الديمقراطية في البلدان العربية احد محاور السياسية الخارجية الأمريكية واحد عناصر إستراتيجيتها للأمن القومي الأمريكي .

و الواقع أن المراقب للدعاوي والضغوط الأمريكية من اجل الديمقراطية في العالم العربي لا بد أن يلاحظ توافقها مع نمو حراك سياسي ربما لم تشهده المجتمعات العربية، وظهور حركات سياسية تجعل من الديمقراطية محور حركتها ومطالباتها .[1]

وفي نفس السياق، وموقفها من الربيع العربي ، فمن مؤشرات على توجه أمريكي للتخلي عن قادة النظم العربية عكستها دراسة معهد السلام الذي كلف بإدارة الربيع العربي بعد الثورات . فقد خرج مدير مبادرة أمريكا والعالم الإسلامي في الدوحة 2010 وهو رئيس معهد السلام الأمريكي بضرورة " تعزيز الالتزام الأمريكي بدعم وتسريع عمليات التحول الديمقراطي التدريجي و الحكم الرشيد في الشرق الأوسط والعالم العربي لأجل التصدي للتهديدات الأمنية الإرهابية و لصنع السلام وإحلال الاستقرار ".

و أضاف " المشكلة في الشرق الأوسط والعالم العربي هو أن الأنظمة العربية التي تتعاون بشكل وثيق مع أمريكا هي أنظمة تنظر إليها شعوبها على نحو متزايد على أنها أنظمة غير شرعية وغير كفؤة وأنها أنظمة قمعية ومنفصلة عن تطلعات الشعوب .

و نصح أمريكا قائلا : اذا أرادت صيانة مصالحها الأمنية والإستراتيجية فيتعين عليها دعم و تسريع عمليات التحول الديمقراطي واعتباره بندا أساسيا في سياستها الشرق أوسطية ، كي

---

[1] السيد أمين شبلي " **نظرات في العلاقات الدولية** " (مرجع سبق ذكره) ص 39

تصبح الأنظمة الحليفة لها أكثر تمثيلا وأكثر شرعية وكفاءة، كي يمكنها ذلك من مواصلة علاقاتها الإستراتيجية مع أمريكا بشكل يحظى بالتأييد الشعبي .[1]

أن مقاربة الإدارة بواشنطن تجاه الثورات في المنطقة متجذرة في النظرة العامة الأمريكية التي تقاسمتها الإدارات الأمريكية كافة و هي التعاطف مع نضال الشعوب لنيل الحرية و إيمان راسخ بانتصار الديمقراطية في كل منطقة في العالم و يحتمل أيضا أن واشنطن قامت بتلك الخطوات أملا بأن يساعد النهج القديم الجديد على ترسيم صورة أمريكا في الشرق الأوسط وهي صورة سلبية بشكل تقليدي، حتى أن البعض في الولايات المتحدة الأمريكية زعم أن بذور موجة الثورات الحالية في العالم العربي إنما بذرت مع سقوط نظام صدام حسين .[2]

غير أن هناك اتجاه آخر يرى أن هناك إشكاليات بالنسبة للولايات المتحدة بالنسبة للديمقراطية ، عندما حقق عددا من الحركات الإسلامية المعارضة للسياسات الأمريكية نصرا في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي أثار التساؤل في الدوائر السياسية والفكرية الأمريكية عما اذا كانت الجهود الأمريكية من اجل الديمقراطية سوف تنتهي إلى تولي الحركات الإسلامية للحكم بمواقفها المعروفة من السياسات الأمريكية ، هذا التساؤل هو الذي جعل البعض يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها لم تعد على حماسها الأول حول قضية الديمقراطية في العالم العربي ، وأن ثمة مراجعة لموقف الإدارة من النظم العربية حول هذه القضية ، و إن كان البعض الآخر لا يزال يعتقد أن قضية الديمقراطية باعتبار أنها تربط بالأمن القومي الأمريكي ستظل من أولويات السياسية الخارجية الأمريكية و أنها سوف تنعكس على علاقتها بالحكومات العربية .[3]

---

[1] حسن محمد الزين " **الربيع العربي (اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير)**" (بيروت : دار القلم الجديد، الطبعة الأولى ، سنة 2013) ص 125

[2] مايكل ميلشتاين:سلسلة ترجمات الزيتونة " **شرق أوسط قديم جديد : التطورات الجادية وانعكاساتها على إسرائيل** " (بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، سنة 2011) ص 67

[3] السيدأمين شبلي " **نظرات في العلاقات الدولية** " مرجع سبق ذكره، ص 39

و في نفس الصدد وحسب الكاتب **جون ار برادلي** عن ما بعد الربيع العربي ، فقد كتب **شادي حامد** من معهد بروكينجس انستيتيوشنذي التوجه البرجماتي المفرط يقول : "ما من شك أن الديمقراطية سوف تجعل المنطقة أكثر تقلبا ، و سوف تجعل بعض الحكومات أقل أذعانا لمصالح الأمن القومي الأمريكي ".

ليضيف " انه لا داعي للخوف ، فالتيارات الإسلامية "السائدة" مثل الإخوان المسلمين في مصر و حزب النهضة في تونس لديها ميول نفعية قوية ، كما يؤكد لنا حامد، لقد أظهرت هذه التيارات أنها مستعدة للتنازل عن أيديولوجياتها عندما تواجه خيارات صعبة " .

كما يقول : لكي تواجه الولايات المتحدة الشرق الأوسط الجديد سريع التغير في الاتجاه الذي تريده، عليها أن تستجيب لهذه الغرائز عن طريق الدخول في حوار استراتجيين مع الجماعات والأحزاب الإسلامية في المنطقة . و من خلال إشراكهم في الحوار يمكن للولايات المتحدة الأمريكية حث هؤلاء الاسلامين على احترام المصالح الغربية الأساسية، بما في ذلك دفع عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، والتصدي الى ايران ومكافحة الإرهاب . وسيكون من الأفضل تطوير مثل هذه العلاقات مع جماعات المعارضة الان ، و لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك النفوذ ، عن تأجيل ذلك إلى وقت لاحق ، بعد أن تكون تلك قد وصلت بالفعل الى السلطة " .[1]

[1] جون ار برادلي تر : شيماء عبد الحكيم طه " **ما بعد الربيع العربي** " (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى ، سنة 2012) ص 151

خلاصة هذا الفصل ، أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ العقود الثلاثة الأخيرة إلى وقتنا الحاضر عملت على إخضاع المنطقة العربية تحت سيطرتها و توظيفها لخدمة مصالحها القومية و ذلك بتمكينها من التفرد بزعامة العالم باعتبار أن المنطقة العربية هي قلب العالم ، فرغم نهاية الحرب البادرة بين القوتين و سقوط الاتحاد السوفياتي سنة 1990 لم يحجم أي تراجع في حجم التدخل الأمريكي في المنطقة العربية بل بالعكس شهدت السنوات الأخيرة تدخلا عسكريا مباشرا في المنطقة العربية ، مما يوضح أن هدف الولايات المتحدة ليس منع قوى أخرى لسيطرة على منابع النفط في المنطقة بل هو السيطرة الشاملة و الكاملة على المنطقة العربية ومن ثم السيطرة على النظام الدولي الجديد و أن القرن الواحد و العشرين هو القرن الأمريكي.

الفصل الثالث:

توجهات السياسية الخارجية الأمريكية

اتجاه الجزائ

الفصل الثالث: توجهات السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائ

إن المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي عند انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة إلى إعادة تقويم و ترتيب منظومة مصالحهم وأولوياتهم القومية، على الرغم من تباين الاتجاهات و الأفكار المطروحة في هذا الصدد، فان ثمة اتفاقا على ضرورة دفع ودعم دور ومكانة الولايات المتحدة في شتى أنحاء المعمورة، و في هذا السياق يمكن القول بان تزايد تهميش القارة الأفريقية في منظومة التفاعلات الدولية قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة تجاه افريقيا ترمي إلى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي و تحويل قناعتها الأيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية .

المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية

ان الكثير يعتقد أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر حديثة النشأة، ترجع فترة الاستقلال أ وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لكن في الواقع كما ورد عن المؤرخين أن الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة ، لذا ولمعرفة طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر لابد من رصد أهم التطورات التاريخية التي حصلت بين البلدين .

المطلب الأول : مرحلة ما قبل الاستقلال 1962/1776

قد يبد وللبعض بان العلاقات الجزائرية الأمريكية حديثة بدأت في نهاية الثمانينات وبداية التسعنيات مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتبني إصلاحات سياسية و اقتصادية بغية الانفتاح على الرأسمالية و العالم الغربي . وقد يذهب البعض للاعتقاد بأنها علاقة بدأت بعد الاستقلال بفضل اكتشاف حقول النفط والغاز في الصحراء الجزائرية، إلا أن هذه النقطة ستبين الكثير من

الجوانب الغامضة في هذه العلاقة و مدى تجذرها تاريخيا، فكيف كانت بدايتها ؟ وما هي طبيعتها ؟

وفق ما ورد عن المؤرخين فان الجزائر كانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 اثر حرب الاستقلال التي خاضتها ضد بريطانيا (1783/1775).[1]

و تجدر الإشارة هنا انه قبل إعلان الولايات المتحدة استقلالها عن بريطانيا ، كانت سفنها تمر عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا وجوازها ، و لكن بعد الاستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص ، فأصبحت سفن الولايات المتحدة معرضة لخطر القرصنة الذي كان سائدا آنذاك، خاصة من طرف دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر . والتي تتعهد بعدم التعرض لسفن الدول التي توقع معها معاهدة سلم وتدفع لها ضريبة سنوية ، وفي هذه الآونة حاول الأمريكيون إيجاد حل لتجارتهم وسفنهم فكانت الخطوة الأولى التي اتخذها الكونغرس تقضي بان تتضمن المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوربية نصوصا أو فقرات تعدها فيها بالحماية ضد القراصنة كما كانت تفعل بريطانيا من قبل. [2]

و بذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا وفرنسا ، وعقدت معهما معاهدتي التجارة و الصداقة في (1778- 1782) على التوالي ، وتضمنت كلا المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة تدخل فرنسا و هولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، بالنظر إلى نفوذهما لدى الجزائر وبقية دول المغرب وفشلت محاولة ثالثة تتضمن فقرة مماثلة في معاهدة مع بريطانيا و مجمل القول بان المحاولات الثلاث باءت بالفشل، إلا أن فرنسا و عدت بتقديم مساعدتها

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم " **شخصية الجزائر الدولية و هيبتها العالمية قبل 1830 ، الجزء الأول** " (الجزائر : دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، سنة 1985)ص 248

[2] حشود نور الدين " **العلاقات الجزائرية – الأمريكية 1992– 2004** "–(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري – قسنطينة – كلية الحقوق قسم العلوم السياسية – السنة الجامعية)2005 ص 16

لإقامة معاهدة مباشرة بين الولايات المتحدة و الجزائر قصد حماية سفنها وذلك بعد مفاوضات ، قد تكون متبعة للأمريكيين على حد قول وزير البحرية الفرنسي **دوسارتين** .[1]

في عام 1785 تم عقد معاهدة بين الجزائر واسبانيا تسمح للسفن الجزائرية باجتياز جبل طارق ، مما أقلق الأمريكيين من هذه المعاهدة و جعلها تعقد مهمتهم، و بعد أسابيع طرف الجزائريين ، ودخل الطرفان في مفاوضات لتخليص الأسرى ،إلا أنها فشلت لعدم الاتفاق حول المبلغ المدفوع . وبعد ذلك سعي **جيفرسون** لتكوين تحالف ضد الجزائر ضم الدانمارك وإيطاليا و هولندا واسبانيا و كذا روسيا . إلا أن كل هذه المساعي باءت بالفشل لأن كل دولة تريد أن تحتفظ بعلاقات ودية خاصة مع الجزائر .[2]

وبعد كل هذه المحاولات ، عرض الرئيس الأمريكي **جورج واشنطن** على الكونغرس مشروع لعقد معاهدة سلم مع الجزائر في 08 ماي 1792، فوافق مجلس الشيوخ ورغم ذلك استمرت المفاوضات في التعثر، فقرر مجلس الشيوخ إنشاء أسطول بحري لمقاومة الأسطول الجزائري، حينها قال **ادمز** نائب وزير الخارجية **جيفر سون** " إن محاولاتك الحربية ضد الجزائر لم تكن أجدى و أكثر نفعا من مساعي الدبلوماسية " و استمرت الجهود الدبلوماسية إلى جانب محاولة بناء الأسطول الأمريكي، حيث كان من المتوقع وقف بناء الأسطول الأمريكي في حال التوصل إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر .

وبعد الكثير من المفاوضات و الوساطات، تم الاتفاق على عقد معاهدة سلم بين الولايات المتحدة و الجزائر ، وهي المعاهدة الأولى للسلام بينهما ، في نوفمبر 1795 وصادق

---

[1] المكان نفسه

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم " **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 الجزء الأول** " مرجع سبق ذكره، 219

عليها الكونغرس في 02 مارس 1796 . وأمضاها من الجانب الجزائري **الداي بابا حسن** و عن الولايات المتحدة المبعوث الخاص **جوزيف دونالدسن** وقد حررت بالعربية أصلا .[1]

ودارت هذه المعاهدة حول ثلاث نقاط رئيسية هي :

1/ إطلاق سراح الأسرى الأمريكيين .

2/ إقامة سلم دائم مع الجزائر .

3/ توسط الجزائر، بطلب من أمريكا، لدى كل من **حمودة باشا**، باي تونس، و **محمد يوسف كرمنلي**، باي طرابلس لعقد معاهدة سلم معها بضمان داي الجزائر .

و فعلا فقد عقدت معاهدة، بعد ذلك، بين أمريكا و كل من تونس و طرابلس .[2]

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الجزائرية :

من عجيب المفارقات، أن تكون أمريكا التي كانت الجزائريين بين أولى الدول التي اعترفت بها و عبر لها **الداي حسين** عن مواقفه الودية و إعجابه بكفاحها ، وانه معجب بالولايات المتحدة الأمريكية هذه الأمة الجديدة، هي نفسها تقف موقف المعاداة للجزائر في كفاحها التحريري وموقف المساندة التامـــة و التأييد المطلق للاستعمار الفرنسي .

زيادة على التأييد السياسي الدبلوماسي، بالضغط على جميع الدول، التي كان يمكنها الضغط عليها، حتى لا تساندنا وزيادة عن مواقفها في هيئة الأمم المتحدة وميثاق الحلف الأطلسي، هاهي معادية للجزائر ولإقامة الحكومة الجزائرية المؤقتة فتقول رسميا :

يوم 26سبتمبر 1958، بعد أسبوع واحد من الإعلان عن تكوينها ما يلي :

---

[1] حشود نور الدين"**العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992–2004)** "مرجع سبق ذكره، ص 17

مولود قاسم نايت بلقاسم " **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 الجزء الأول** " مرجع سبق ذكره، ص 219[2]

" إن أمريكا لن تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة لأسباب قانونية ، و ذلك أنها لا تتوفر فيها الشروط الثلاثة الضرورية للاعتراف بها ، و المحدد منذ عهد **توماس جيفرسون** (وزير خارجية ثم رئيس للولايات المتحدة)و هي :

1/ امتلاك جهاز حكومي

2/ قبول الشعب بها

3/ إدارة هذه الحكومة الجديدة في القيام بواجباتها الدولية وقدرتها على ذلك .

ثم ما أصدرته من تصريحات من " جزئية الجزائر التي لا تتجزأ من فرنسا " .[1]

كما أنه من ناحية أخرى فان الأمريكيون كانوا على بينة من أهمية الوجود الأروبي في الجزائر، أكثر من واحد مليون مستوطن كانوا يهيمنون على الاقتصاد و السياسية، لذا فان واشنطن كانت تدرك جيدا أنه أي محاولة للتأثير على السياسية الفرنسية في الجزائر تؤدي حتما الفرنسيين باهتمامهم بالتدخل في شؤونهم الداخلية .[2]

المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية الجزائرية فترة 1962-1991

لقد شغل التوجه الجزائري بعد الاستقلال بال الكثير من الساسة الأمريكيين من بينهم السيناتور الجمهوري **باري قولد ووتر**، الذي تساءل قبل الاستقلال بفترة وجيزة قائلا " ماذا سيصبح الجزائريون على مدى السنين الخمس أ والعشر القادمة هل سيكونوا أصدقاء لنا أم لاتحاد الشيوعي ؟

لقد تم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحكومة الجزائرية في 29سبتمبر 1962 و كان و**يليام بورتر** أول سفير لها في الجزائر في ديسمبر 1962، إلا أنه و بالمقابل لم يصل السفير الجزائري إلى الولايات المتحدة إلا في 05 سبتمبر 1963، و ه وما اعتبره الأمريكيون

---

[1] المرجع نفسه ص 248

[2] IRWINM WALL ' **les états unis et la guerre de l'Algerie** 'traduit de l'anglais par PHILIPPE ETIENNE RAVIART
(paris : edition soleb , année 2006) p 34

راديكالية و معاداة للغرب . و أثناء تواجد الرئيس الجزائري **أحمد بن بلة** في الأمم المتحدة لحضور اجتماعات الجمعية العامة وجه له نظيره الأمريكي دعوة للحضور للعاصمة واشنطن و اجتمع معه سنة 1963 . إلا أن هذه الزيارة فقدت معناها بعد توجه **بن بلة** إلى هافانا والتقى بكاسترو وطالب بإخلاء القاعدة العسكرية الأمريكية في غوانتانامو واعتبرها رمز للامبريالية و الاستعمار ، وفي المقابل اعتبر كوبا رمز الثورة لهذه الأسباب تم اعتبار الجزائر كوبا الثانية حسب النظرة الأمريكية .

أما على الصعيد الاقتصادي فكانت المساعدات الأمريكية للجزائر معتبرة في السنوات الأولى للاستقلال، حيث قدرت خلال سنة 1962 حوالي 38 مليون دولار . وبلغت سنة 1963 حوالي 39 مليون دولار ، بلغت سنة 1964 مبلغ قدره 43 مليون دولار، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قررت في 1965 خفض هذه المساعدات إلى غاية تغير الجزائر لمواقفها المتصلبة اتجاهها .[1]

أما خلال فترة **هواري بومدين** ، وبحدوث الانقلاب الذي قام به وزير الدفاع **هواري بومدين** على الرئيس **بن بلة** بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين البلدين، فبعد 17 يوما من الانقلاب اعترفت الحكومة الجديدة، و كرد فعل بعث الرئيس الجزائري برسالة إلى الرئيس **جونسون**، معربا له عن رغبته في توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة في كل الميادين .

و في هذه الفترة كانت الجزائر حاضرة بقوة على الصعيد الدبلوماسي إلى جانب قضايا العالم الثالث و التحرر و تصفية الاستعمار ، وإقامة نظام اقتصادي عالمي يساوي بين فرص دول الجنوب و الشمال .

وفي نهاية 1966 و بداية 1967 عرفت العلاقات بين البلدين توترا ملموسا بسبب التصريحات الجزائرية الرسمية المعارضة للامبريالية الأمريكية في الفيتنام و الشرق الأوسط وإفريقيا

---

[1] حشود نور الدين"**العلاقات الجزائرية الأمريكية (1992-2004)** "مرجع سبق ذكره، ص 23

و أمريكا اللاتينية، في هذه الفترة سجل تراجع للمساعدات الأمريكية الاقتصادية للجزائر ، حيث بلغت 11 مليون دولار فقط .

في 6 جوان 1967 قامت الحكومة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن بسبب الدعم المطلق لإسرائيل في حرب 1967، و معارضتها للقضية العربية و تعتبر هذه المحطة قمة التوتر في العلاقة بين البلدين .

وفي 1974/04/11 استقبل الرئيس الأمريكي نظيره الجزائري في البيت البيض عندما جاء هذا الأخير إلى الدورة الخاصة للأمم المتحدة حول المواد الأولية ، و هذه الحادثة تعتبر ذاتها سابقة ،حيث يقوم الرئيس الأمريكي باستقبال رئيس دولة لا تربطه معها علاقات في تلك الفترة .[1]

ومع زيادة الاهتمام الأمريكي بالجزائر أدرك وزير الخارجية الأمريكي **كيسنجر** انه سيكون لها دور مهم في قضية الشرق الأوسط، فقام بالاجتماع مرتين مع الرئيس **هواري بومدين** خلال 1974/1973 لمناقشة تطورات قضية الشرق الأوسط، كما وجه الرئيس الجزائري رسالة تهنئة إلى الرئيس **فورد** أملا فيها تطوير العلاقات بين البلدين و كنتيجة لهذه الاتصالات الدبلوماسية المتكررة تم إعادة العلاقات بين الطرفين من جديد في 12 نوفمبر 1974 .

و مع بروز مشكل الصحراء الغربية و اختلاف وجهات النظر بين الجزائر و المغرب حوله، حاولت الولايات المتحدة التزام الحياد على الأقل في هذه الفترة ، و ذلك حفاظا على مصالحها مع الطرفين .

---

[1] المرجع نفسه ص 27

وعلى الصعيد الاقتصادي ، سنة 1976 أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الشريك التجاري الرئيس للجزائر بدل فرنسا باستحواذها على 24.4 % من التجارة الخارجية الجزائرية .[1]

ما يمكن استخلاصه من هذه العلاقة في هذه الفترة ه وتميزها بالاضطراب تارة و التحسن تارة أخرى في ظل اختلاف المصالح و التوجه الأيديولوجي ، فيمكن أن نجد في كل مرة تقارب على الصعيد الاقتصادي إلا و تأثر بالاختلاف الأيديولوجي المتعلق بالقناعات الأساسية لكل طرف، وما يمكن التعبير عنه بالمفارقة الأيديولوجية البراغماتية .

فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد :

بوفاة الرئيس **هواري بومدين** في أواخر سنة 1978 و بمجيء الرئيس **الشاذلي بن جديد** عاد الأمل لواشنطن لإعادة التقارب بينها و بين الجزائر ، واعتقد الأمريكيون أن السياسية الراديكالية للجزائر اتجاه الولايات المتحدة ستتغير . و في السنوات الأولى من حكم **الشاذلي بن جديد** جاءت أزمة الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم الطلبة اثر اقتحامهم السفارة الأمريكية في طهران سنة 1979، و الذي لعبت فيه الجزائر دور الوسيط الناجح في تحرير الرهائن ، وبرهن ذلك على وزن الدبلوماسية الجزائرية على التعامل مع الأزمات .

لكن إدارة الرئيس **ريغن** لم تثمن هذا الإنجاز ، ولم توجه دعوة للرئيس الجزائري، بل أكثر من ذلك تبنت الاتجاه نحوالمغرب الحليف الذي تربطهما مصالح حيوية . ودعمت موقفه من قضية الصحراء الغربية بإقرار حقه في مراقبتها و إدارتها ، و هذا ما ردت الجزائر باعتباره خطوة أولى لبسط السيادة المغربية على المنطقة ككل ، وبمباركة الولايات المتحدة الأمريكية .

---

[1] المكان نفسه.

وعلى صعيد التعاون العسكري فإننا لا نجد له أي اثر قبل سنة 1980، فالجزائر كانت الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تستفد من برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية لدول المنطقة، على عكس تونس، ليبيا و المغرب .

والمحطة التالية في جولتنا عبر تاريخ العلاقات بين البلدين هي زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن في 1985/04/17 في سابقة تعتبر أول زيارة رسمية من نوعها ، و قد تكون بداية التحول في مسار علاقات البلدين .[1]

المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية – الجزائرية فترة التعددية الحزبية .

في هذه المرحلة، نلاحظ أن الموقف الأمريكي يتسم بنوع من الحذر والتردد من جهة و المنطق البراغماتي من جهة أخرى، كما انه يختلف ما بين الجمهوريين والديمقراطيين .

من الناحية النظرية ، و على مستوى الخطابات الرسمية، كثيرا ما أكدت الولايات المتحدة أن على الجزائر التوجه صوب الديمقراطية . و فتح المجال للتعددية الحزبية والسياسية، إجراء الانتخابات واحترام حقوق الإنسان ... الخ فقلد باركت دستور 1989 الذي أقر التعددية و أبدت إجراء الانتخابات التشريعية لسنة 1991، و وجهت مذكرة رسمية للحكومة الجزائرية سنة1994 تضمنت :

1/ ضرورة تطوير الحكم في الجزائر ليكون أكثر ديمقراطية .

2/ استئناف العملية الانتخابية

3/ إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية

4/احترام حقوق الإنسان .[2]

---

[1] (المرجع نفسه) ص 27

[2] عديلة محمد الطاهر " **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية 1999/2004**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع علاقات دولية والعولمة (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، سنة 2005/2004)ص 105

فمع انتصار الإسلاميين في الانتخابات البلدية لعام 1990 و فشل المفاوضات بين النظام و الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1994، تغير الموقف الأمريكي مرة أخرى لصالح الإسلاميين . فهناك عدة عوامل تجعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبنى هذا الموقف والذي يعتبر في نفس الوقت موقف خطير من قبل العواصم الأروبية .فواشنطن لا تعتبر الإسلام المحافظ أو المعتدل معاد للغربين و المؤسسات الحرة، هذا مسموح مادام لا يعادي و يتحدى المصالح الأمريكية .[1]

ثم بعد ذلك باركت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، و التي أتت بزروال على رأس الجمهورية ، وأثنت على انتخابات 1999 التي أفضت إلى أن يتولى **بوتفليقة** الحكم ، و رحبت بالانتخابات التشريعية لعام 2002و التي قال بشأنها الناطق باسم الخارجية **الأمريكية ريتشارد باوتشر**، أن بلاده مرتاحة لتنظيم هذه الانتخابات في الجزائر و التي هي في طريق تعزيز الديمقراطية ، وأن على الرئيس **بوتفليقة** و حكومته بذل المزيد من الجهود لتحقيق ذلك .

والرئاسية لعام 2004 في هذا المنحنى العام، حينما أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية في تصريحها أن فوز الرئيس **بوتفليقة** ه وانتصار لمسيرة الديمقراطية في الجزائر .

إن الولايات المتحدة عملت على دعم مختلف الانتخابات التي عرفتها الجزائر، كأحد آليات تجسيد الديمقراطية و كان هناك توافق بين الجمهوريين و الديمقراطيين في هذا الشأن ، لكن هناك بعض المواقف التي عرت على حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم الديمقراطية التي تهدد مصالحها . وتجلى ذلك في تفاعلها مع ما أفرزته الانتخابات التشريعية لسنة 1991 التي فازت فيها الجبهة للإنقاذ الإسلامية بأغلبية المقاعد، حيث أن الإدارة الجمهورية بقيادة **جورج بوش الأب** ساندت بشكل غير مباشر وقف المسار الانتخابي عام 1992، وذلك عندما اكتفت بالتأسف عن وقف العملية الديمقراطية في الجزائر ، أن موقفها

[1] JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE avec la contribution de Melle HELENE PRESTAT ' **les Etats Unis et le Maghreb** ' (paris : confluences méditerranée , année 2010)

فسر آنذاك لمعاداتها الشديدة لظاهرة الإسلام السياسي حيث رفضت جملة و تفصيلا أن يصل إلى الحكم أ وحتى أن يشارك فيه . و لقد عبر عن هذا الصحفي الأمريكي **دانيال بالست،** حينما نشر مقالا له في مجلة Middle East Quarkoly يشير فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف ضد تسلم الإسلاميين الحكم في الجزائر وأن عليها أن تقف مع الحكومة الجزائرية التي هي في نهاية المطاف لا تشكل تهديدا لمصالحها .[1]

أما في عام 1995، عادت الولايات المتحدة إلى السياسية أكثر دعما للنظام القائم ضد عناصر التي تهدد الاستقرار بما في ذلك الاسلامين .

لكن واشنطن تريد أن تبقى بعيدة عن إدارة الملف السياسي الجزائري ، فالإدارة الأمريكية تراهن على توظيف المزيد من الاستثمارات من طرف فرنسا لتغير الوضع، باعتبار أن الجزائر ليست مهمة جدا لهم ، و أن الدور الثانوي بالنسبة لهم يبقى كافيا .[2]

لكن بعد وصول **بيل كلينتون** إلى الرئاسة سنة 1993، حاولت الإدارة الأمريكية نهج خط بديل عما انتهجته الإدارة الجمهورية من قبل، حيث ركزت أكثر على المسائل الاقتصادية في تعاملها مع الجزائر ، و ارتأت ضرورة التعامل بحكمة مع مختلف ما تفرزه الأوضاع الداخلية الجزائرية ، و بالتالي أبدت مرونة في التعامل مع الإسلاميين لاعتقادها بإمكانية وصولهم إلى السلطة و حتى لا يتكرر سيناريو ايران الخمينية من جهة و من جهة أخرى دعم النظام في مواجهة من أسمتهم بالأصوليين وظل الموقف يشوبه الحذر والتريث .[3]

وعملت إدارة **جورج ولكر بوش** -الابن - على انتهاج نفس الخط الذي اختطه الديمقراطيون حيث أن المقابلة التي اختص بها **بوش** الرئيس **بوتفليقة** في سنة 2001، لم يثر معه فيها أي أسئلة تتعلق بالأوضاع الداخلية الجزائرية ، و إنما اثر فتح الملفات الاقتصادية ،

---

[1] عديلة محمد الطاهر " **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية 2004/1999**" مرجع سبق ذكره، ص 106

[2] JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE ' les Etats Unis et le Maghreb ' OP.CIT p 9

[3] عديلة محمد الطاهر " **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية 2004/1999**" مرجع سبق ذكره، ص 106

ليستمر بذلك غض الطرف عن الضغط الذي يمكن أن تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الجزائري فيما يخص قضايا الديمقراطية والحريات الفردية وحقوق الإنسان .

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001، جاءت لتؤكد عودة المنظار الأمني كعامل رئيسي محدد لسياسية الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية و معها حسم الموقف لصالح النظام القائم ضد كل ما يمكن أن يهدده ، في مقدمته الإسلام السياسي .[1]

و بناء على ما سبق فان الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم بحق الديمقراطية في الجزائر ، و انما تهتم فيها بالقدر الذي يخدم مصالحها .

وكخلاصة لهذا المبحث و المتعلق بالتطور التاريخي للعلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر منذ اعتراف الجزائر بالولايات المتحدة كدولة مستقلة ، يبدو جليا التذبذب و عدم الاستقرار ، الذي طغى على هذه العلاقة التي مرت بأزمات في فترات متفرقة وصلت إلى حد قطعها، لكن تبقى العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر علاقة مصلحة اقتصادية بالدرجة الأولى .

المبحث الثاني: السياسية الأمريكية في ظل المتغيرات الجديدة

إن السياسية الخارجية الأمريكية بالتحديد اتجاه أي دولة ترتكز على المكانة التي تكتسبها هذه الدولة في إطارها المحلي و الإقليمي و الدولي والتي تمنحها التميز لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية ، و في ظل المتغيرات الجديدة للبيئة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و التي أعطت اهتمام متميز للجزائر . لذا سنحاول معرفة مكانة الجزائر بالنسبة للسياسية الخارجية الأمريكية .

---

[1] المكان نفسه

المطلب الأول : الموقع الجيوبوليتكي للجزائر

إن للجزائر خلفية تاريخية وثقافية و موقع جغرافي استراتيجي يكفل له مكانة فريدة في نظر الأوربيين في كل زمان، فهي تشكل نقطة اتصال مع كافة أنحاء الشمال الإفريقي وبلاد الشرق الأوسط و دول إفريقيا جنوب الصحراء مما جعل الجزائر طرفا مهما في القيام بدور الوسيط أ وهمزة الوصل بين تلك الدول .

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الأفريقية بين خطي طول 9 غرب غرينتش و 12 شرقه وبين دائرتي عرض 19 و 37 شمالا مساحتها تقدر ب 2381714 كلم2، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي ، فيتراوح بين 1200 كلم على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف غدامس وتحيط الجزائر عدة دول بسبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم و ليبيا 982 كلم و من الغرب المملكة المغربية ب 1559 كلم وفي الجنوب النيجر ب 956 كلم و مالي ب 1376 كلم و موريتانيا ب 463 كلم و من الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كلم .[1]

تركز معظم الدراسات الكلاسيكية و الحديثة في العلاقات الدولية على أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي و السياسي، من هذا المنطلق فان أهمية الجزائر على مستويات إقليمية، فالجزائر تتوسط المغرب العربي و تشكل بذلك محور اتصال بين قطبيه الشرقي و الغربي ، و من الصعب بناء أي مشروع سواء كان اقتصادي أ وسياسي أو أمني في هذه المنطقة .

من جهة أخرى تنمي الجزائر إلى حوض البحر الأبيض المتوسط حيث جعل منها التاريخ، كما جعلت منها الجغرافيا، رافدا من روافد الحضارة المتوسطية ، و أصبحت محورا هاما للتبادل و التعاون مع القارة الإفريقية، يتجلى ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز الطبيعي في الجزائر، عبر اسبانيا وإيطاليا حيث انه لدى الجزائر عدة خطوط أنابيب تنقل الغاز

---

[1] هشام صاغور " **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الجزائر** " مرجع سبق ذكره ، ص 21

الطبيعي إلى أوروبا، وستلتقي بعضها مع خطوط الأنابيب المقترحة لنقل الغاز من إيران إلى أوروبا. الخط الأول طوله 670 ميلا و ينقل نح و 2.32 مليار قدم مكعبة يوميا عبر البحر المتوسط وتونس إلى إيطاليا ، و قد اكتمل بناء الخط في عام 1983 وتضاعفت سعته عام 1994، فضلا عن توسعات مستقبلية ليتمكن من ضخ 48 مليار قدم مكعب يوميا .[1]

خريطة توضح موقع الجزائر :المصدر.genicivile.com تاريخ الاطلاع 2015/03/15

على الساعة 11سا30 د

[1] سي محمد امين " المدركات الاستراتجية الأمريكية تجاه الجزائر – إدارة جورج بوش نموذجا "

http :llwww.arabtimes.com/portal /article_display_/cfm.articleID =14685 date du 15/06/2015 à 15h00

و يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة و المؤثرة على الصعيد العالمي، البعد الأول هو بعد الهوية و الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، و مازالت الجزائر تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية و الإستراتجية لمنطقة المتوسط ، و هي من بين أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي و المناطق الحساسة في السياسية العالمية ويتجسد هذا البعد الاستراتجي في موقع الجزائر القريب من القارة الأوربية ويتداخل معها ، لأن المتوسط تاريخيا كان دوما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي و إنساني مع أوروبا .

و تعتبر الجزائر بحكم انتمائها قطبا هاما في العالم العربي و الإسلامي ، عربيا حيث تعد التجربة الرائدة في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بشكلها الأمني و السياسي، حيث انتقلت من مرحلة المأساة الوطنية إلى مرحلة السلم و المصالحة الوطنية . [1]

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الجزائر كدولة محورية ن ذلك بسبب النفط و الغاز وكذلك بموقعها المركزي و تأثيرها على المغرب العربي، لها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، طموحات بتجديد معداتها و الأسلحة وقدرات قواتها المسلحة، كما تستضيف الجزائر العاصمة المركز الافريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب (CAERT). [2]

ان الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا يخرج كذلك عن دائرة مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرح كمشروع بديل ينافس المشروع المتوسطي الأوروبي .

إسلاميا دورها النشيط في منظمة المؤتمر الإسلامي بدبلوماسية هادئة و متوازنة تعكس التجربة السياسية للنخبة السياسية الحاكمة .

ومتوسطيا تعد الجزائر شريكا استراتجيا هاما مع الحلف الأطلسي كحلقة أرضية و بحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا و كبوابة إستراتجية نح ودول الساحل الأفريقي، التي تهتم

أ. هشام صاغور " **السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** " مرجع سبق ذكره .أ

[1] ص220

[2] JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE ' **les Etats Unis : une puissance méditerranéenne**' (paris : confluences méditerranée, année 2010) p 31

بها واشنطن في إطار مبادرة " **البان –ساحل** " كما سميت، حيث تهدف هذه المبادرة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع دول الساحل الأفريقي كموريتانيا و النيجر و المالي وتشاد بالإضافة إلى الجزائر لمكافحة ظاهرة الإرهاب، و هو ما عبر عنه المساعد الخاص لنائب وزير الدفاع الأمريكي **فانسون كارن**.[1]

من ناحية أخرى، كتب **بول كيندي** في مقال شهير في فورين افار foreign affaires، حيث تحدث في المنظومة المستقبلية عن النظام العالمي للولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أصر على مفهوم الدولة المحورية، ضروري إعطاء الجزائر دور إقليمي في البحر الأبيض المتوسط .

في تصريح ل **روبرت بلليتر** مساعد لشؤون الشرق الأدنى " الجزائر هي ثاني اكبر دولة في افريقيا ويلعب دور القيادة في شمال افريقيا و الشرق الأوسط و منطقة البحر الأبيض المتوسط ككل ".

الجزائر تدعم عملية السلام في الشرق الأوسط و مهمة في الجهود الإقليمية لتعزيز الأمن و الاستقرار والسلام .[2]

وهذا ما يدفعنا للقول أن المدرك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه البعد الاستراتيجي للجزائر يتعدى الإطار الإقليمي . ليشمل القارة الإفريقية (خاصة منطقة الساحل الغنية بالنفط) فمن حيث المساحة، تمثل الجزائر 8% من مساحة القارة، كما تعتبر بوابتها الشمالية ، إذ تمكن دول الساحل الافريقي ، بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية من الوصول موانئ العالم ، وتزيد الأهمية خاصة مع الاكتشافات الضخمة في منطقة الساحل الإفريقي و

[1] هشام صاغور " **السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** " مرجع سبق ذكره ،ص220

[2] BERNARD RAVENEL ' **l' Algérie s'intègre dans l'empire** '(paris : confluences méditerranée n° 45, année 2003), **p** 116

الخليج الغيني ، و هي المناطق التي تركز عليها السياسية الطاقوية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية لتنويع مصادر الإمدادات خصوصا لتجنب الصدمات النفطية المستقبلية في الشرق الأوسط .[1]

الجدول رقم 01 أهم الدول الإفريقية التي تمتلك احتياطي بترولي كبير لسنة 2010 مليار برميل

الدولة	ليبيا	نيجريا	الجزائر	أنغولا	السودان
الاحتياطي البترولي	44.3	37.2	12.2	9.5	5

الجدول رقم 02 أهم الدول الإفريقية التي تملك احتياطي مهم من الغاز الطبيعي على الترتيب لسنة2010

(تريليون قدم مكعب)

الدولة	نيجريا	الجزائر	مصر	ليبيا	باقي الدول الإفريقية
احتياطي الغاز	185.3	159.0	1258.0	54.4	38.1

المصدر : Anthony H. Cordesman, Aram Nerguizian Charles Loi. THE NORTH AFRICAN MILITARY BALANCE: Force Developments&Regional Challenges. Report . Center for Strategic and International Studies CSIS. December 7, 2010 p 13

المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر و أثارها على العلاقات الأمريكية – الجزائرية .

دفعت المتغيرات الهيكلية التي شهدها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفياتي بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم و أولوياتهم القومية، حيث أن تزايد تهميش القارة الأفريقية ومنطقة المغرب العربي في منظومة التفاعلات الدولية ، قد سمح لبعض دوائر صنع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر القيم و المبادئ الأمريكية بطرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه إفريقيا . و من الجلي انه قبل عام 1989، استحوذت اعتبارات الحرب البادرة على اهتمامات صانعي القرار الأمريكي حتى أنها غطت على غيرها من الأهداف والمصالح الأخرى، أما وقد تغيرت الأوضاع الدولية و الإقليمية

[1] هشام صاغور " **السياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر** " مرجع سبق ذكره ،ص220

بزوال مناخ الحرب الباردة و ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى تحاول بسط هيمنتها على النظام الدولي الجديد ، أفضت إلى إعادة توجيه السياسية الأمريكية نحو إفريقيا والمغرب العربي و ظهرت خطوات جادة نح وزيادة الاهتمام بهذه المنطقة من قبل الرؤساء المتعاقبين على الإدارة الأمريكية، ولعل أوضحها هو تشكيل القاعدة العسكرية " **افريكوم** " من قبل الولايات المتحدة في إفريقيا هدفها حسب المزاعم الأمريكية حفظ السلام في القارة، من هنا بدأت كل الدلالات تشير إلى المكانة الإستراتجية التي أصبحت تحظى بها القارة الإفريقية في أجندة السياسية الأمريكية والتي تزايدت أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2011.[1]

لقد تمثلت تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 على الظاهرة الإرهابية كحد في تفاعل الظاهرة أكثر و زيادة تناميها، و كذا تدفق الأسلحة و الأدوات التخريبية الخاصة بالأعمال الإرهابية، خاصة في منطقة القرن الإفريقي و منطقة الساحل، مع زيادة الاهتمام الدولي بالظاهرة الإرهابية في افريقيا وزيادة محاولات التدخل مع قصور الأمم المتحدة في مثل هذه المسألة .

[1] جميل مصعب محمود " **تطورات السياسية الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية** " مرجع سبق ذكره ، ص 65

الشكل : خريطة توضح مناطق تواجد التهديد الإرهابي في المنطقة المغاربية والساحل.

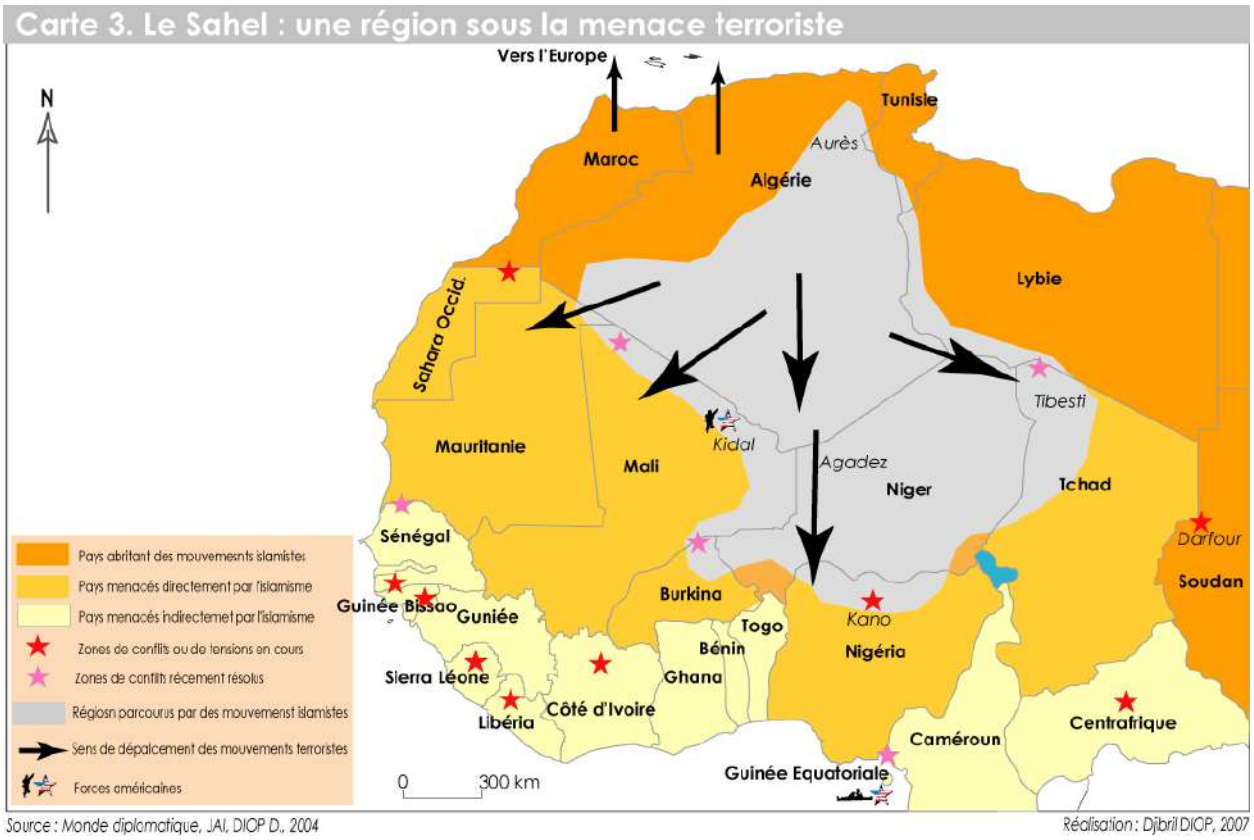

المصدر Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.caIMGpdfAfrique_USA.pdf.pdf). p : 14

ومما عزز زمن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أكثر، خاصة مع توجهاتها الإفريقية مؤخرا و بحثها المتزايد عن النفط و المواد الأولية ورؤيتها إلى إفريقيا كبديل عن نفط الشرق الأوسط .[1]

بعد انفجارات 11 سبتمبر و التي أصابت نيويورك وواشنطن و اهتز لها العالم و كان لها الأثر الكبير على كبريات التوجهات العالمية و تسببت في إعادة صياغة الاستراتجية الأمريكية ، وليس اتجاه الجزائر فحسب، بل اتجاه العالم ككل . فبعدما كان المنظور الأمني احد خيارات

[1] ادريس عطية " **الإرهاب في افريقيا : دراسة في الظاهرة وليات مواجهتها** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر : جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية و الاعلام – قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية – السنة الدراسية 2010-2011)

الاستراتجية الأمريكية أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 المنظور الوحيد لها ، و من جهتها الجزائر بوصفها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب ، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربته ، فقد أبدت رفضها باستهداف المدنيين وأدانت هذه الهجمات و أبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته وقد أكد السفير الأمريكي بالجزائر **دافيد هيوم** بأن الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر .[1]

دخلت الولايات المتحدة في حرب شاملة دون عد ومحدد ولا مكان محدد ن حيث تحولت من الحرب على الارهابين نحو الحرب على الإرهاب، حيث تستعين بالجزائر في الفترة الحالية لعدة أسباب :

من بينها كونها دولة مسلمة عانت من الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان ، فتعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع الجزائر يجعل حربها على الإرهاب والتي تركز في الأصل على محاولة القضاء على تنظيم القاعدة و جماعات إسلامية متطرفة أخرى .

تبد وان حرب ضد الإرهاب وليس الإسلام ، حيث انها و بقيت ترتكز على الدول الغربية فقط ، فان ذلك يزيد من أدلة الأطراف التي ترى انها حرب دينية .

أن تجربة شمال افريقيا في مكافحة الإرهاب أصبحت محط تركيز الولايات المتحدة الأمريكية في حين كانت التجربة الجزائرية بالنسبة لها غير مفهومة ووضعت في إطار الحرب الأهلية . في15ماي 1995 أقامت جامعة جورج واشنطن في إطار برنامج الإرهاب في شمال افريقيا و كان ذلك بحضور كل من السفير الجزائري في ذلك الوقت **عثمان بن الشريف** والسفير التونسي **عزوز اينفر** وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في المملكة المغربية النائب في

[1] حشود نور الدين " **العلاقات الجزائرية – الأمريكية 1992–2004**" مرجع سبق ذكره، ص 37

كتابة الخارجية سابقا **روبرت نيومان**، حيث تم مناقشة التهديد الإرهابي في المنطقة و الرد الوطني والإقليمي عليه .[1]

في نوفمبر 2001، التقى الرئيس الأمريكي السابق **جورج ديبلي وبوش** بالرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** لمناقشة التعاون بين البلدين في الحرب على الإرهاب و تم وضع الجماعة السلفية للدعوة القتال ضمن قائمة الجماعات الارهابية سنة2002.

الجزائر في قلب الإستراتجية الأمريكية : يشير الكاتب و الصحفي الأمريكي **بوب ودورد** في كتابه " **خطة الهجوم** " إلى أن صانعي القرار الأمريكي وضعوا الجزائر من بين الدول ذات الأهمية الإستراتجية في مكافحة الإرهاب بعد هذه الأحداث ، و أكد هذا الرأي التصريحات الأمريكية المختلفة المنصبة في هذا الاتجاه من بينها ما ذهب إليه الرئيس **جورج ولكر بوش**، الرسائل إلى رئيس الجمهورية السيد **عبد العزيز بوتفليقة** ، إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب والتكوين القضائي و الإصلاحات الاقتصادية و هي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر بدءا من **ريتشارد ريدمان** إلى السفير **ديفيد بيرس** بالقول أن الجزائر تعد من بين شراكائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب

شهدت العلاقات الأمريكية الجزائرية سنة 2006، حركية سياسية ونشاطات دبلوماسية وأمنية مكثفة بين البلدين بداية بزيارة **روبرت مولير** رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي **وشارل ف. وولد** نائب قائد القوات الأمريكية في أوروبا و **دونالد رامسفيد** كاتب الدولة للدفاع وقبلهم جميعا كانت زيارة وفد من الكونغرس بقيادة **بيتر هويكترا** رئيس اللجنة الدائمة للاستعلامات في جولة للتنسيق الأمني و الاستخباراتي .

---

[1] مريم براهيمي " **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير "(الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة الدراسية 2012/2011) ، ص 178

و لابد من التذكر في هذا الصدد، بالزيارة التي قامت بها كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الخارجية السيدة : **كوندوليزا رايس** للجزائر في إطار جولة مغاربية التي رغم أنها جاءت في أخر أيام نهاية عهد الرئيس الجمهوري **جورج بوش**، إلا أنها حملت رسائل تؤكد على الاهتمام الذي باتت توليه واشنطن للمنطقة المغاربية التي تنتمي إليها الجزائر .[1]

كما شاركت الجزائر في حوار الحلف الأطلسي المتوسطي في المناورات البحرية للحلف ، في 29 سبتمبر 2009، قال متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية : ان القاعدة في شمال افريقيا قد أعطتنا فرصة لزيادة و تقوية روابطنا مع الجزائر لان تواجد الجماعات المسلحة يمثل تهديدا مشتركا لكلينا .[2]

مع إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي **باراك أوباما**، الذي أعطى دفعة جديدة للعلاقات الأمريكية الجزائرية التي شهدت تحسنا خلال السنوات الأخيرة، حيث اجتمعت معطيات متعددة عززت فرص توسيع التعاون الثنائي لا سيما في المجال الأمني والاقتصادي .

تميزت العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2011 – 2012 بتحقيق تقدم نوعي يشهد على توازن الروابط المتميزة التي تجمع البلدين ، و تجسدت ديناميكية هذا التقارب في العلاقات الثنائية التي تعرف تزايدا مستمرا في الزيارات التي أصبحت منتظمة من قبل المسؤولين الأمريكيين إلى الجزائر، حيث أكد سفير الجزائر بواشنطن السيد **عبد الله بعلي** أن " العلاقات تعرف متانة وقوة أكثر على الصعيد الثنائي بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وتوسعت لتشمل التشاور بشأن القضايا الإقليمية و الدولية .[3]

---

[1] بن عائشة محمد الأمين " المثلث الاستراتيجي : الجزائر ، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية "
http : ::www.djazairnews.info /islam/50122-2013 date du 15/01/2015à 14h30mn

[2] مريم ابراهيمي " **التعاون الأمريكي - الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية**" مرجع سبق ذكره ، ص 178

[3] بن عائشة محمد الأمين " المثلث الاستراتيجي : الجزائر ، الطاقة والولايات المتحدة الأمريكية " مرجع سبق ذكره

المطلب الثالث: التنافس الأمريكي – الفرنسي على المنطقة

يرصد المتتبع لمجريات الأوضاع و التطورات في شمال إفريقيا أبعادا جديدة للدورين الفرنسي و الأمريكي و في هذا الجزء من القارة الأفريقية . وقد شكلت الأهمية الجيو-استراتجية الخاصة بشمال أفريقيا ومكانته في الاستراتجيات الكونية، و أضاف الأهمية الاقتصادية و انفجار الثروات المعدنية فيه ، عوامل جذب متنامية لمزيد من الاهتمام الفرنسي الأمريكي بالشمال الإفريقي .

إن فرنسا و إدراكا منها لاستحالة و تعذر استمرار الاستعمار التقليدي لدول المغرب العربي قد عملت على تهيئة سياساتها لمرحلة ما بعد الاستقلال الوطني، ارتكازا على زخم ثرائها الاستعماري في هذه المنطقة الحيوية و المحورية للمصالح الفرنسية . فقد عملت على توطيد علاقاتها بدول شمال إفريقيا في جميع المجالات .[1]

فقد حاول البريطانيون والفرنسيون الوقوف وجه التطلعات الأمريكية، حيث كانوا يرون أن هذا الفضاء حكرا على الأوربيين، ولذلك تلقى قنصل فرنسا بالجزائر عام 1786 من حكومته قرار تطلب منه أن يقف في وجه التغلغل الأمريكي بكل ما أوتي من وسائل غير أن ذلك لم يمنع واشنطن من فتح قنصلية لها في منطقة شمال إفريقيا في 1791 بطنجة .

إلا أن موجة الاستعمار الأوروبي التي عرفتها دول المنطقة في القرن التاسع عشر وتميز الموقف الأمريكي بالحياد وفقا لسياسية العزلة التي تبنتها الولايات المتحدة آنذاك (مبدأ مونرو 1820) جعلت البداية الفعلية للتاريخ الحديث للعلاقات الأمريكية مع دول المغرب العربي في

---

[1] السيد عوض عثمان " **التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال و وسط أفريقيا** " (القاهرة : معهد الانماء العربي، الطبعة الأولى، سنة 1989) ص 172

نوفمبر 1942، عشية إنزال القوات الأمريكية في شمال إفريقيا، أثناء الحرب العالمية الثانية تحت قيادة **Robert Morphy** للتصدي و القضاء على الجيش النازي .[1]

فمنذ النصف الثاني من سبعنيات القرن الماضي، نشطت السياسية الأمريكية صوب شمال إفريقيا بخاصة و القارة بصفة عامة ، وعلى ضوء الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط و البحر المتوسط من خلال تدعيم الوجود الأمريكي عن طريق مجموعة من القواعد العسكرية في المتوسط وفق استراتجيتها القاضية بدعم الجناح الجنوبي للحلف الأطلسي و تعزيز السيطرة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط، و يبلغ عدد القواعد العسكرية الأمريكية واتفاقات التسهيلات البحرية التي يتمتع بها الأسطول الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط و المناطق المحيطة به 199 قاعدة .[2]

كما أصبحت واشنطن تولي اهتماما ملحوظا لإفريقيا، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة ، فوضعت خطين واحد استراتيجي خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 والتأكيد على محاربة الإسلام الراديكالي الذي بدا يترسخ في افريقيا . والأخر هو غز والأسواق الافريقية وتأمين إمدادات الطاقة و التي أصبحت أكثر أهمية بعد عدم الاستقرار الذي تعرفه منطقة الشرق الأوسط، اذ أقل من عشر سنوات سيصل البترول المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 25%.[3]

أمام تزايد الاهتمام الأوروبي بالضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، باشرت الإدارة الأمريكية رسم استراتجية جديدة لاستمالة البلدان المغاربية، وهكذا أعلنت واشنطن في

---

[1] الخاج إسماعيل زرقون" **المغرب العربي والصراع الدولي** " (مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد9، معهد الحقوق، المركز الجامعي غرداية، سنة 2010) ص 239

[2] السيد عوض عثمان " **الأجنبي الأمريكي و الفرنسي في شمال و وسط افريقيا**" مرجع سبق ذكره، ص 173

[3] MICHEL ROGALSKI '**Afrique /Etats-unis une relation singulière'** (paris : recherches internationales n°85, année 2009) p 12

نهاية التسعينيات عن مبادرة جديدة للتعاون الاقتصادي (مبادرة ايزنشتات 1997) لتعزيز أواصر العلاقات التجارية بين كل من المغرب و تونس و الجزائر و موريتانيا .

و استمر الرهان الأمريكي على المنطقة بتوقيع الولايات المتحدة مع المغرب على اتفاقية التبادل الحر تهم السلع والخدمات سعيا منها وراء بسط معالم نفوذها في منطقة المتوسط و تعزيز مكانتها التنافسية الاقتصادية أمام الوجود الأوروبي .

كما أعلن الرئيس الأمريكي " **جورج بوش** " عن قرار الولايات المتحدة منح المغرب صفة حليف استراتيجي خارج منطقة الحلف الأطلسي وهي صفة بالإضافة إلى طابعها السياسي، تمنح للمغرب تسهيلات هامة لشراء الأسلحة من الدول المشاركة في هذا الحلف .

من جانب أخر لا يجب فصل القرار الأمريكي عن لعبة تعزيز النفوذ في المنطقة المغرب العربي واستهداف الدبلوماسية الأمريكية في المقام الأول تحجيم دور الاتحاد الأوربي الذي يهدد الزعامة الأمريكية مستقبلا، علاوة على تكريس لعبة التوازن في المنطقة بين المغرب و الجزائر .

فالولايات المتحدة تحت ضغط الشركات النفطية الكبرى ترى في الجزائر دولة إستراتجية من ناحية النفط ، فهي تسعى إلى تعزيز العلاقات مع الجزائر ، ونفس الكلاسيكية مع المغرب .
[1]

و قد تعددت صور و نماذج التزاحم والتنافس الفرنسي الأمريكي في شمال إفريقيا ، و انتقل التحرك الفرنسي صوب الجزائر، وبزيارة لرئيس الوزراء الفرنسي **فابيوس** ، بهدف تنقية العلاقات الثنائية في وقت تتعرض فيه لقدر من الفتور بسبب موقف فرنسا من مشكلة الصحراء الغربية، إذ أن فرنسا انحازت لوجهة نظر المغربية، حيث امتنعت عام 1985 عن التصويت على قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يتعلق بالجمهورية الصحراوية الديمقراطية (جبهة البوليساريو) بينما كانت تدلي بصوتها من قبل لصالح الجمهورية الصحراوية .

---

[1] عادل مساوي و د. عبد العلي حامي الدين "**المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية والإسلامية**" (المغرب) ص 373

أما في الجانب التجاري فقد عرفت سنة 1985، تراجعا كبيرا في العلاقات بين البلدين ، و بصفة خاصة انخفاض الصادرات الفرنسية للجزائر، فمن المعروف أن فرنسا كانت عام 1966، تؤمن 72%من واردات الجزائر و تستوعب 74 %من صادراتها ، أما في السبعنيات بلغت نسبة المنتجات الفرنسية 35 % من واردات الجزائر، كما تمثل المنتجات الجزائرية 30 % من واردات فرنسا . و قد كانت هذه الزيارة محاولة الإصلاح وترميم العلاقات الجزائرية الفرنسية .[1]

أما من جانب أخر فقد عرفت العلاقات الأمريكية الجزائرية تحول هام في السياسية الخارجية الجزائرية ، و هو زيارة **الشاذلي بن جديد** الرسمية للولايات المتحدة في الفترة من 26/22 أبريل 1985، التي وصفها المراقبون بأنها لحظة مهمة في علاقة البلدين ، و التي تعتبر أول لقاء بين رئيسين أميركي و جزائري منذ 23 سنة . و قد بحث قرار الجزائر بتنويع مصادر التسليح ، حيث **أدلى الرئيس الشاذلي بن جديد** بحديث لصحيفة **الواشنطن بوست** جاء فيه، "أن بلاده ترغب في شراء أسلحة من الولايات المتحدة بهدف تنويع مصادر السلاح والتي تتركز أساسا الآن في دول الكتلة الشرقية ، و الجزائر على استعداد لشراء السلاح من أي بلد يحترم سيادتها واستقلالها " .

و على الصعيد الاقتصادي ، استهدفت الزيارة مواصلة سياسية الانفتاح على العالم الغربي مع محاولة الحد من ثقل فرنسا العميل الأول للجزائر : 34 % من الصادرات و المورد الأول لها : 21 % و من المعروف أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الولايات المتحدة وصل عام 1984 حوالي 3.6 مليار دولار . وأن الجزائر هي البلد الثاني المزود للولايات المتحدة بالغاز الطبيعي .[2]

---

[1] السيد عوض عثمان " **التدخل الأجنبي الأمريكي و الفرنسي في شمال و وسط افريقيا** "مرجع سبق ذكره ، ص 178و179

[2] المرجع نفسه ، ص 180و181

الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصحراء الغربية :

قد ظل موقف الحياد ثابتا في قضية الصحراء الغربية ، فقد حاول المغرب بدوره توظيف هذا النوع من التعاون وذلك ببلورة خطاب يستند إلى نوع من التقاطع بين تسوية قضية الصحراء الغربية و مخاطر انتشار الجماعات الإرهابية في صحراء شمال إفريقيا، لكن هذا الخطاب ظل محدودا لكون أطراف الصراع في ملف الصحراء (المغرب–الجزائر) و جدا نفسيهما متساويين من حيث درجة انخراطهما في السياسية الأمريكية لمحاربة الإرهاب بل مدفوعين أحيانا تحت الضغط الأمريكي إلى تبادل المعلومات حول موضوع الإرهاب وانتقال الإرهابيين، خاصة بعد الإعلان عن ميلاد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

موقف الحياد هذا يفسر بكون مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المغرب مختلفة عن مصالحها في الجزائر، فالمغرب في السياسية حليف يعود إلى زمن الحرب الباردة و هو يشكل مدخلا سياسيا في العالم العربي يستعمل كحقل تجارب في مجال إصلاح وبناء المعادلات الديمقراطية في المنطقة، أما الجزائر ، فهي اكتشاف اقتصادي جديد للولايات المتحدة الأمريكية في شمال إفريقيا تعود لفترة ما بعد الحرب الباردة، كما هو سوق استثماري –مستقبلي وحقل الصراع الاقتصادي مع بقايا أطراف الحرب الباردة في المنطقة (الصين).[1]

المبحث الثالث:أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في الجزائر

تهتم السياسية الخارجية الأمريكية بتدعيم علاقاتها مع الجزائر وذلك ساعية إلى تحقيق مصالحها السياسية و الأمنية و الاقتصادية باعتبار الجزائر كشريك قوي في المنطقة لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث عرض هذه الأهداف .

---

[1] عبد الرحيم المنار سليمي "**الولايات المتحدة الأمريكية و قضية الصحراء : جدلية الدعم و التخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية** "(بيروت : مركز كارينغي للشرق الأوسط ، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، سنة2009)ص4/2

المطلب الأول : الأهداف السياسية

منذ بداية التسعينات و حتى جولة الرئيس (**كلينتون**) الإفريقية عام 1998، و إعلان الشراكة الأمريكية الإفريقية، شهدت إفريقيا مدا أمريكيا واسعا وسريعا لتحقيق جملة أهداف تخدم في النهاية السياسية الأمريكية . في ديسمبر عام 1998 قام وزير التجارة الأمريكي (**ويليام ديلي**) يرافقه وفد ضخم بجولة في عدد من الدول الأفريقية كان من أهم أهدافها :

1/ التحضير للانتخابات الأمريكية القادمة في عام 2004، وأن **بوش** بدأها بإفريقيا من أجل استقطاب الأمريكان السود للتصويت للحزب الجمهوري .

2/ مكافحة الإرهاب لاسيما و أن الإدارة الأمريكية، أعلنت قبل الزيارة أن تنظيم القاعدة نجح في إعادة صفوفه في عدد من الدول الأفريقية و أن (**بوش**) حرص على فتح ملف الإرهاب مع بعض الدول الإفريقية، و قد ذكرت صحيفة (لموند الفرنسية) في 2000/7/7 أن وزارة الدفاع الأمريكية تناقش مع بعض الدول في شمال القارة ، و منها الجزائر و مالي إمكانية بناء قواعد عسكرية مؤقتة تستخدم عند الحاجة وأن تتزود الطائرات الأمريكية بالوقود قد تم إبرامها مع كل من السنغال و أوغندة .[1]

فالبرغم من العلاقات المتينة و التقليدية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية مع المملكة المغربية أهم منافس للجزائر في المنطقة المغاربية، حيث رحب الرئيس الأمريكي السابق **بيل كلينتون** بالدور الجزائري، لحل الأزمة في القرن الأفريقي، لا سيما دور الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** في تطوير مسار المفاوضات و توقيع الاتفاق الذي اعتبره خطوة من شانها أن تضع الجزائر حدا لنزاع مأساوي في منطقة القرن الإفريقي، أن الوساطة الجزائرية في هذا النزاع . حظيت اهتمام امريكي خاص انطلاقا من اعتبار الجزائر قطبا حيويا في القارة

[1] جميل مصعب محمود "**تطورات السياسية الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاستها الدولية** "مرجع سبق ذكره ، ص65

الافريقية يصعب الاستغناء عنه ، ويجب استغلاله ليكون عنصرا مساعدا لا معرقلا لاستراتجيتها في القارة .[1]

إعادة رسم الخارطة العربية :

تفتيت الدول العربية الأفريقية : لم تستثن خرائط الصهيوني **برنارد لويس** دول المغرب العربي و الدول العربية في إفريقيا من حالة التقسيم الطائفي و العرقي .

فدول المغرب حسب الكاتب أنها سترى هي الأخرى كبقية الدول العربية تقسيما عرضيا حيث ستقام دويلة البربر على مساحة عرضية تشمل جنوب ليبيا و الجزائر ودولة البوليزاريو وجنوب المملكة المغربية وشمال موريتانيا والغريب أن الخريطة الصهيونية أيضا تقسم الجمهورية التونسية إلى دولتين إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب .[2]

ماذا يدور في الجزائر الان :

عندما تكون الجزائر أقوى و أغنى دولة عربية في المغرب العربي ، ولها أمتن علاقة مع المشرق العربي بسبب تفاعلات الثورة الجزائرية الرائدة التي امتزجت فيها دماء العرب و المسلمين، من المشرق العربي ومن مغربه، تصبح أمريكا غير مطمئنة إلى هكذا دولة لأنها لا بد أن تناصر شعبا فلسطنيا يذبح بوحشية من قبل إسرائيل بأساليب شبيهة بأساليب اتبعها المستعمر الفرنسي في الجزائر وفي نصرتها يصبح المدد الشعبي التحرري بكل دروس نضاله ملحمة شعبية في وجه العدوان الإسرائيلي، من منطلق رد الدين الذي في عنق الجزائر للعرب الين أوصلوها بدعمهم إلى الحرية ، والأمر كذلك فلا بد للغرب من أن يتيقظ في أوروبا – فرنسا لما لها من ثأر و مصالح .

---

[1]، 163 مريم إبراهيمي " **التعاون الأمريكي - الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** " مرجع سبق ذكره

[2] . محمد إبراهيم بسيوني " **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق؟** " مرجع سبق ذكره، ص 101

الولايات المتحدة حرصا منها على الا تقوم في الجزائر قائمة لتلك الروح الوطنية بتلاحم شعبي يرفض وجود دولة مثل إسرائيل ، ويسعى إلى الجهاد في سبيل تحرير فلسطين مما يزيد العوائق في وجه المصلحة الأمريكية الإسرائيلية المشتركة ، ولقتل هذه الروح في مهدها والتي سعى إلى إطلاقها الرئيس **هواري بومدين** كان أن :

- أثيرت نيران العدوان بين المغرب و الجزائر بسبب النزاع حول الصحراء و مطالبة الصحراويين المغرب بقيام دولة صحراوية ، ونضالهم في سبيل ذلك و اتهام المغرب الجزائر بدعم الصحراويين، الأمر الذي أدى إلى نشوب نزاع بين البلدين ارتقى، أو كاد أن يتحول إلى حرب حدودية بينهما .

- دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط النزاع عن طريق وزير خارجيتها الأسبق **جيمس بيكر** في زمن حكم الرئيس **جورج بوش الأب** ، لتبقى مفاتيح النزاع وحله بيدها .

- نشوب حرب أهلية بين السلطة و المعارضة الإسلامية على خلفية الانتخابات الملغاة عام 1992 و التي فاز فيها الإسلاميون بأغلبية المقاعد البلدية وقد أمعنت السلطة في مقاومة هذا الاتجاه، الذي أوصل الجزائر إلى كارثة وطنية تحت سمع وبصر العالم المتمدن .

- مقسمة عرقيا ، بين العرب و البربر وبقية الأقليات الأخرى، مما ينعكس سلبا على استقرار بلدان المغرب العربي .

- منفصلة عن الجسم العربي ، في مشرقه و مغربه بتغليب الثقافة الفرنسية لغة و ممارسة، فلا تعود تؤثر إيجابا في مجريات العمل العربي المشترك ضد الاحتلال الإسرائيلي أو أي حدث أخر يتعرض له هذا البلد أو ذلك من البلاد العربية .

- توجيه رسالة واضحة للعرب ، وهي أن الديمقراطية التي لا يرضى عنها الغرب ، لا يمكن أن تطبق في عالم السياسية العربي، مهما جلبت هذه الديمقراطية من منافع لبلادها ، بل

على العكس سيتم تدعيم النظم السياسية الديكتاتورية و الرافضة للديمقراطية أ وذات الديمقراطيات الشكلية ، قياسا على الديمقراطية الغربية من قبل الغرب نفسه .

- إن الديمقراطية التي توصل الاسلاميين إلى واجهة الحكم في أي بلد عربي ، وخصوصا الجزائر ذات التاريخ النضالي الإسلامي البالغ الأهمية مرفوضة من الغرب لأنها لن تكون في صفه، أ وعلى شاكلته نظرا لتاريخ ذلك الغرب الاستعماري.[1]

إضافة الى ذلك فقد صرح مستشار الكونغرس الأمريكي **وليد فارس**، أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى الجزائر من أقوى المرشحين لقيادة القاطرة الافريقية في علاقاتها مع أمريكا ، و هذا بالنظر لقيادتها الحكيمة وحفاظها على عامل الاستقرار و السلم، مؤكدا بأن الجزائر رافعت دوما لصالح افريقيا قوية حاضرة في معادلة القوى العالمية .[2]

المطلب الثاني : الأهداف الاستراتجية والأمنية

أعلنت الجزائر على لسان رئيسها **عبد العزيز بوتفليقة** : " أنها مستعدة، للاشتراك عسكريا في المعركة ضد الإرهاب في أفغانستان .

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، نجح **بوتفليقة** سريعا في إعادة الجزائر إلى مركزها كحليف للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في الحرب على الإرهاب .

وكانت حادثة اختطاف سياح أوروبيين في أوائل العام 2003 الحدث المفصلي الذي دفع واشنطن إلى الاعتبار أن الجزائر أن تصبح حليفا إقليميا استراتجيا جديدا .[3]

تعتبر الجزائر من أهم الدول العربية الإسلامية التي يتمتع شعبها بروح جهادية عالية ، وقد كان ارتباط العروبة و الإسلام ابن حربها التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي السبب

---

[1] مرجع نفسه، ص 159/158

[2] مصطفى .ح **"الجزائر مشرح قوي لقيادة قاطرة العلاقات بين أمريكا و افريقيا"**
elraed .com /ara/watan/51304 du 13/09/2015 à 15h00

[3] رشيد تلمساني ، " **الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية**" (بيروت : مركز كارينغي الأوسط ،العدد 7 ،سنة 2008) ص 17 .

الجوهري الذي دفع بها إلى مقدمة الدول ذات الشعوب المناضلة في التاريخ الإنساني كله، فكانت بذلك مرشحة للعب دور حاسم في قضية الصراع العربي الإسرائيلي لأسباب عديدة نشير إلى أهمها كما يلي :

- انتصار الجزائر في ثورة شعبها على الفرنسيين تحت راية الترابط العضوي بين العروبة والإسلام من خلال تقديم مليون شهيد ثمنا لتحرير الأرض الجزائرية من الاستعمار الفرنسي، الذي اعتقد يوما أنه قد ملك الجزائر-الفرنسية ؟،
- توحد الجزائريين بكافة اعرافهم ،حتى صاروا امثولة وطنية في ميدان القتال في سبيل التحرير ،
- اكتشاف الشعب الجزائري المجاهد خبرة هائلة في أساليب حرب التحرير الشعبية ، رغم أقصى الظروف ، و كان في دعم الدول العربية، عونا كبيرا له، حتى صار المناضلون الجزائريون رمزا للنضال العربي في الأقطار العربية ، وقد اختزنت الذاكرة الشعبية العربية معاني هذا النضال .[1]

في عام 2004 أتت القوات الخاصة الأمريكية إلى جنوب الجزائر لتدريب وتجهيز ومساعدة القوى الوطنية على محاربة الجماعة السلفية للعودة والقتال ، و من ثم شارك الجيش الأمريكي وحلف شمال الأطلسي، كذلك أشركت الجزائر في مبادرة الساحل الإفريقي لمحاربة الإرهاب التي تطورت وأصبحت المبادرة العابرة للصحراء لمواجهة الإرهاب (TSCTI) و يشار إلى أن سبعا من الدول التسع المشاركة في مبادرة الساحل تتمتع باحتياطات نفطية هائلة .

و ساعد التعاون بين الولايات المتحدة و الجزائر في مجال الأمن بصورة كبيرة في وضع حد للعزلة التي كانت تعيش فيها الجزائر في التسعنيات، كذلك ساهمت بشكل لافت في تغير الصورة التي كانت تميز العلاقة بين الجزائر وفرنسا سابقا. و برزت الجزائر ساحة للحرب على

---

[1] علي الدربولي " **الحرب الأمريكية على العالم الجبهة العربية** " مرجع سبق ذكره ،ص 155

الإرهاب تتلاقى فيها بوضوح مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حتى عندما كانت باريس و واشنطن تتقاذفان عنصرا من عناصر " محور الخير " في البيئة الجيوستراتجية الجديدة . [1]

تلعب الجزائر دورا مهما في هيكل مكافحة الإرهاب الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الساحل و منذ مبادرة **عموم الساحل** في عام 2002 التي توسعت لتتحول إلى الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب في العام 2005، إلى قيادة إفريقيا 2007 (**أفريكوم AFRICOM**) و مقرها في شتوتغارت في المانيا . ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع الجزائر باستخدام خبرتها في مكافحة الإرهاب و مكافحة التجسس المضاد في وكالة الأمن القومي ، عن جهاز الاستخبارات العسكرية الجزائري .

تعززت الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر في العام 2010 بالتوقيع على اتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة و معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة ، وفي فبراير 2011 شكل البلدان فريق اتصال ثنائيا بشأن مكافحة الإرهاب و التعاون الأمني . وتتعزز أهمية الجزائر في مجال الأمن عبر مجموعة من الشراكات الدفاعية مع دول أوروبا عدة من بينها بريطانيا والمانيا . [2]

مع سمات القوة هذه ، تعتبر الجزائر ، بطبيعة الحال طرفا عاملا لا غنى عنه في منطقة الساحل ، أهميتها ضرورية في مكافحة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي .

المقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب :

تعتبر الجزائر دولة محورية في شمال إفريقيا بحكم موقعها الجغرافي و لديها رصيد في مكافحة الإرهاب يعود بداية تسعينيات القرن الماضي، كما تجمعها علاقات حسن الجوار مع مالي وتحظى بثقة قبائل التوارق في مالي و هذا نتيجة التداخل القبلي بين قبائل كل من مالي

---

[1] رشيد تلمساني " **الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية** " مرجع سبق ذكره ، ص 17

[2] أنوار بوخرص " **الجزائر و الصراع في مالي** " (بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي ، سنة 2012) ص 15

وقبائل الطوارق في الجزائر ، إلاأن الجزائر ترفض أي تدخل مغربي في قضايا الأمن في الساحل باعتبار أن المغرب لا تعد من دول الساحل كون الصحراء الغربية هي أراض تحت الاحتلال المغربي – ومحل مساندة من طرف الجزائر .

فالحل حسب الجزائر هو اعتماد مقاربة شاملة تضم اعتماد مالي لخطط تنموية شاملة لجميع الأقاليم و توزيع الثروة بشكل متساوي بين الشمال و الجنوب ، و التنسيق الأمني بين مالي و دول الجوار عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية . وفي هذا الإطار ترفض الجزائر رفضا قاطعا تدخل قوات أجنبية في مالي لحل الأزمة الإنسانية المتصاعدة خصوصا تواجد قوات فرنسية جنوب حدودها ، و هذا بفعل العداء التاريخي بين البلدين . كما رفضت الجزائر مطالب أمريكية بوضع قواعد عسكرية بعد تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا منذ 2007 مهمتها الأساسية محاربة الإرهاب في إفريقيا ، و هذا نتيجة حساسية الجزائريين الكبيرة من تواجد قوات أجنبية على أراضيهم نتيجة التجربة الاستعمارية الفرنسية الطويلة .

منذ 2004، التحقت الجزائر بكل من مالي و النيجر وتشاد في عمليات مشتركة و مناورات لمحاربة الإرهاب ، و ذلك بتقديم الخبرة و السلاح و كان ذلك تحت مراقبة أمريكية، كما ساهمت الجزائر سنة 2005 كعض ورئيسي في مبادرة دول الساحل في محاربة الإرهاب التي ضمت دول الساحل و كل من موريتانيا ونيجريا كأعضاء ملاحظين .

أما سنة 2010، فقامت الجزائر بتنفيذ مبادرة مع كل من مالي و النيجر و موريتانيا بإنشاء مركز استعلامات مشترك في الجزائر العاصمة، و تأسيس قيادة أركان مشتركة للعمليات **CEMOC**و مقرها تمراست وبالتالي تدعيم العلاقات الجزائرية المالية التي عرفت نوعا من الفتور في السابق .

وتعمل الجزائر من خلال هذه الخطوة قطع الطريق أمام مبادرات فرنسية نح ونشر قواتها في المنطقة لتعزيز نفوذها في شمال إفريقيا كونها قوى استعمارية سابقة تطمح في السيطرة على النفط واليورانيوم ، وصد أي تدخل أمريكي أ وأطلسي وإقامة قواعد عسكرية تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري .[1]

المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية

1/ العلاقات الاقتصادية الأولى في العلاقات الأمريكية – الجزائرية :

نصت الدراسات الاقتصادية في فترة إدارة **نيكسون**، أن الاقتصاد الأمريكي سيدخل في أزمة ، لكون الاحتياجات الأمريكية من الغاز كان من المتوقع أن تزيد خاصة في الجزء الشرقي من البلاد، في حين أن الاحتياطي المثبت للولايات المتحدة من الغاز الطبيعي لا يتجاوز 5% من الاحتياطي العالمي. رأت الولايات المتحدة أن هناك احتياطي ضخم للغاز الطبيعي في الجزائر و ه وغير مستعمل، و أشارت الدراسات في ذلك الوقت أن الاحتياطي الجزائري من الغاز يصل إلى ما نسبة 10 % من الاحتياط العالمي و أنه غير ملوث أي يحمل نسب منخفضة جدا من مادة الكبريت و هو خفيف و قريب للسطح من ما يخفض تكاليف استخراجه ونقله .

و في دراسة مهمة للكونغرس تم التوصل إلى أن أغلب الطرق المتاحة للحصول على الغاز سواء من خلال إنتاج الميتان من نفايات الحيوانات و الكتل البيولوجية أو الغاز الاصطناعي من خلال البترول ،أو مد الأنابيب غاز نحو كل من كندا ومكسيك أو عمليات تحويل الفحم إلى الغاز ... إلى غيرها من الطرق تعتبر ذات تكلفة عالية مقارنة بالغاز الطبيعي ، و عليه يبدو بوضوح تزامن الاحتياجات الأمريكية للغاز الطبيعي مع محاولات الجزائر

---

[1] عبد الوهاب عمروش " **الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل التحديات و الاستراتجيات** " (المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 2، أكتوبر 2013) ص 88/87 .

لتطوير وبناء صناعتها للغاز والبتروكيماويات، في ظل اكتشاف قدرات مهمة لها في ما يتعلق بالثروة الطاقوية والغازية للبلاد من ما وضعها محل اهتمام دولي و أمريكي تحديدا .[1]

يعتبر توقيع شركة الباسو وناتيرالغار الأمريكية وشركة سوناطراط الجزائرية سنة 1969، حدث تاريخيا في تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين، حيث ينص العقد على استراد الباسو لعشر ملايين متر مكعب من الغاز الجزائري المميع في كل عام على فترة تصل إلى 15 سنة . كان على سوناطراك وفقا للعقد أن تتكفل بجميع العمليات الداخلية ، في حين يقوم الباسو بتشيد مصنع تمييع بمدينة أرزيو الجزائرية و خط أنبوب نفط إضافة إلى تمويل عملية الحصول على ناقلات نفط خاصة الطراز ، حيث كان يقدر كل هذا ب 900 مليون دولار ، رغم تخوف الشركات الأمريكية من الاستثمار في بلد علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية متوترة إلا أنها قد اكتشفت أن هناك احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية ، أشارت لوموند أن الاتفاق يعني نهاية مشاكل شركة الباسو مع الحكومة الجزائرية، و التي انطلقت من خلال سلسلة التأميمات بين 1976 / 1969، لكن الحكومة الجزائرية بمواقفها على الاتفاق أبدت بشكل ضمني قبولها تسوية المسائل العالقة .

باستثناء شركة ايسوونيومنت ما ين، عرضت الحكومة الجزائرية الشركات الأمريكية بشكل مرضي كما أن مقابلة الرئيس الجزائري الحالي **عبد العزيز بوتفليقة** ، الذي كان وزيرا للخارجية في تلك الفترة مع **ويليام رودجرز** خلال الدورة للأمم المتحدة في أكتوبر 1969، كان جزءا من الاستراتجية الجزائرية لتهدئة التوتر بين البلدين ، وتسهيل إمضاء العقد الذي كان مهما للاقتصاد الجزائري .[2]

---

[1] مريم براهيمي " **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تأثيره على المنطقة المغاربية** " مرجع سبق ذكره،
ص 148

[2] المكان نفسه

القفزة الثانية في العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الجزائرية :

كانت العلاقات الجزائرية الأمريكية متوترة خلال بداية التسعينيات فيما يتعلق بقضية جبهة الإنقاذ و الدعم الأمريكي للمغرب بالنسبة لسياساته و منظوره اتجاه الصحراء الغربية ، فجاءت القفزة الاقتصادية الثانية التي غيرت من العلاقات المتوترة بين البلدين في سنة 1994 .

مع الاكتشافات الكثيرة للبترول في الجزائر، إذ حدث أكثر من 15 اكتشاف بترولي في الجزائر في سنة 1994، حيث لعبت الشركة الأمريكية -أنادارکو - ANADARKOدورا مهما في هذه الاكتشافات ، وخلال نفس السنة شكلت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 1/5 خمس الصادرات العالمية من هذه المادة المهمة .[1]

وفي نفس الصدد صرح **ربتشارد جاكسون** المكلف بشؤون مصر-شمال افريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في الجزائر في ماي و1996 " تعد الجزائر اقتصاديا منتجا مهما للبترول والغاز ذ والنوعية الرفيعة ... بل يمكن القول أنها أولى الدول التي ظهرت فيها أهم الاكتشافات البترولية على مستوى العالم . و ارتباط بذلك تشير الإحصائيات بأن نصف الاكتشافات البترولية في منطقة شمال إفريقيا قامت بها شركات أجنبية .[2]

شهدت العلاقات الاقتصادية نموا ملحوظا في يولي و 2001، وقعت الدولتان على اتفاق حول التجارة و الاستثمار ، وإنشاء عمليات تشاورية التي أدت إلى اتفاق ثنائي على الاستثمارات والامتيازات التجارية المتبادلة واتفاقية حول الازدواج الضريبي . وقد مكن هذا الشركات المتعددة الجنسيات على نطاق واسع للاستفادة من موارد النفط والغاز الجزائرية ،

---

[1]Bernard ravenel ' **l'Algerie s'integre dans l'empire** ' op.cit ,p115

[2]الخاج إسماعيل زرقون " **المغرب العربي والصراع الدولي** " مرجع سبق ذكره ،ص 242

والهدف من هذا الاتفاق هو مضاعفة حجم التجارة و السماح للشركات الأمريكية للحصول على أكبر حصة من السوق الجزائرية و خاصة في مجال النفط .[1]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من استثمر في الجزائر في قطاع المحروقات سنة 2005 بعد أن وضعت الجزائر قانون فتحت من خلاله الباب أمام الاستثمار .

ضف إلى ذلك حسب التوقعات التجارية الأمريكية العربية، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر و تنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الواردات الجزائرية المزدهرة ، ففي العام 2010، تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار، حيث شكلت 11 مليار دولار الواردات الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط و الغاز وتشمل أقوى القطاعات سواء من حيث الحجم ا والقيمة المادية ، الطاقة، المواد الغذائية و الإلكترونيات .

و وفقا للسفير الأمريكي **ديفيد بيرس** ، لدى الجزائر " تعتبر علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر هي رابع أكبر علاقة تجارية في المنطقة وتعتبر رابع شريك تجاري للجزائر، يوجد اليوم أكثر من 80 شركة تجارية أمريكية تعمل في الجزائر، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة خارج قطاع النفط والغاز في مجالات مثل المواد الغذائية و المستحضرات الصيدلانية و الاعمار والأمن و السلع الاستهلاكية و تكنولوجيا المعلومات .[2]

---

[1] YAHIA ZOUBIR ' **les Etats –unis sont conscients de l'importance du pétrole en Algérie** ' les debats 9-15 fevrier 2005 www. Algeria –watchorg , date du 15/08/2015 à 11h00

[2] الغرفة التجارية الأمريكية العربية " **التوقعات التجارية الأمريكية العربية 2013**"

www.nusacc.org date du15/03/2015 à 11h00

وفي نهاية هذا المبحث المتعلق بأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر، والتطرق إلى أبعادها السياسية و الأمنية و الاقتصادية، نلاحظ أن أهم أهداف السياسية الخارجية الأمريكية هو البعد الأمني باعتبار أن الأمن الأمريكي لن يتحقق إلا في مجتمع دولي امن .لذا سعت الولايات المتحدة إلى تطوير سياستها الخارجية مع الجزائر، فهي عملت على توظيف مختلف الأدوات سواء العسكرية أو السياسية أو الثقافية و الاقتصادية في مزيج متكامل لبلوغ أهدافها .

خاتمـــــة

ما خلصت اليه هذه الدراسة، أن السياسية الخارجية الأمريكية ركزت في مراحلها المختلفة على غاية واحدة تتمثل في المضي قدما في صعود قوة أمريكا وفرض سيطرتها على النظام الدولي. وهي حقيقة تشير إليها وتؤكدها تحركات السياسية الخارجية الأمريكية منذ لحظة حرب الاستقلال الأمريكية حتى الان أن المتتبع لـلسياسية الخارجية الأمريكية يلاحظ أنها تتميز بالنزعة البرغماتية بسبب سعي هذه السياسية الدائم من اجل تحقيق الأهداف المادية والرمزية المعنوية المعلنة وغير المعلنة وبالتالي فمجالها واسع النطاق يشمل كامل مكونات النظام الدولي ه واعتمدت السياسية الخارجية الأمريكية أسلوب في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي وطوال الفترة التي أعقبت الحرب الباردة ظلت السياسية الخارجية الأمريكية تركز على استخدام نوعين من الوسائل هما :

1/ الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية .

2/ الوسائل التدخلية الاقتصادية – السياسية

وجاء واضح بعد أحداث الحادي سبتمبر 2001 حيث فرض المحافظون الجدد مفاهيمهم على السياسات الخاصة بتحقيق المصالح الأمريكية والتي تمحورت حول الحملة الدولية على الإرهاب كهدف رئيسي تنطلق منه و تدور حوله كافة المحاور الأخرى و لم تفرق بين التنظيمات الإرهابية والإسلام ومن ذلك جاء إسقاط النظام في العراق و احتلالها .

وقد كانت التوقعات من الإدارة الديمقراطية الجديدة التي يرأسها **باراك أوباما** كبيرة ، توقعات بتغيرات أساسية في السياسية الخارجية الأمريكية عموما وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصا .فقد وضحت ملامح السياسية الخارجية الأمريكية في ظل هذه الإدارة لا تعد وأن

تكون استمرار المنهج الذي اتبعه **بوش الابن** في ولايته الثانية للتعامل مع الشؤون العالمية ، وحتى في المواضيع التي حاول **أوباما** أن يغير سياسية إدارة **بوش** حيالها (قضية غوانتانامو مثلا) .

فهدف الاستراتجية الجديدة للإدارة الأمريكية ه وتجديد القيادة الأمريكية للعالم في القرن الواحد و العشرين واستمرارية مصالحها .

والملاحظ على المحاور الرئيسية للسياسية الخارجية الأمريكية لم تشهد تغييرات جذرية ، سواء مع إدارة جمهورتيأو دمقراطية .

و هكذا نرى ثبات المصالح والتوجهات الرئيسية الأمريكية مع تغير في السياسات و المقاربات التي تستهدف تحقيقها وبشكل عام فانه في مجال السياسية الخارجية لم يحدث أي تغير جوهري في مسار الإدارات الأمريكية المختلفة فهدف السياسية الخارجية الأمريكية الأول و ه وتجديد القيادة الأمريكية للعالم .

وكانت الإدارات الأمريكية و ما زالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية و الديمقراطية تركز على انتهاج السياسات الخارجية التي تعتمد الوسائل التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية في المسرح الدولي ، مثل قيامها بدور الشرطي العالمي و الوسيط الدولي وصانع السلام العالمي وقائد التكامل الدولي وصانع التنمية الدولي.

وعلى الرغم من الاختلافات والتباينات بين أدوار السياسية الخارجية الأمريكية فإنها تتميز بخاصية واحدة مشتركة تتمثل في أن جميع هذه الأدوار تصب في مجرى الجهد الرئيسي الموحد من أجل فرض الهيمنة على النظام الدولي كأمر واقع .

كما تميزت السياسية الخارجية الأمريكية باللجوء لاستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية عبر شن الحروب لفرض نظام دولي رأسمالي ولتكريس الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية على العالم و على مواقع الثروات ومصادر الطاقة فيه، وما حدث في واشنطن ونيويورك يوم 11 سبتمبر 2001 من أعمال إرهابية و التي خاضت على إثرها الإدارة الأمريكية حروبا

مباشرة في أفغانستان و العراق تحت مبرر الحرب على الإرهاب وبذريعة حماية الأمن القومي الأمريكي .

أما بخصوص المنطقة العربية فقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية مكاسب هامة سياسية و اقتصادية وعسكرية ،أهمها :

1/ إنشاء قواعد عسكرية في المنطقة العربية ذات أهداف إستراتجية مع ذلك من حساسية مفرطة خصوصا عندما استقرت تلك القواعد في جوار الأراضي الإسلامية المقدسة .

2/ الإمساك بالنفط مباشرة ، كورقة ضغط سياسية واقتصادية في وجه القوى العالمية الأخرى المستوردة له .

3/ منع نشوء تضامن عربي ، له حضور عالمي ، بغية الحفاظ على إسرائيل دولة من أقوى دول المنطقة و تعزيز النظرة الدولية إليها على هذا الأساس

4/ منع استثمار النفط ، أ والتفكير في استثماره وطنيا بالكامل في كل مناطق إنتاجه العربية التي لا تزال مقاليد إنتاجه بيد الغرب .

5/ توفير المناخ المناسب لحث إسرائيل على ضرورة الإسراع في تنفيذ سياسية تهجير يهود العالم إليها و حماية أمنها .

6/ ضرب طوق من الحصار حول السياسية الإيرانية ذات المرتكزات الإسلامية وسد منافذ تعاونها الدولي في أي اتجاه خصوصا الإقليمي منه .

7/ جني الأرباح الهائلة من قبل شركات تصنيع العتاد الحربي الأمريكية ومستلزمات الإنتاج التي دمرتها الحرب بين الأطراف ، وانطلاق مسلسل من عقود التسلح في دول الخليج العربية استنزفت مليارات الدولارات التي صبت في خزائن أميركا وحلفائها من دول الغرب .

8/ تحويل أولوية الاهتمام عن جبهة الصراع العربي الإسرائيلي و محورها القضية الفلسطينية إلى جبهة النزاع الإيراني العربي و إشعال الخلاف العربي – العربي و هذه اخطر نتيجة سياسية حققتها هاتان الحربان مع قيام إعلان الغرب وإسرائيل بدور فاعل في ترسيخ مفاهيم هذا التحول .

زيادة على ذلك فالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط والتي تعتبر منطقة استراتجية ومن أولويات السياسية الخارجية الأمريكية ، فقد تبلورت مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فيه نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية و الأمنية أهمها :

1/ حماية منابع النفط وضمان وصوله إلى الولايات المتحدة الأمريكية والغرب والتحكم في أسعاره .

2/ محاربة ما يسمى بالإرهاب الإسلامي .

3/ منع دول المنطقة وخصوصا " المارقة " منها حسب التصنيف الأمريكي من امتلاك أسلحة الدمار الشامل .

4/ تأمين وصول الشركات و البضائع الأمريكية و خصوصا شركات إنتاج الأسلحة .

5/ حماية حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة و ضمان امن إسرائيل الحليف الاستراتيجي وتفوقها في المجال العسكري و الاقتصادي و السياسي في المنطقة .

أما بخصوص القارة الإفريقية وقضاياها لم تكن من بين الألويات الهامة عادة في السياسية الخارجية الأمريكية باعتبار أن تلك القارة تدخل في نطاق اهتمامات حلفائها في الحلف الأطلسي بشكل عام ، غير أنأحداث 11 سبتمبر أعطت منعرجا جديدا في السياسية الخارجية الأمريكية بالنسبة لإفريقيا و الجزائر خاصة ، فقد تعتبر هذه الأحداث، حدثا تاريخيا بالنسبة للولايات المتحدة وللعالم و نقطة تحول في مستقبل العلاقات الدولية فقد غيرت التصور الأمريكي للواقع السياسي الدولي ووضعت الولايات المتحدة الأمريكية على مسار سياسي عسكري جديد . فقد توجه الإدراك الأمريكي بعد هذه الهجمات إلىأنها لم تعد بعيدة عن مهاجمتها واستهدافها . وادرك صانعوا القرار السياسي الأمريكي أن هناك فرصة مثالية للبحث لتعزيز الهيمنة على مناطق واسعة و تحقيق مصالح استراتجية مهمة . فالجزائر تعتبر ركيزة جيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى امتلاكها لموارد طاقوية هامة خاصة النفط والغاز، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية وحتى العالمية .فالملاحظ للعلاقات الأمريكية – الجزائرية أنها مرت بمراحل تذبذب واضطراب غير أنها عرفت تطور خلال

السنوات الأخيرة وذلك يرجع لوضع الجزائر الاستراتيجي و الاقتصادي و السياسي، فالسياسية الخارجية بين البلدين تتسم بالبراغماتية و العقلانية . فلقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها سياستها الخارجية المنتهجة نحو الجزائر الى تحقيق عدة مكاسب سواء على المستوى السياسي، أو الاقتصادي و خاصة الأمني منها . ففي الجانب السياسي وبفضل الاحترام المتبادل الذي يميز العلاقات بين البلدين تمكنا من الحفاظ على حوار سياسي متواصل ومشاورات وثيقة بشأن الملفات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك . أما الجانب الاقتصادي ونظرا للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر مواد أولية في مقدمتها النفط والغاز خاصة . البترول الجزائري وهذا ما يعكس تواجد الشركات الأمريكية بقوة وسوق داخلية كبيرة وفرص استثمار ضخمة وهذا ما يلاحظ في تنامي المبادلات التجارية والاقتصادية خاصة في السنوات الأخيرة، فامريكا هي السوق الأول بالنسبة للجزائر .

أما بخصوص الجانب الأمني، فهناك تعاون مكثف بين البلدين في المجال العسكري، وذلك بهدف محاربة الإرهاب ومكافحة القاعدة في منطقة الساحل والمغرب العربي وجنوب الصحراء، فهي استراتجية مشتركة بين البلدين .

فبعد الربيع العربي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن شريك قوي بعد أن فقدت حلفاء أقوياء في المنطقة هم مصر وليبيا ، فهي تعتبر الجزائر ذات دور محوري في المنطقة .و لها دور ريادي في مجال مكافحة الإرهاب، وخاصة ظاهرة الاختطاف مقابل دفع الفدية على المستوين الإقليمي والدولي، فهي تعتبر الجزائر نموذج حقيقي في مكافحة الإرهاب .

فالولايات المتحدة الأمريكية تهتم بكل تطورات الأحداث في جميع أرجاء العالم، وتعمل بجهد متواصل غير منقطع من اجل بسط نفوذها على كل مناطق العالم التي تحتوي على الموارد الطبيعية المهمة ومصادر الطاقة وبالأخص البترول، فالولايات المتحدة الأمريكية توظف سياستها الخارجية والداخلية لتحقيق هذا الهدف .

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتـــــــب :

1/ باللغة العربية :

1-د أحمد النعيمي " **السياسة الخارجية** " (الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة 2012) .

2-ادريس عطية " **الإرهاب في افريقيا : دراسة في الظاهرة و اليات مواجهتها** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (الجزائر : جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والاعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – السنة الدراسية 2010-2011) ص 164

3-د.السيد أمين شلبي " **نظرات في العلاقات الدولية** "(القاهرة : عالم الكتب، الطبعة الأولى، سنة 2008)

4-السيد عوض عثمان " **التدخل الأجنبي الأمريكي و الفرنسي في شمال ووسط أفريقيا** " (القاهرة: معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، سنة 1989)

5-ادريس لكريني " **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان إلى احتلال العراق)**"(مراكش : الدواديات ، الطبعة الأولى ، سنة 2005)

6-اليهاندرو كاسترو أسبين تر : وفيقة إبراهيم " **امبراطورية الإرهاب، السياسية الأمريكية العابرة للقارات في الأمن و الاقتصاد ومكافحة الإرهاب** " (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، سنة 2012)

7-دأمين المشاقبة و د. سعد شاكر شبلي " **التحديات الأمنية لسياسية الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط (مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990 /2008)** " (عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2012)

8-أناتولياوتكينتر : أنور محمد إبراهيم – محمد نصر الدين الجبالي " **الاستراتجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين** " (القاهرة : مطابع المجلس الأعلى للآثار، الطبعة الأولى، سنة 2003)

8-بمجت قرني و(و أخرون) " **صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية** " (بيروت : مركز الوحدة العربية ، الطبعة الرابعة ، سنة 2001 .

9-برادلي. أ. تاير تر: د. عماد قوزي شعيبي " **لسلام الأمريكي والشرق الأوسط** " (**المصالح الإستراتجية الكبرى في المنطقة بعد 11 أيلول**)(بيروت : مطابع الدار العربية للعلوم ، الطبعة الأولى ، سنة 2004)

10-تامركامل الخزرجي " **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات** " (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2005)

11-جوزيف فرنكل ترجمة : غازي عبد الرحمان القصيبي " **العلاقات الدولية** " (جدة : مطبوعات الهامة ، الطبعة الثانية ، سنة 1974)

12-جميس دورتي و روبرت لستغراف تر: د.وليد عبد الحي " **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** " (بيروت : كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 1975)

13-جميل مصعب محمود " **تطورات السياسية الأمريكية اتجاه افريقيا وانعكاستها الدولية** " (عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، سنة 2006).

14-حسن محمد الزين " **الربيع العربي (اخر عمليات الشرق الأوسط الكبير)**" (بيروت : دار القلم الجديد، الطبعة الأولى، سنة 2013).

15-جون ار برادلي تر : شيماء عبد الحكيم طه " **ما بعد الربيع العربي** "(القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى ، سنة 2012).

16-د.سعد حقي توفيق " **مبادئ العلاقات الدولية** " (عمان : دار وائل للنشر ، الطبعة الثالثة ، سنة 2006)

17- د.سمير التنير " **أمريكا من الداخل حوب من أجل النفط** " (بيروت : شركة المطبوعات لتوزيع و النشر ، الطبعة الأولى ، سنة 2010)

18-د.لويد جنسن ترجمة الدكتور محمد بن أحمد مفتي -د.محمد السيد سليم " **تفسير السياسة الخارجية** "(السعودية : جامعة الملك سعود ، الطبعة الأولى ، سنة 19..)pdf

19-د .عامر مصباح " **تحليل السياسة الخارجية** " (الجزائر : دار هومة للطباعة والنشر ، سنة 2010)

20-د. عامر مصباح " **نظرية العلاقات الدولية ، الحوارات النظرية الكبرى** "(القاهرة : دار الكتاب الحديث، سنة 2009)

21-عامر هاشم عواد " **دور مؤسسة الرئاسة في الإستراتجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب البادرة** " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة 2010)

22-د.عبير بسيوني عرفة علي رضوان " **السياسية الخارجية الأمريكية في القرن الحادي و العشرين** "(القاهرة : دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، سنة 2011)

23-السفير فوزي صلوخ " **أمركة النظام العالمي الأخطار والتداعيات** "(بيروت : دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، سنة 2002)

24- مايكلميلشتاين:سلسلة ترجمات الزيتونة " **شرق أوسط قديم جديد : التطورات الجادية وانعكاساتها على إسرائيل** "(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سنة 2011)

25-مارسيل ميرل ترجمة خضر خضر " **السياسية الخارجية** "(سلسلة أفاق الدولية 2، السنة بدونه)

26-د. محمد إبراهيم بسيوني " **المؤامرة الكبرى مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق** " (دمشق-القاهرة : دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ، سنة 2004)

27- محمد نصر مهنا " **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة** " (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، سنة 2006)

28-د. محمد مراد "**السياسية الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت المتغير الاستراتجي و المتغير الظرفي** "(بيروت : دار المنهل اللبناني ، الطبعة الأولى ، سنة 2009)

29--د. محمد السيد سليم " **تحليل السياسة الخارجية** " (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية ، سنة 1997)

30-مكسيم لوفابفر ترجمة : حسين حيدر " **السياسية الخارجية الأمريكية** " (بيروت : عويدات للنشر و الطباعة ، الطبعة الأولى ، سنة 2006)

31-مولود قاسم نايت بلقاسم " **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830، الجزء الأول** " (الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، سنة 1985)

32-د. محمد الرميحي " ال**نفط و العلاقات الدولية – وجهة نظر عربية –** " (الكويت : عالم المعرفة ، سنة 1982)

33-د. فواز جرجس " **السياسية الخارجية الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ؟ و من يصنعها** ؟ " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، سنة 2000)

34-معاشي بن ذوقان العطية " **الغزو الأمريكي للوطن العربي** " (بيروت : الأهلية للنشر والإشهار، الطبعة الأولى ، سنة 2007)

35-ناصيف يوسف حتي " **النظرية في العلاقات الدولية** " (بيروت : دار الكتاب العربي ، سنة 1985)

36- أ.د. ناظم عبد الواحد الجاسور " **المرجعية الفكرية للخطاب السياسي –الاستراتجي ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001** "(بيروت : دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، سنة 2006)

37-نعوم تشومسكي تر : سامي الكعكي " **الهيمنة أم البقاء السعي الأمريكي الى السيطرة على العالم** " (بيروت : دار الكتاب العربي ، سنة 2004)

38-أ. هشام صاغور " **السياسية الخارجية للاتحاد الأروبي تجاه الجزائر** " (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، سنة 2010)

39-د.هايل عبد المولى طشطوش "**مقدمة في العلاقات الدولية** " (سنة 2010) pdf

40-هادي قبيسي " **السياسية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية** " (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، سنة 2008)

41-ياسين محمدالعيثاوي " **الكونغرس و النظام السياسي الأمريكي** " (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2008)

2/ **باللغة الفرنسية** :

1/IRWINM WALL traduit de l'anglais par PHILIPPE ETIENNE RAVIART ' **les états unis et la guerre de l'Algerie** '(paris : edition soleb , année 2006)

المجـــلات :

باللغة العربية :

1-أحمد محمدابوزيد " **نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي** " (الامارات العربية المتحدة :المجلة العربية للعلوم السياسية، السنة بدونه)

2-الحاج إسماعيلزرقون " **المغرب العربي و الصراع الدولي** " (مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، العدد 9، معهد الحقوق ، المركز الجامعي غرداية ، سنة 2010)

3-بلحاج هواري " ا**لسياسية الخارجية : أجهزة ووسائل اعدادها وتنفيذها** "(سعيد :جامعة د.مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 1، سنة 2013)

4/م, حسن محمد صالح و م. زياد خلف عبد الله "**وسيلة الحرب في السياسية الخارجية الأمريكية** ، دراسة تحليلية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية و السياسية، العدد 292،سنة 2001)

5/-عبد الوهاب عمروش " **الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل التحديات والاستراتجيات** " (المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 2 ، أكتوبر 2013)

6/م.دمثنىعلي المهداوي " **واقع تدريس السياسية الخارجية في كلية العلوم السياسية –جامعة بغداد**-(بغداد : مجلة العلوم السياسية ، العدد 39/38)

SINDER Bruk et Sapin : ' Décision Making As en approch to the 7study et international politics

"**عملية صنع القرار في السياسية الخارجية** "(الجزائر : مجلة الجيش ، العدد 330، سنة 1991)

المجلات الالكترونية :

1/رونالد .ازمس جمع المادة في صورتها النهائية د. محمد عميش " **دور مراكز و مؤسسات الدراسات والفكر الأمريكية** " (مجلة الكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية، نوفمبر 2002)

الدوريـــــــــــات:

1-ادريس عطية " **الإرهاب في افريقيا : دراسة في الظاهرة و اليات مواجهتها** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (الجزائر : جامعة الجزائر 3 – كلية العلوم السياسية والاعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – السنة الدراسية 2010-2011) ص

2-حشود نور الدين " **العلاقات الجزائرية – الأمريكية 1992– 2004** "–(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري – قسنطينة – كلية الحقوق قسم العلوم السياسية – السنة الجامعية) 2005

3-زهير بوعمامة " **سياسة إدارة بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا بعد الحرب الباردة** " رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، السنة الدراسية 2008/2007

4- عديلة محمد الطاهر " **أهمية العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية 2004/1999**" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع علاقات دولية والعولمة (جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ، سنة 2005/2004)

5-مريم براهيمي " **التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير "(الجزائر : جامعة محمد خيضر بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية سنة الدراسية 2012/2011)

6-وائل محمود الكلوب " **دور الأرهاب في السياسية الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2009/2001)** " دراسة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم ، قسم العلوم السياسية، السنة 2011) **الملتقيات باللغة الأجنبية :**

1/Bernard ravenel ' **l'Algerie s'integre dans l'empire** ' confluences mediterranée , n°45, printemps 2003

2/ETANISLA NGODI ' **gestion des ressources pétrolières et développement en Afrique** ' (11 é assemblée générale du CODESRIA , 6-11 septembre 2205 , Mozanmbique)

3/Contre –amiral(2s) JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE avec la contribution de Melle HELENE PRESTAT ' **les Etats Unis et le Maghreb** ' (paris : confluences méditerranée , année 2010)

4/Contre amiral (2s) JEAN FRANCOIS COUSTILLIERE ' **les Etats Unis : une puissance méditerranéenne**' (paris : confluences méditerranée, année 2010)

5/-John Mersheimer etWalt stephen ' **the war over Israëls influence** ' (foreign Policy , aout 2007),

6/MICHEL ROGALSKI '**Afrique /Etats-unis relation singulière** ' (paris : Economiste – CNRS –EHESS , recherches internationales , année 2009)

7/p . YAHIA ZOUBIR ' **les Etats – unis sont conscients de l'importance du pétrole en Algérie** ' les debats 9-15 fevrier 2005 date du 15/08/2015 à 11h00

دراسات وأبحاث

باللغة العربية :

1/طارق علي جماز " **العلاقات الدولية** " (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، الدراسات العليا ، (امتحان عن بعد)، سنة بدونه)

2/مروان بشارة "**أهداف الولايات المتحدة و استراتيجيتها في العالم العربي**" (قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، دراسة (سياسات عربية) العدد 1، مارس 2012)

3/د. عادل مساوي ود. عبد العلي حامي الدين " **المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية** " (المغرب : العالم الإسلامي، السنة بدونه)

/أنوار بوخرص " **الجزائر والصراع في مالي** "(بيروت : مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، سنة 2012)

3/رشيد تلمساني، " **الجزائر في عهد بوتفليقة : الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية** "، (بيروت : مركز كارينغي الأوسط ،العدد 7 ،سنة 2008) .

3/سيد احمد ولد أحمد سالم " **العالم العربي ما بعد 11 سبتمبر الواقع و التحديات** " (شبكة الجزيرة نت، سنة 2006)

4-د.عبد الرحيم المنار سليمى " **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصحراء : جدلية الدعم والتخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية** " (بيروت : مركز كارينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، سنة 2009)

المراجع الالكترونية :

1/بن عائشة محمد الأمين " المثلث الاستراتيجي : الجزائر، الطاقة و الولايات المتحدة الأمريكية "

http : ::www.djazairnews.info /islam/50122-2013 15/01/2013 14h30mn

2/سي محمد امين " **المدركات الاستراتجية الأمريكية تجاه الجزائر – إدارة جورج بوش نموذجا** "

http :llwww.arabtimes.com/portal /article_display_/cfm.articleID =14685date du 15/06/2015 à 15h00

3/ مصطفى .ح "**الجزائر مرشح قوي لقيادة قاطرة العلاقات بين أمريكا وافريقيا**"

elraed/com/ara/watan/51304 date du13/09/2015 à 15h00

4/الغرفة التجارية الأمريكية العربية " **التوقعات التجارية الأمريكية العربية 2013**"

www.nusacc.org date du 15/03/2015 à 11h00

فهـــرس

المحتوى	الصفحة
مقدمة	أ
الفصل الأول: ماهية السياسية الخارجية	
المبحث الأول :تعريف السياسية الخارجية و أهدافها	12
المطلب الأول: تعريف السياسية الخارجية	12
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الخارجية و بعض المفاهيم.....	15
السياسة الخارجية و السياسة الدولية و ا لعلاقات الدولية	15
السياسة الخارجية و الدبلوماسية	16
العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسية الداخلية	16
المطلب الثالث : أهداف السياسية الخارجية	18
حمايـــــــــــة الذات	18
المصلحة الوطنية كهدف من أهداف السياسية الخارجية	21
المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية	22
المطلب الأول : المتغيرات الداخلية	23
العامل الجغرافي	23
العامل الاقتصادي	23
العامل السكاني	25
العامل العسكري	26
المطلب الثاني : العوامل الاجتماعيـــــــــة	26
الطابع القومـــــــي	26
الأيديولوجية	26
الأحزاب السياسية و جماعات المصالح	27
الرأي العـــــــام	28
المضامين السوسيولوجية و النفسية	28
المطلب الثالث:محددات البيئة الخارجية.	28

عناصر النظام الدولي 28
مكانة الدولة في هرمية النظام الدولي 29
المنظمات الدولية 30
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للسياسية الخارجية ووسائل تنفيذها 30
المدرسة الواقعية 31
منهج صنع القرار DECISION MAKING APPROACH..... 33
النماذج الثلاثة لقراهام أليسون :GHAHAMT ALLISON 34
النموذج العقلاني (rationnelle modele de politique:) 34
.....
نموذج العملية التنظيمية : PARADISME PROCESSUS ORGANISATIONNEL..... 36
نموذج السياسية الحكومية 36
المدرسة السلوكية 37
المطلب الثاني : صنع السياسية الخارجية 39
الهيئة التنفيذية 40
وزارة الخارجية 41
المؤسسة العسكرية 42
المؤسسات الاقتصادية 43
المؤسسات غير الرسمية 43
جماعات المصالح 43
المطلب الثالث:أدوات تنفيذ السياسية الخارجية 44
الدبلوماسية و التفاوض 45
المساعدات الاقتصادية 45
الوسائل العسكريـــة 46
الدعايـــــــة 47

الفصل الثاني: السياسية الخارجية الأمريكية (تاريخها– محدداتها – أهدافها – اتجاهاتها)

المبحث الأول : التطور التاريخي و مؤسسات صنع السياسية الخارجية الأمريكية 50
المطلب الأول : التطور التاريخي للسياسية الخارجية الأمريكية 50
الانعزالية الأمريكية و مذهب مونرو 51
عصر التحفظات **1914 / 1947** 53

النزعة التدخلية 53
مذهب الانعزالية الجديدة 55
السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 56
المطلب الثاني : مؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية 59
الفرع الأول :الأجهزة التنفيذية : (الإدارة الأمريكية) 59
الفرع الثاني : الأجهزة التشريعية 61
الفرع الثالث : مراكز و مؤسسات الدراسات و الفكر الأمريكية 63
الفرع الرابع: اللوبيات و جماعات المصالح 64
المطلب الثالث : محددات و أهداف السياسة الخارجية الأمريكية 66
سياسية خاصة بالنفط 67
الحرب كأداة لتنفيذ السياسية الخارجية الأمريكية 69
المبحث الثاني : التوجهات الأمريكية اتجاه المنطقة العربية..... 70
المطلب الأول : بداية العلاقة العربية – الأمريكية 71
المطلب الثاني : أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية 76
المطلب الثالث : السياسية الأمريكية في المنطقة العربية بعد أحداث 79
11سبتمبر2001.....
المبحث الثالث : المنطقة العربية في ولاية بوش الابن و اوباما..... 84
المطلب الأول:المنطقة العربية في ولاية بوش الابن 85
المطلب الثاني : المنطقة العربية و إدارة الرئيس أوباما 89
المطلب الثالث : الإرهاب الدولي و مطلب الديمقراطية 93
الفصل الثالث : توجهات السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر
المبحث الأول : التطور التاريخي للعلاقات الجزائرية الأمريكية 99
المطلب الأول : مرحلة ما قبل الاستقلال **1962/1776**..... 99
موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الثورة الجزائرية 102
المطلب الثاني : العلاقات الأمريكية الجزائرية فترة **1962–1991**..... 103
المطلب الثالث : العلاقات الأمريكية – الجزائرية فترة التعددية الحزبية 107
المبحث الثاني: السياسية الأمريكية في ظل المتغيرات الجديدة..... 110
المطلب الأول : الموقع الجيوبوليتكي للجزائر 111
المطلب الثاني: أحداث 11 سبتمبر و أثارها على العلاقات الأمريكية – الجزائرية 116
المطلب الثالث: التنافس الأمريكي – الفرنسي على المنطقة 121

الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الصحراء الغربية 125
المبحث الثالث:أهداف السياسية الخارجية الأمريكية في الجزائر 126
.....
المطلب الأول : الأهداف السياسية 126
.....
المطلب الثاني : الأهداف الاستراتجية والأمنية 130
المطلب الثالث: الأهداف الاقتصادية 134
الخاتمـــــــــــة 140
قائمة المراجع 147
الملاحـــــــــق .